صنـــاعـــات قـــطر
Industries Qatar

التقـــرير السنوي 2024

بيان إخلاء المسؤولية

تندرج الشركات التي تمتلك فيها صناعات قطر (ش.م.ع.ق.) استثمارات بصورة مباشرة أو غير مباشرة ضمن الشركات ذات الكيانات المُستقلة. في هذا التقرير السنوي، يُشار أحياناً إلى شركة صناعات قطر بعبارة "صناعات قطر" أو كلمة "المجموعة" لدواعي الملاءمة.

قد يحتوي هذا التقرير على بيانات تطلعية بشأن الأوضاع المالية ونتائج العمليات التشغيلية وأنشطة الأعمال التي تديرها صناعات قطر. وتُعد جميع البيانات، باستثناء بيانات الحقائق التاريخية، بيانات تطلعية تتضمن تقديرات مستقبلية تستند إلى افتراضات وتوقعات في الحاضر، وتنطوي على مخاطر معلومة ومجهولة وشكوك، ما قد يؤدي إلى حدوث اختلاف كبير بين النتائج الفعلية أو أداء الأعمال أو الأداء التشغيلي أو الأحداث التي تؤثر على المجموعة وبين تلك المُعلنة أو التي قد تستنتج من هذه البيانات.

ويرتبط تحقق هذه البيانات التطلعية بعدة عوامل، منها: (أ) تذبذب أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي، (ب) تغير الطلب وظروف الأسواق فيما يتعلق بمنتجات المجموعة، (ج) فقدان الحصة من السوق والمنافسة داخل القطاع، (د) المخاطر البيئية والكوارث الطبيعية، (هـ) تغير الظروف التشريعية والمالية والتنظيمية، (و) تغير ظروف الأسواق والظروف المالية والاقتصادية، (ز) المخاطر السياسية. وبالتالي، قد تختلف النتائج اختلافاً كبيراً عن تلك المُعلنة أو التي قد تستنتج من البيانات التطلعية الواردة هنا. وتهدف جميع البيانات الواردة هنا إلى استعراض نظرات تطلعية في تاريخ هذا التقرير.

لا تتحمل صناعات قطر وأعضاء مجلس إدارتها ومسؤوليها وموظفيها ومستشاريها والشركات المتعاقدة معها ووكلائها أي مسؤولية بأي شكل من الأشكال عن أية تكاليف أو خسائر أو أضرار أخرى قد تنشأ عن استخدام أو اعتماد أي جهة على أي بيان تطلعي و/أو مادة أخرى وردت هنا. ولا تعتبر صناعات قطر وشركاتها التابعة ومشاريعها المشتركة وشركاتها الشقيقة مُلزمة بأي حال من الأحوال بتحديث أو نشر تعديلات على أي بيان تطلعي أو مادة أخرى وردت هنا ويُعرف أو لا يُعرف أنها قد تغيرت، أو أنها غير دقيقة نتيجة لورود معلومات جديدة أو أحداث مستقبلية، أو أي سبب آخر. كما لا تضمن صناعات قطر دقة البيانات التاريخية الواردة هنا.

صناعات قطر (ش.م.ع.ق.)
ص.ب. 3212، الدوحة، قطر
هاتف: 2080 4013 974 +
فاكس: 9750 4013 974 +
الموقع الإلكتروني: www.iq.com.qa
البريد الإلكتروني: iq@qatarenergy.qa

في بيئة مليئة بالتحديات، التزامنا الراسخ يتجلّى في تميزنا بإنشاء قيمة مستدامة.

الرسالة:

تلتزم صناعات قطر بزيادة الطاقة الإنتاجية وتوسيع نطاق منتجاتها الصناعية من خلال تعزيز محفظة أعمالها واستثماراتها الداعمة في الحفاظ على نمو مربح وتلبية توقعات المساهمين.

الرؤية:

تهدف صناعات قطر إلى أن تصبح إحدى الشركات الرائدة والمتميزة في إنتاج منتجات صناعية عالية الجودة من خلال محفظتها المتنامية التي تدر عوائد مربحة وتخلق قيمة لمساهميها.

المحتويات

10 مجلس الإدارة

12 كلمة رئيس مجلس الإدارة

16 تقرير مجلس الإدارة

22 تقرير مجلس الإدارة بشأن قطاعات المجموعة

30 نبذة حول مجموعة صناعات قطر

36 نبذة حول قطاعات أعمال المجموعة

44 تقرير مدقق الحسابات المستقل

58 البيانات المالية الموحدة

66 تقرير حوكمة الشركة 2024

حضرة صاحب السمو

الشيخ تميم بن حمد آل ثاني

أمير دولة قطر

صاحب السمو

الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني

الأمير الوالد

مجلس الإدارة

سعادة المهندس
سعد بن شريده الكعبي
وزير الدولة لشؤون الطاقة،
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

السيد/ عبدالعزيز محمد المناعي
نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد/ عبدالله أحمد الحسيني
عضو

الدكتور/ محمد يوسف الملا
عضو

السيد/ عبدالرحمن علي العبدالله
عضو

السيد/ عبدالرحمن محمد السويدي
عضو

السيد/ أحمد عبدالقادر الأحمد
عضو

سعادة السيد/ أحمد بن علي الحمادي
عضو

كلمة رئيس مجلس الإدارة

"لقد أثبتنا قدرتنا على تخطي العقبات بفضل ما أظهرناه من مرونة وإصرار، مع تحقيق قيمة مضافة لمساهمينا"

مساهمينا الكرام،

يسرّني أن أقدّم إليكم التقرير السنوي لعام 2024 لصناعات قطر، إحدى أكبر الكيانات المُسجلة في دولة قطر. أتقدّم بخالص الشكر والتهاني إلى زملائي أعضاء مجلس الإدارة، وفِرَق الإدارة العليا العاملين في شركات المجموعة، وفريق التسويق الخاص بشركة قطر للطاقة على التزامهم وتفانيهم في العمل لتحقيق نتائج تشغيلية ومالية تستحق الثناء في بيئة اقتصادٍ كلي مليئة بالتحديات والتغيرات المستمرة. كما أودّ أن أتوجّه بخالص الشكر إلى مساهمينا الكرام على استمرار ثقتهم ودعمهم لنا.

نظرة عامّة على الاقتصاد الكلي

تميزت البيئة الاقتصادية العالمية لعام 2024 بمزيج من الحذر والتحديات المستمرة، إذ بدأ العام بتسجيل نتائج سلبية استمرت منذ عام 2023، حيث عانت العديد من الاقتصادات العالمية من ارتفاع في معدلات التضخم وأسعار الفائدة، واستمرار الاضطرابات على مستوى سلسلة التوريد، وتباطؤ النمو الاقتصادي، وارتفاع مستويات الديون العامة والخاصة، وهو ما يشكل خطرًا على الاستقرار الاقتصادي.

كما واجهت القطاعات التي تعمل فيها المجموعة الكثير من التحديات على مدار العام، لا سيما في النصف الأول من عام 2024 حيث تميزت هذه الفترة بانخفاض الطلب وزيادة العرض، وظل الطلب ضعيفًا في جميع القطاعات بسبب تشديد السياسات النقدية، وانخفاض الإنفاق الاستهلاكي، والتباطؤ العام الذي سجّله الاقتصاد العالمي. ومن ناحية العرض، أدى انخفاض أسعار الطاقة واستقرار الإمدادات وتحسن الخدمات اللوجستية إلى التحسّن التدريجي في الإنتاج لدى العديد من المُشغلين؛ مما أدى إلى ارتفاع مستوى العرض في مطلع عام 2024، وتأثر متوسط أسعار المجموعة تأثرًا طفيفًا بسبب التأثير المشترك لانخفاض الطلب واستقرار الإمدادات.

بدأت الظروف خلال النصف الثاني من العام في التحسن نظرًا لتدخل معظم الحكومات والمصارف المركزية من خلال إجراء تعديلات على السياسات النقدية والمالية، مما أدى إلى تعزيز الأنشطة الاقتصادية في جميع قطاعات الاقتصاد العالمي. ومن ناحية الطلب، أدى تخفيف حدّة السياسات النقدية والمالية إلى تسهيل مشاركة أوسع من جانب المستهلكين. أما فيما يتعلق بالعرض، فقد استفاد من هذه السياسات، وساعد ذلك المنتجين على تسريع وتيرة الإنفاق الاستثماري. وفي ظل هذه التحديات الخارجية، أظهرت المجموعة أداءً تشغيليًا وماليًا يستحق الثناء، مدعومًا بالتميز التشغيلي، والقدرات اللوجستية العالمية وقوة المركز المالي.

مستجدات الأعمال الاستراتيجية

تواصل المجموعة استثماراتها في المشاريع الاستراتيجية المُعلن عنها سابقًا لدعم تنويع المنتجات وتحسين الأثر البيئي، ومن هذه المشاريع مشروع قافكو7-، المعروف أيضًا باسم الأمونيا الزرقاء، وسيتم الانتهاء من تنفيذه في عام 2026. وستنتج هذه المنشأة عند تشغيلها أمونيا منخفضة الكربون بطاقة قدرتها 1.2 مليون طن سنويًا. وبعد اكتمال مشروع قافكو7- وإطلاقه تجاريًا، مما سيساهم في زيادة إجمالي أحجام الأمونيا القابلة للبيع التي تنتجها المجموعة.

من المشاريع الأخرى الرئيسية للمجموعة إنشاء منشأة جديدة لإنتاج البولي فينيل كلوريد بقدرة إنتاجية تصل إلى 350,000 طن متري، وبتكلفة تصل إلى 279 مليون دولار أمريكي. ويسير إنجاز هذا المشروع بشكل جيد، ومن المقرر الانتهاء منه بحلول عام 2025. كما سيعزز الاستثمار في البولي فينيل كلوريد سيطرة المجموعة على سلسلة قيمتها الخاصة بالكلور القلوي. وسيساهم هذا الاستثمار في تقديم المجموعة كقوة إقليمية مؤثرة في سوق البولي فينيل كلوريد مع تعزيز سلسلة قيمة المنتجات التحويلية الخاصة بها. بالإضافة إلى ذلك، سيوفر هذا الاستثمار مصدرًا محليًا لإنتاج البولي فينيل كلوريد، مما سيزيد من الإمكانات الاقتصادية للصناعات المحلية، ويقلل الاعتماد على الاستيراد.

إلى جانب هذه الاستثمارات الإستراتيجية، تواصل المجموعة الاستثمار في المشاريع التي تعمل على تحسين سلامة الأصول وموثوقيتها، مع التركيز بشكل أكبر على الامتثال للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في الكيانات التابعة للمجموعة.

النتائج المالية

تعلن المجموعة عن نتائج مالية بارزة لهذا العام رغم التحديات المستمرة حيث حققت صناعات قطر صافي أرباح بواقع 4.5 مليار ريال قطري للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، وبعائد على السهم بلغ 0.74 ريال قطري لنفس الفترة المشار إليها.

القيمة المضافة للمساهمين

نظـرًا للسـيولة المطلوبـة للمشـاريع الرأسـمالية الحاليـة والمسـتقبلية، ومـع الأخـذ بعيـن الاعتبـار توقعـات الاقتصـاد الكلـي الحاليـة علـى المدييـن القصيـر والمتوسـط، يقتـرح مجلـس الإدارة توزيـع أربـاح عـن النصـف الثانـي مـن عـام 2024 بقيمـة 2.6 مليـار ريـال قطـري (أيّ مـا يعـادل 0.43 ريـال قطـري للسـهم الواحـد)، وبذلـك يصـل إجمالـي الأربـاح السـنوية الموزعـة للسـنة الماليـة المنتهيـة فـي 31 ديسـمبر 2024 إلـى 4.5 مليـار ريـال قطـري، وهـو مـا يسـاوي 0.74 ريـال قطـري للسـهم الواحـد للعـام بأكملـه وهـو مـا يعـادل توزيـع 100% مـن صافـي الأربـاح، ويكـون ذلـك مشـروطًا بالحصـول علـى الموافقـة المطلوبـة فـي الاجتمـاع السـنوي للجمعيـة العامـة.

الخاتمة

أودّ أن أعـرب عـن خالـص شـكري وامتنانـي لحضـرة صاحـب السـمو الشـيخ تميـم بـن حمـد آل ثانـي، أميـر البـلاد المفـدى «حفظـه اللـه ورعـاه»، لقيادتـه الرشـيدة ودعمـه المسـتمر وتوجيهاتـه الكريمـة لقطـاع الطاقـة القطـري.

وإننـي علـى ثقـة تامّـة بـأن زملائـي أعضـاء مجلـس الإدارة، وفِـرَق الإدارة العليـا لشـركات المجموعـة وموظفيهـا علـى أتـم الاسـتعداد لخـوض غمـار عـام آخـر مـن العمـل الجـاد. وبمـا أنّ ظهـور الفـرص والتحديـات الجديـدة أمـر حتمـي، الأمـر الـذي سـيتطلب ضـرورة بـذل الكثيـر مـن الجهـود لتحقيـق أهدافنـا وغاياتنـا الاسـتراتيجية، فيمـا نتطلـع معًـا إلـى ضمـان إن تظـل صناعـات قطـر إحـدى الشـركات الصناعيـة الرائـدة فـي المنطقـة.

QAFCO
UREA 46%
FERTILIZER
PRODUCED IN QATAR
BY
QATAR FERTILISER CO.
MESAIEED

تقرير
مجلس الإدارة

"بفضل آلية العمل المُعتمدة لدينا، تمكنّا من تجاوز صعوبات وتحديات عام 2024، وتحقيق نتائج مالية وتشغيلية قويّة."

مقدمة

بالرغم من الظروف الصعبة والاضطرابات على مستوى الاقتصاد الكلي، أثبتت صناعات قطر قدرتها على التكيف ومواجهة التحديات على مدار العام، إذ حافظت المجموعة على التزامها تجاه أهدافها واستراتيجياتها الأساسية، بما يضمن تنفيذ عمليات تتسم بالأمان والفاعلية والموثوقية، فضلًا عن اتساق مستويات الإنتاج. وإلى جانب ذلك، بذلت المجموعة جهودًا كبيرة لتحسين الإنتاج والتكاليف، ولا يزال التميز التشغيلي، وشؤون الصحة والسلامة والبيئة، والفاعلية من حيث التكلفة، وتحسين الإنتاج يشكلون ركائز أساسية من أجل تقدّم المجموعة فيما يتعلق بإنشاء قيمة للمساهمين وتعزيزها.

يسر مجلس الإدارة الإعلان عن تحقيق مجموعة رائعة من النتائج المالية والتشغيلية على خلفية عامٍ ساده الكثير من الشكوك والتفاؤل الحذر. ظلت أسعار المنتجات منخفضة نسبيًا بسبب العديد من المخاوف المتعلقة بالطلب، ويشمل ذلك تراجع مستوى الطلب الاستهلاكي في ظل ارتفاع أسعار الفائدة، بينما تأثّر العرض بالتوترات الجيوسياسية والقضايا البيئية الصعبة. ولكن على الرغم من هذه التحديات، حافظت المجموعة على قوّة عملياتها وأدائها المالي، إذ وصل حجم الإنتاج إلى 17.1 مليون طن متري مع بلوغ مستوى موثوقية المنشآت نسبة 96%، وتوافر المنشآت بنسبة بلغت 82%. ومن جانب آخر، بلغ صافي الأرباح للفترة 4.5 مليار ريال قطري، وبعائدٍ على السهم قدره 0.74 ريال قطري.

استعراض الاقتصاد الكلي

استمر التأثير السلبي لظروف الاقتصاد الكلي لعام 2023 مع دخول الاقتصاد العالمي عام 2024، وخصوصًا خلال النصف الأول من العام مع تسجيل تغيّرات في العديد من القطاعات الرئيسية. ففي عام 2023، واجه الاقتصاد العالمي مجموعة من التحديات الكبيرة، شمل ذلك ارتفاع التضخم، وتشديد السياسة النقدية من جانب العديد من المصارف المركزية، والتوترات الجيوسياسية. وبالتالي، فقد أدت هذه العوامل إلى ظهور بيئة اقتصاد كلي متقلبة، إذ شهدت العديد من المناطق تباطؤ في النمو واستمرار الاضطرابات على مستوى سلسلة التوريد.

استمرت أسعار الطاقة والسلع الأساسية في التقلب خلال النصف الأول من عام 2024 في ظل الظروف المختلفة للاقتصاد الكلي وبالرغم من استقرار أسعار الفائدة إلا أنها ظلت مرتفعة بشكل نسبي، وهو ما أثر على الطلب الاستهلاكي في جميع القطاعات، وخصوصًا في قطاعي البتروكيماويات والحديد والصلب. كما تأثّر المستهلكون في قطاعات البتروكيماويات بمحدودية القدرة على الاقتراض والإنفاق نتيجةً لارتفاع أسعار الفائدة وضغوط التضخم، مما أدى إلى تراجع الطلب على البتروكيماويات. ومن جانب آخر، ظلّ الطلب على الحديد والصلب تحت الضغط بسبب تراجع أداء قطاع البناء في اقتصادات كبرى، مثل الصين، فضلًا عن حدوث تباطؤ في أنشطة البناء على الصعيد المحلي.

ظهرت العديد من التحديات أمام العرض والطلب في قطاع الأسمدة، حيث وكان الطلب ضعيفًا في بعض المناطق بسبب زيادة مستويات المخزون الناجمة عن ارتفاع مستوى الإنتاج العالمي. ولكن رغم ذلك، ساهمت مواسم الحصاد المثمرة في مناطق أخرى في تعزيز الأسعار إلى حد ما. وبصفة عامة، شهدت أسعار الأسمدة النيتروجينية استقرارًا لتصل إلى مستوياتها المتوسطة على المدى الطويل.

وفيما يتعلق بجانب العرض، استمر الاستقرار في مختلف القطاعات، حيث استفاد المنتجون من عودة الإمدادات التي بدأت في أواخر عام 2022 وأوائل عام 2023، مع تراجع تدريجي لكل من الغاز الطبيعي والمواد الخام. وإلى جانب ذلك، لعب الاستقرار النسبي لأسعار الفائدة خلال النصف الثاني من العام دورًا أساسيًا في تسريع وتيرة العمليات. وبالإضافة إلى عمليات استئناف عمل

QAT
QATAR PETROCHEMICAL CO. LTD.

هذه المصانع، لوحظ أيضًا زيادة جديدة للقدرة الإنتاجية العالمية، وخصوصًا في قطاعات البتروكيماويات.

بالإضافة إلى ذلك، أدى التوجّه العالمي نحو الاستدامة إلى تبنّي معايير أكثر صرامة بخصوص الانبعاثات واعتماد أساليب إنتاج صديقة للبيئة، وهو ما يتطلب من بعض المنتجين التفكير في إيقاف العمل في منشآتهم القديمة والاستثمار في مرافق أكثر استدامة بدلًا من ذلك. ويشمل هذا العبء المزدوج استيعاب التكاليف المتبقية للمنشآت القديمة مع إدارة التكاليف والتدفقات النقدية ذات الصلة بالاستثمارات الجديدة. وفي ظل استمرار وجود بيئة اقتصادية كلية صارمة، ظلّ تمويل الاستثمارات الجديدة تحديًا كبيرًا بالنسبة للكثير من المشغلين العالميين.

بدأت الظروف خلال النصف الثاني من العام في التحسن بعض الشيء، مدفوعة بتخفيف حدّة السياسات النقدية من قِبل السلطات. حيث أظهر الطلب في قطاعي البتروكيماويات والحديد والصلب إشارات تدل على وجود انتعاش تدريجي. في قطاع البتروكيماويات، تحسّن مستوى توافر المستهلكين، وشهد الطلب في قطاع الحديد والصلب انتعاشًا طفيفًا بسبب انخفاض تكاليف التمويل. ومن جانب آخر، استقر الطلب على الأسمدة خلال الجزء الأخير من العام، ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تحسّن قدرة المزارعين على تحمل التكاليف، وتسجيل مواسم حصاد مثمرة في بعض المناطق.

بشكل عام، أظهرت ظروف الاقتصاد الكلي في عام 2024 وجود تفاؤل حذر، مع تسجيل العديد من المخاطر والتحديات، ويشمل ذلك التوترات الجيوسياسية، وتقلبات الأسواق المالية، وارتفاع التكاليف.

استعراض الأعمال الاستراتيجية

بفضل آلية عملنا التي تتّسم بانخفاض التكلفة والمدعومة بتكامل الأعمال، والوفورات على مستوى حجم الإنتاج ونطاقه، وتحسّن العمليات، نجحنا في اجتياز عام آخر في بيئة الأعمال المتقلبة. وعلى الرغم من حالة عدم اليقين على مستوى الاقتصاد الكلي، حافظنا على مستويات العمليات في جميع منشآتنا بكامل طاقتها تقريبًا، وهو ما أدى إلى تحقيق نتائج تشغيلية ومالية ممتازة. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ تحقيق ذلك تم من خلال تحقيق المزيد من التميز التشغيلي، واعتماد المرونة والقدرة على التكيّف في نماذج التشغيل الخاصة بنا.

وبفضل نماذج سلسلة التوريد العالمية لدينا، كان النجاح دائمًا حليفنا في تحقيق القدرة على التكيّف، وتوفير المرونة التشغيلية خلال فترة الاضطرابات التي تخللها حالات عدم اليقين التسويقية واللوجستية التي لوحظت في عام 2024، لا سيما على مستوى المنطقة. ونجح شريكنا التسويقي، قطر للطاقة للتسويق، في ضمان استمرارية الأعمال مع تحقيق أفضل نتائج متاحة في السوق على مستوى العائد الصافي من خلال استكشاف الفرص في مختلف المناطق الجغرافية، والاستفادة من وفورات حجم الإنتاج للحد من تكاليف التشغيل. وبالتعاون مع شركاء لوجستيين آخرين، حرصت شركة قطر للطاقة للتسويق على ضمان شحن جميع المنتجات بكفاءة وفاعلية من أجل إيصالها إلى العملاء المستهدفين دون أي تأخير. ونجحنا بفضل التزامنا الراسخ تجاه الحفاظ على هوية تتسم بالتكلفة التنافسية في ضمان الاستقرار التشغيلي، ولعب ذلك أيضًا دورًا جوهريًا في تحقيق نتائج مالية وتشغيلية تنافسية.

شهد عام 2020 عملية دمج شركة منتجات من الناحية التشغيلية لقطر للطاقة. وعقب إصدار القانون رقم (9) لسنة 2024، أكملت قطر للطاقة عملية إعادة هيكلة وتوحيد شركة منتجات، مما أدى إلى مواءمة جميع الأنشطة التي تم تنفيذها سابقًا بموجب اتفاقيات الجهة المعنية مع الشركة الفرعية المملوكة بالكامل، وهي قطر للطاقة للتسويق.

الإنفاق الرأسمالي وتطوير الأعمال

أنفقت المجموعة خلال السنة المالية 2024 مبلغًا قدره 3.3 مليار ريال قطري في الإنفاق الرأسمالي، وتركّزت هذه النفقات بشكل رئيسي على مشاريع الصيانة، والموثوقية، والصحة والسلامة والبيئة (HSE)، فضلًا عن الاستثمارات الجارية في خط الأمونيا الزرقاء الجديد (قافكو7-) ومشروع البولي فينيل كلوريد. وكانت النفقات الرأسمالية المتعلقة بمشروع قافكو7- قد بلغت 1.9 مليار ريال قطري، في حين بلغت النفقات الرأسمالية المتعلقة بمشروع البولي فينيل كلوريد 178 مليون ريال قطري. وإلى الآن، قمنا بإنفاق 2.9 مليار ريال قطري في مشروع قافكو7-، و316 مليون ريال قطري في مشروع البولي فينيل كلوريد.

على مدى السنوات الخمس المقبلة (2025-2029)، ستبلغ النفقات الرأسمالية المخططة للمجموعة 12.6 مليار ريال قطري، ويشمل ذلك الجزء المتبقي المتعلق بخط الأمونيا الزرقاء الجديد (قافكو7-)، بقيمة إجمالية تبلغ 1.5مليار ريال قطري. وتبلغ حصة صناعات قطر من النفقات الرأسمالية في مشروع البولي فينيل كلوريد الجديد 139 مليون ريال قطري.

بعد الإطلاق التجاري لمشروع قافكو7- في أوائل عام 2026، ستقوم الشركة التابعة المملوكة بالكامل للمجموعة، وهي شركة قافكو، بتجديد خطي إنتاج الأمونيا 1 و2 الحاليين. ومن المتوقع أن يغذي الإنتاج من خطي الأمونيا 1 و2 خطي إنتاج اليوريا 1 و2. ومن جانب آخر، سيتم بيع إنتاج مشروع قافكو7- (الذي تبلغ طاقته الإنتاجية1.2 مليون طن سنويا) كأمونيا زرقاء في السوق التجاري، وذلك بالتعاون مع شركة قطر للطاقة للحلول المتجددة (QERS). وبفضل أوجه التعاون على مستوى المجموعة ككل، سيتم بيع الكميات الإضافية المنتجة من خطي الأمونيا 1 و2 في السوق على شكل أمونيا.

يجري العمل على إنجاز المشروع المشترك غير المباشر للمجموعة، وهو مشروع البولي فينيل كلوريد الجديد لشركة قطر للفينيل، بشكل جيد ومن المتوقع أن يكتمل إنجاز المشروع بحلول عام 2025، باستثمارٍ إجمالي يُتوقّع أن تصل تكلفته إلى 279 مليون دولار أمريكي، يشمل تكاليف المالك، وذلك لإنتاج 350,000 طن متري من وحدات البولي فينيل كلوريد. ويؤكد هذا الاستثمار على التزام المجموعة تجاه تنويع عملياتها والحد من اعتماد الدولة على استيراد البولي فينيل كلوريد.

علاوة على ذلك، ستواصل المجموعة الاستثمار في برامجها الرأسمالية المتكررة الأساسية التي تلعب دورًا جوهريًا في تحسين مستوى سلامة الأصول، والكفاءة التشغيلية، والموثوقية، وترشيد التكاليف، والتغلب على التحديات المتعلقة بزيادة حجم الإنتاج، وتعزيز الصحة والسلامة والبيئة، والاستدامة البيئية، والامتثال التنظيمي.

التكلفة والتطوير التشغيلي

بما أنّ كيانات المجموعة تعمل ضمن بيئات وقطاعات شديدة التقلب والتنافسية، يرتبط كل من الأداء المالي الموحّد للمجموعة والتدفقات النقدية بتقلبات السوق، وخصوصًا فيما يتعلق بأسعار السلع ومتغيرات الاقتصاد الكلي الأخرى. ونظرًا للطبيعة المعقّدة لمتغيرات الاقتصاد الكلي التي لا يمكن التنبؤ بها، يُعد الحفاظ على الكفاءة من حيث التكلفة والتشغيل عاملًا جوهريًا لنجاح الأداء المالي للمجموعة.

نظرًا للاضطرابات التي تشهدها بيئة الاقتصاد الكلي، واصلت كيانات المجموعة تركيزها على استراتيجيات التحسين التشغيلي وترشيد التكاليف التي يتم تنفيذها ومراجعتها بشكل متواصل. يعمل لدى المجموعة فرق متعددة الاختصاصات والوظائف في مختلف أجزاء سلسلة القيمة، حيث تقوم هذه الفرق بشكل مستمر باستعراض استراتيجيات المجموعة على المدى القصير والمتوسط والطويل، وتقديم المشورة بشأن التدابير المناسبة لتحسين الأداء المالي والتشغيلي، وتشمل هذه التدابير ترشيد النفقات التشغيلية، وبرامج النفقات الرأسمالية، وتعديل القدرات الإنتاجية بما يساهم في تحسين عائدات المواد الخام، وتعزيز مستوى الموارد. وبالنتيجة، ساهمت هذه التدابير في تحسين هياكل تكاليف التشغيل الثابتة والمتغيرة الخاصة بالمجموعة خلال السنوات الماضية، مما أدى إلى تحسين هوامش الربحية وتوليد تدفقات نقدية قوية.

الأداء المالي

نظرًا لظروف الاقتصاد الكلي الصعبة التي رافقتها حالة من الضبابية فيما يتعلق بالطلب والفائض الإنتاجي العالمي، يمكن القول بأنّ الأداء المالي للمجموعة في هذا العام يستحق التقدير بشكل كبير. فعلى الرغم من ضعف الطلب، يُمكن أن تُعزى قدرة المجموعة على الإنتاج والبيع بمستوى مماثل للمستوى المسجل في العام السابق إلى نجاح هيكل المجموعة التشغيلي الذي اتسم بالمرونة وانخفاض التكلفة، إذ تؤكد هذه المرونة في بيئةٍ اقتصادية متقلبة على القوة والقدرة على التكيف التي تنطوي عليها الاستراتيجية التشغيلية والمالية للمجموعة.

الإيرادات: وصل إجمالي الإيرادات[1] التناسبية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 إلى 16.8 مليار ريال قطري، مسجلًا بذلك انخفاضًا طفيف بنسبة 1% مقارنة مع العام الماضي. وبلغت الإيرادات المسجلة[2] وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (11) 12.7 مليار ريال قطري، مسجلة بذلك انخفاضًا بنسبة 8% مقارنة مع العام الماضي.

ويُعزى سبب هذا الانخفاض الطفيف في إيرادات المجموعة (استنادًا إلى طريقة التوحيد التناسبي بخلاف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية) خلال العام الحالي بشكل أساسي إلى الانخفاض الطفيف في متوسط أسعار البيع المحققة المختلطة التي انخفضت بنسبة 3% مقارنة مع العام الماضي، وهو ما أدى إلى حدوث انخفاضٍ في صافي أرباح المجموعة بلغ 0.6 مليار ريال قطري مقارنة مع العام الماضي.

ولكن رغم ذلك، ارتفعت أحجام مبيعات المجموعة بشكل طفيف بنسبة بلغت 2% مقارنة مع العام الماضي، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع الأحجام في معظم قطاعات التشغيل باستثناء قطاع الحديد الصلب. وإلى جانب ذلك، تحسنت أحجام المبيعات بشكل عام تماشيًا مع التحسن الطفيف الذي طرأ على الإنتاج في معظم القطاعات، وذلك في ظل الظروف الصعبة التي هيمنت على السوق خلال معظم العام.

الأرباح والهوامش: بلغ صافي الأرباح خلال العام 4.5 مليار ريال قطري، مسجلًا بذلك هبوطاً طفيفًا مقارنة مع العام الماضي بنسبة بلغت 5%، بينما وصلت أرباح المجموعة قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك إلى 6.4 مليار ريال قطري، بارتفاع بلغ 3% مقارنة مع العام الماضي. وكانت هذه الزيادة في الأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك وهوامشها، قد تحققت بشكل رئيسي بفضل تحسن تكاليف التشغيل، وزيادة في أحجام المبيعات، الأمر الذي عادله جزئياً تراجع في الدخل الاخر المتكرر وغير المتكرر.

المركز المالي والتدفقات النقدية

بالرغم من مرور عامٍ كان مليئًا بالتحديات وحالات عدم اليقين، إلا أنّ المجموعة نجحت في الحفاظ على مرونة مركزها المالي واستقرار قدراتها في توليد التدفقات النقدية.

افتتحت المجموعة العام بإجمالي نقد ورصيد بقيمة 15.8[3] مليار ريال قطري، حيث حققت المجموعة خلال العام إجمالي تدفقات نقدية تشغيلية بواقع 4.6 مليار ريال قطري، واستثمرت مبلغًا بقيمة 3.3 مليار ريال قطري في النفقات الرأسمالية، مما أدى إلى توليد تدفقات نقدية حرة للشركة بقيمة 1.3 مليار ريال قطري[4]. وقامت

1- تم احتساب إجمالي الإيرادات التناسبية بناءً على طريقة التوحيد التناسبي بخلاف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ويشمل ذلك الإيرادات المتأتية من الشركات الفرعية المملوكة بشكل كامل والحصة من الإيرادات المتأتية من المشاريع المشتركة المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر.

2- تُشير الإيرادات المُعلن عنها إلى الإيرادات المسجلة في القوائم المالية الموحدة بما يتماشى مع متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (11)، وهو ما يمثّل الإيرادات المتأتية فقط من الشركات الفرعية المملوكة بشكل كامل، وهي شركتي قافكو وقطر ستيل، باستثناء حصة الإيرادات المتأتية من المشاريع المشتركة المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر.

3- بناءً على طريقة التوحيد التناسبي بخلاف المعايير الدولية لإعداد التقارير، ويشمل ذلك الأرصدة النقدية والمصرفية المتأتية من الشركات الفرعية المملوكة بالكامل، إضافة إلى حصة الأرصدة النقدية والمصرفية المتأتية من المشاريع المشتركة المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر.

4- بناءً على طريقة التوحيد التناسبي بخلاف المعايير الدولية لإعداد التقارير، ويشمل ذلك التدفقات النقدية التشغيلية والنفقات الرأسمالية للشركات الفرعية المملوكة بشكل كامل والمشاريع المشتركة.

المجموعة خلال العام بتوزيع أرباح عام 2023 بقيمة بلغت 4.7 مليار ريال قطري، وتوزيع الأرباح المرحلية للعام الحالي بقيمة بلغت 1.9 مليار ريال قطري. وبناء على ذلك، فقد حققت المجموعة صافي تدفقات نقدية بقيمة 4.4 مليار ريال قطري خلال العام الحالي، وأنهت العام بإجمالي رصيد نقدي ومصرفي قدره 11.4 مليار ريال قطري[5].

بلغ إجمالي الأصول وإجمالي حقوق الملكية المسجلة لصالح المجموعة 42.4 مليار ريال قطري و37.7 مليار ريال قطري على التوالي حتى تاريخ 31 ديسمبر 2024. وفي الوقت الراهن، لا توجد أيّة ديون قصيرة الأجل أو طويلة الأجل على المجموعة.

يُعد المركز المالي القوي والسيولة المتواصلة للمجموعة مع تدفقاتها النقدية بمثابة دليلٍ على اتّساق السياسات المتبعة لإدارة الأصول والشؤون المالية، ومركز التكلفة التنافسي، وقاعدة الأصول التشغيلية الفعالة. ولقد أدت هذه السياسات المالية والتشغيلية الحكيمة إلى توفير قدرات فعالة وقوية لتوليد التدفقات النقدية، مدعومةً بقاعدة أصولٍ تشغيلية تتسم بالقوّة والموثوقية.

يُعد المركز المالي القوي والسيولة عنصرًا بالغ الأهمية لحماية المجموعة ضد حالات انعدام الاستقرار وتقلبات السوق، مع تقديم الدعم اللازم لضمان قيمة مستدامة للمساهمين. كما أنّ المركز القوي يتيح إمكانية دراسة المشاريع الرأسمالية وعمليات الاستحواذ من خلال استغلال الفرص المتاحة لخلق قيمة للمساهمين على المدى البعيد.

التوزيع المُقترح للأرباح

تم توزيع أرباح إجمالية على المساهمين بقيمة تزيد عن 72.5 مليار ريال قطري منذ تأسيس المجموعة، أيّ بنسبة توزيع تزيد عن 68%، وهو ما يعد دليلًا واضحًا على التزام مجلس الإدارة بتعزيز قيمة المساهمين بشكل مستمر، مع ضمان تحقيق عوائد قوية والحفاظ على السيولة المناسبة لتغطية المشاريع الرأسمالية الحالية والمستقبلية، والتعامل الصحيح مع الصعوبات غير المتوقعة.

بعد النظر في الاعتبارات السابقة، ومراعاة توقعات الاقتصاد الكلي المرتبطة بتوقعات الأعمال، واستراتيجيات النمو المستقبلي، ومتطلبات الإنفاق الرأسمالي، يقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح عن النصف الثاني من عام 2024 بقيمة 2.6 مليار ريال قطري (أيّ ما يعادل 0.43 ريال قطري للسهم الواحد)، وبذلك يصل إجمالي الأرباح السنوية الموزعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 إلى 4.5 مليار ريال قطري، وهو ما يساوي 0.74 ريال قطري للسهم الواحد للعام بأكمله، ويكون ذلك مشروطًا بالحصول على الموافقة المطلوبة في الاجتماع السنوي للجمعية العامة.

الخاتمة

يُعرب مجلس الإدارة عن امتنانه لحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى "حفظه الله ورعاه"، لقيادته الرشيدة ودعمه وتوجيهاته بشكل مستمر لقطاع الطاقة القطري.

كما يُعرب مجلس الإدارة عن بالغ امتنانه لسعادة المهندس سعد بن شريدة الكعبي، وزير الدولة لشؤون الطاقة، ورئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، على رؤيته وقيادته الرشيدة. وبالإضافة إلى ذلك، نتوجّه بالشكر الجزيل إلى أعضاء الإدارة العليا لشركات المجموعة على عملهم الدؤوب والتزامهم وتفانيهم في العمل. ونتقدم أيضًا بالشكر لمساهمينا الكرام على دعمهم المتواصل وثقتهم بنا.

5- بما في ذلك الأرصدة النقدية والمصرفية في شركات المجموعة بناءً على طريقة التوحيد التناسبي بخلاف المعايير الدولية لإعداد التقارير.

تقرير مجلس الإدارة بشأن قطاعات المجموعة

يسر مجلس الإدارة تقديم استعراض حول أداء القطاعات الخاصة بشركة صناعات قطر لعام 2024، بحيث يشمل الأداء التشغيلي والمالي للقطاعات التشغيلية للمجموعة. ولأغراض تتعلق بالإبلاغ عن أداء القطاعات، تم تقسيم الكيانات التشغيلية للمجموعة إلى ثلاثة قطاعات مختلفة: قطاع البتروكيماويات (شركة قطر للبتروكيماويات وشركة قطر للإضافات البترولية المحدودة)، وقطاع الأسمدة الكيماوية (شركة قطر للأسمدة الكيماوية)، وقطاع الحديد والصلب (شركة قطر ستيل).

قطاع البتروكيماويات

الاستراتيجية

تركز الاستراتيجيات الأساسية للمجموعة في قطاع البتروكيماويات على رفع مستوى استخدام الأصول، وضمان الامتثال للمعايير التنظيمية، وتعزيز مستوى موثوقية المصانع وتوافرها. ويُعتبر الالتزام الراسخ تجاه تحقيق التميز التشغيلي الرامي إلى تقليل تكاليف الإنتاج ومنح الأولوية للعمليات الآمنة والموثوقة عنصرًا محوريًا بالنسبة للكيانات العاملة في هذا القطاع، وهو ما يؤدي إلى تحقيق أداء تشغيلي ومالي موثوق.

مستجدات الاقتصاد الكلي

شهد عام 2023 حدوث تغيرات في الاتجاهات على مستوى أسواق السلع الأساسية عقب جائحة كوفيد19- والتوترات الجيوسياسية. ففي عام 2020، أدت حالة عدم اليقين على مستوى الطلب إلى تحقيق القدرة على التكيّف نظرًا لقيام المستهلكين بتحويل إنفاقهم من الخدمات إلى السلع، كما شهدت السنوات اللاحقة تحقيق أرباح قياسية في العديد من سلاسل القيمة، مدفوعةً بالطلب القوي واضطرابات سلسلة التوريد نتيجةً للصراع الجيوسياسي الذي تسبب في حدوث أزمة حادة على مستوى العرض، والإغلاق المؤقت للعديد من منشآت البتروكيماويات، وخصوصًا في أوروبا. ولكن رغم ذلك، تغيّر الوضع كثيرًا في أواخر عام 2022، حيث استأنفت سلاسل التوريد عملها، وخفض تجار التجزئة من تراكم المخزون لديهم، وارتفع مستوى التضخم بشكل ملحوظ.

وبناءً على ذلك، تبيّن أنّ السنة المالية 2024 كانت مليئة بالتحديات والصعوبات بالنسبة لمعظم شركات البتروكيماويات بعد التحديات التي واجهوها في عام 2023. ومن بين العوامل الرئيسية حدوث تباطؤ اقتصادي لفترة زمنية طويلة، واستمرار ارتفاع مستوى التضخم، وزيادة أسعار الفائدة. وإلى جانب ذلك، ظلّت تكاليف الإنتاج مرتفعة على خلفية ارتفاع تكاليف المواد الخام وتشديد المعايير الخاصة بالانبعاثات أكثر في جميع أنحاء العالم. كما أنّ ذلك تفاقم بسبب ارتفاع تكاليف اليد العاملة والضغوط التنظيمية. وبالتالي، فقد أثّرت هذه التحديات بشكل كبير على النتائج المالية لمعظم شركات البتروكيماويات، وهو ما دفع الكثير منها إلى مراجعة توقعاتها بشأن التعافي.

بلغ قطاع البتروكيماويات المنحنى الأدنى للدورة خلال عام 2024، حيث اتسم بانخفاض الطلب، وزيادة إضافات القدرة الإنتاجية، والانخفاض التاريخي للأرباح عبر مختلف سلاسل القيمة. وشهد الطلب على معظم المنتجات البتروكيماوية انخفاضًا بسبب خفض نسبة المخزون وانخفاض مستوى المشاركة من المستهلكين؛ ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى محدودية توافر الائتمان. وخلال العام، واجهت شركات إنتاج البتروكيماويات جملة من التحديات بسبب ارتفاع مستوى التضخم، وزيادة أسعار الفائدة، والتوترات الجيوسياسية؛ مما أدى إلى عمليات إغلاق تجارية في بعض منشآت الإنتاج. وإلى جانب ذلك، تعرّضت الشركات المنتجة لضغوطات من الأنظمة البيئية الصارمة في الاقتصادات الكبرى التي ترمي إلى خفض مستوى الانبعاثات، مما استدعى إجراء استثمارات ضخمة وإيقاف العمل بالعديد من الأصول القديمة، لينتج عن ذلك زيادة في تكاليف التشغيل.

ومن جانب آخر، تأثر المستهلكون بحالة عدم اليقين الناجمة عن تشديد السياسات المالية والنقدية، وأفضت الجهود التي بذلتها الحكومات لمكافحة التضخم عبر التدابير المالية الصارمة إلى انخفاض مستوى الدخل، بينما جعلت السياسات النقدية التقييدية الحصول على القروض أمرًا صعبًا. وبالتالي، فإنّ هذه القيود قد فرضت تحديات كبيرة على مستوى الطلب خلال معظم عام 2024. ولكن رغم ذلك، خففت معظم الحكومات من حدّة سياساتها المالية والنقدية بعض الشيء خلال النصف الثاني من عام 2024، مما أدى إلى حدوث انتعاش جزئي على الطلب في قطاع البتروكيماويات.

الاستعراض العملي

- **الإنتاج:** شهد إنتاج القطاع ارتفاعًا طفيفًا بنسبة 4% مقارنة مع العام الماضي بالرغم من عمليات الصيانة المخطط لها في منشآت البولي إيثيلين منخفض الكثافة، وعمليات الإغلاق غير المخطط لها في وحدة تكسير الأوليفين ومنشآت البولي إيثيلين منخفض الكثافة في القطاع. ويُعزى هذا التحسن بشكل رئيسي ارتفاع مستوى الإنتاج في قطاع إضافات الوقود الذي خضع لعملية صيانة مخطط لها في الربع الأخير من عام 2023. وتُعتبر عمليات الإغلاق المخطط لها مهمة جدًا لمثل هذه المنشآت الكبيرة من أجل الحفاظ على السلامة التشغيلية، بما يضمن سلامة الأصول وموثوقيتها.
- **حجم المبيعات:** شهدت أحجام المبيعات ارتفاع طفيف مقارنة مع العام الماضي بسبب ارتفاع مستوى الإنتاج قليلًا، وذلك على الرغم من التحديات التي هيمنت على بيئة الاقتصاد الكلي التي اتّسمت بظروف العرض الصعبة وتراجع مستوى الطلب خصوصاً في النصف الأول من العام، حيث شهدت الأوضاع الاقتصادية نوع من التوازن في النصف الثاني من العام.
- **التوافر والموثوقية:** بقي توافر المرافق وموثوقيتها في منشآت إنتاج البولي إيثيلين ضمن النطاق التاريخي في ظل تنفيذ عمليات الصيانة المخطط لها وغير المخطط لها على مستوى القطاع خلال العام.

النتائج المالية والتدفقات النقدية[6]

أظهر القطاع أداءً ماليًا مذهلًا خلال هذا العام بالرغم من مواجهة بيئة اقتصادية كلية مضطربة، مما أدى إلى تحقيق أرباح وتدفقات نقدية للمساهمين تستحق الثناء. كما أدت تقلبات الاقتصاد الكلي إلى حدوث انخفاض جزئي بنسبة 3% في متوسط أسعار المنتجات على خلفية تراجع الطلب من المستهلكين. ومن جانب آخر، أدى الارتفاع الطفيف في الإنتاج إلى زيادة حجم المبيعات بنسبة بلغت تقريبًا 10% مقارنة مع عام 2023. وبناءً على ذلك، أدى التأثير الناجم عن ارتفاع حجم المبيعات الذي قوبل جزئيًا بانخفاض طفيف في سعر البيع إلى ارتفاع مستوى إيرادات القطاع بنسبة 7% ووصلت إلى 5.5 مليار ريال قطري.

وسجّل القطاع تحقيق صافي أرباح قدره 1.4 مليار ريال قطري، مظهرًا بذلك ثباتاً مقارنة مع عام 2023. الارتفاع

6 - تم تسجيل الأرقام بناءً على طريقة التوحيد التناسبي بخلاف المعايير الدولية لإعداد التقارير.

في الإيرادات عادله بصورة كبيرة الزيادة في التكاليف التشغيلية. ومن جانب آخر، بلغت أرباح القطاع قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك 2.0 مليار ريال قطري، مع تحقيق هامش أرباح بارز قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك بنسبة بلغت 36%.

أظهر القطاع أيضًا أداءً قويًا فيما يتعلق بالتدفق النقدي، إذ ساهم ذلك في توليد تدفق نقدي حر للشركة بقيمة بلغت 1.3 مليار ريال قطري، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى التدفقات النقدية التشغيلية القوية التي بلغت 1.7 مليار ريال قطري بعد احتساب النفقات الرأسمالية التي بلغت ما يزيد عن 440 مليون ريال قطري.

الإنفاق الرأسمالي

بلغت قيمة النفقات الرأسمالية للعام الحالي ما يقارب 440 مليون ريال قطري، وتشمل هذه النفقات بشكل أساسي النفقات المتعلقة بأعمال الصيانة والإضافات المعتادة للأصول الثابتة، والتحسينات على مستوى الصحة والسلامة والبيئة. ويشمل هذا أيضًا الحصة من النفقات الرأسمالية المرتبطة بمشروع إنتاج البولي فينيل كلوريد الجديد.

بالنظر إلى المستقبل، من المتوقع أن يستثمر القطاع مبلغًا قدره 1.8 مليار ريال قطري في مشاريع مختلفة خلال السنوات الخمس المقبلة (2025-2029). ووفقًا لخطة الإنفاق الرأسمالي، سيتم تخصيص مبلغًا قدره 0.1 مليار ريال قطري للنفقات الرأسمالية الإضافية لتغطية مشروع إنتاج البولي فينيل كلوريد الجديد، بينما ستركز المشاريع الأخرى على العمليات (الصحة والسلامة والبيئة، وموثوقية المصانع وسلامتها) وعمليات الإغلاق بداعي الصيانة، حيث ستعمل هذه المبادرات على تعزيز السلامة التشغيلية والموثوقية والإنتاج للمنشآت، والحد من مستوى الانبعاثات، وضمان الامتثال التنظيمي، وتحسين التدفقات النقدية التشغيلية من خلال رفع مستوى الكفاءة.

قطاع الأسمدة الكيماوية

الاستراتيجية

يلتزم القطاع بتشغيل جميع أصوله على نحو يتسم بالأمان والكفاءة، مع التقيّد بالممارسات الصديقة للبيئة من أجل إنتاج الأسمدة النيتروجينية عالية الجودة، وذلك بالاعتماد بشكل فعّال على الموارد الطبيعية في دولة قطر. وفي سبيل تحقيق رؤيته، اعتمد القطاع استراتيجية ترتكز على سبع محاور، وهي: التفوق، والنمو، والتنويع، والتميّز، والسلامة، والنزاهة والعمل الجماعي.

مستجدات الاقتصاد الكلي

واجهت شركات الأسمدة الكيماوية العالمية في عام 2023 تحديات كبيرة بسبب زيادة الإمدادات على خلفية استئناف العديد من مواقع الإنتاج عملياتها عقب تخفيف القيود المفروضة على الغاز الطبيعي والمواد الخام. وكان الانخفاض الحاصل في أسعار المواد الأولية والمواد الخام بعد أن بلغت ذروتها في أواخر عام 2021 قد أتاح للعديد من الشركات المنتجة ذات التكلفة العالية القدرة على استئناف عملياتهم. ولكن رغم ذلك، ظلّ الطلب على الأسمدة الكيماوية تقريبًا بدون تغيير طوال عام 2023، مما أدى إلى تباطؤ في حركة الأسعار واستقرارها عند مستواها التاريخي على المدى الطويل. وإلى جانب ذلك، تأثرت بيئة الاقتصاد الكلي بفعل السياسات النقدية والمالية المشددة الرامية إلى مكافحة التضخم. كما أنّ ارتفاع أسعار الفائدة طوال عام 2023 شكّل تحديًا أمام رغبة المشترين في الشراء، بينما أسفرت السياسات المالية الصارمة عن ظهور عوائق داخل سلاسل القيمة الاستهلاكية.

نتج عن الدمج بين زيادة العرض والاستقرار النسبي للطلب في عام 2023 حدوث تراكمات في المخزون، مما أدى إلى انخفاض في أسعار الأسمدة النيتروجينية في مطلع عام 2024. وتبقى بيئة الاقتصاد الكلي لعام 2024 متوازنة بشكل كبير بعيدًا عن الاتجاه الهبوطي، وخصوصًا في النصف الأول من العام. ولكن رغم ذلك، بدأت أسعار الأسمدة الكيماوية في النصف الثاني من عام 2024 بالاستقرار نوعًا ما، مدعومة بالطلب العالمي القوي الناتج عن تزايد الأنشطة الزراعية ومواسم الحصاد المثمرة في بعض المناطق.

ومن ناحية أخرى، أثّرت معوقات العرض، مثل توافر المواد الأولية، وانخفاض صادرات اليوريا الصينية عن المستوى المتوقع، وأنشطة الصيانة المخطط لها لشركات إنتاج الأسمدة الكبيرة تأثيرًا كبيرًا على إمدادات الأسمدة العالمية. وبالتالي، فقد أدت هذه العوامل معًا إلى استنزاف المخزونات العالمية من الأسمدة وحدوث ارتفاع إجمالي في الأسعار خلال النصف الثاني من العام مقارنة مع النصف الأول من عام 2024.

وبالتالي، شهدت أسعار الأسمدة الكيماوية خلال النصف الأول من عام 2024 حدوث بعض التقلبات، إذ كان تداول اليوريا ضمن نطاق 300 دولار أمريكي و325 دولار أمريكي/

للطن المتري، ثم استقرت الأسعار عند حوالي 330 دولارًا أمريكيًا/ للطن المتري، لتبلغ 340 دولارًا أمريكيًا/ للطن المتري خلال النصف الثاني من عام 2024.

الاستعراض العملي

على غرار السنوات السابقة، تمثّلت الاستراتيجية الأساسية لعام 2024 في تعزيز موثوقية المنشآت وتوافرها في جميع خطوط الإنتاج، بما يضمن تحسين الإنتاج على أفضل وجه، مع التقيّد بأعلى معايير الصحة والسلامة.

- الإنتاج: شهد القطاع ارتفاعاً طفيفًا في مستوى الإنتاج مقارنة مع العام الماضي، ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الارتفاع الطفيف في مستوى توافر المنشآت وموثوقيتها.
- حجم المبيعات: تماشياً مع الارتفاع الطفيف المسجل في الإنتاج، حافظت أحجام المبيعات على استقرارها مدعومةً بتحسن ظروف الاقتصاد الكلي، وخصوصًا خلال النصف الثاني من العام.
- التوافر والموثوقية: بلغت نسبة توافر المنشآت وموثوقيتها في قطاع الأسمدة 96 % و 97% على التوالي. وكان القطاع قد توقف عن العمل لإجراء عملية صيانة واحدة مخطط لها في عام 2024 (مقارنة مع عمليتي صيانة في عام 2023)، واضطر القطاع في العديد من الحالات إلى إيقاف التشغيل لإجراء أعمال صيانة غير مخطط لها لأسباب تتعلق بالتشغيل والسلامة. وبالتالي، تحسنت وفرات المصانع ومن جانب اخر تراجع معدل الاعتمادية.

النتائج المالية والتدفقات النقدية

نجح قطاع الأسمدة في تحقيق مجموعة متميزة من النتائج المالية والتشغيلية في بيئة اقتصادٍ كلي متقلبة نسبيًا، كما سجّل القطاع تحقيق أرباح صافية قدرها 2.0 مليار ريال قطري، مسجلًا بذلك زيادة بنسبة بلغت 4% مقارنة مع العام الماضي. ومن جانب آخر، وصل هامش أرباح القطاع قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك إلى نسبة تستحق الإشادة بلغت 44% لهذا العام.

ويُعزى هذا التحسن الملحوظ في أداء القطاع بشكل أساسي إلى مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، تشمل وجود بيئة اقتصادٍ كلي متوازنة ساهمت في تحسين الأسعار وثبات مستوى الطلب الذي أدى إلى استقرار إيرادات القطاع. وإلى جانب ذلك، تحسن مستوى تكاليف تشغيل القطاع بما يتوافق مع نموذج تكاليف التشغيل والجهود المتواصلة لترشيد التكاليف في القطاع.

وبفضل استقرار بيئة الاقتصاد الكلي والثبات النسبي لأحجام الإنتاج والمبيعات، بلغت إيرادات القطاع 7.2 مليار ريال قطري، مسجلة بذلك انخفاضًا طفيفًا مقارنة مع العام الماضي، ويُعزى الأمر، الى التراجع الطفيف في متوسط أسعار البيع.

نجح القطاع في تحقيق تدفق نقدي حر مذهل بقيمة بلغت 2.6 مليار ريال قطري، ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك، تم معادلة التأثير الإيجابي بصورة كبيرة بسبب النفقات الرأسمالية لمشروع قافكو7-، والإضافات المعتادة الأخرى للأصول الثابتة.

الإنفاق الرأسمالي

تحمّل قطاع الأسمدة الكيماوية إنفاق رأسمالي بقيمة بلغت 2.7 مليار ريال قطري للسنة المالية 2024، ويشمل ذلك النفقات الرأسمالية الأولية المرتبطة بخط إنتاج الأمونيا الأزرق الجديد المعروف باسم قافكو7- (البالغ إجمالي تكلفته 4.4 مليار ريال قطري)، إضافة إلى النفقات الرأسمالية المرتبطة بعمليات إيقاف التشغيل لتنفيذ الصيانة والإضافات المعتادة الأخرى للأصول الثابتة.

بخصوص الإنفاق الرأسمالي خلال السنوات الخمس المقبلة (2025-2029)، من المتوقع أن ينفق القطاع تقريبًا 9.8 مليار ريال قطري في مشاريع مختلفة، ويشمل ذلك الإنفاق المتبقي على إنجاز مشروع قافكو7-. وبحسب الخطة التوجيهية للإنفاق الرأسمالي، سيتم استثمار 1.5 مليار ريال قطري من النفقات الرأسمالية في إنتاج خط الأمونيا الجديد. وإلى جانب ذلك، ستشمل النفقات الأخرى عمليات الإغلاق المتعلقة بتنفيذ الصيانة، وتجديد وتحسين خطي الأمونيا 1 والأمونيا 2، والمشاريع المتعلقة بالصحة والسلامة والبيئة، وبرامج الإنفاق الرأسمالي الأخرى.

مستجدات خط إنتاج الأمونيا الجديد (مشروع قافكو - 7)

بحلول نهاية السنة المالية 2024، ستكون شركة قطر للأسمدة الكيماوية (قافكو) قد استثمرت حوالي 0.8 مليار دولار أمريكي (أيّ ما يعادل حوالي 2.9 مليار ريال قطري) إلى تاريخه في إنجاز مشروع خط جديد في مدينة مسيعيد الصناعية (MIC). من المقرر أن يبدأ تشغيل هذا المشروع بحلول عام 2026، وسيتم دمج الخط الجديد في خطوط الإنتاج الحالية

لشركة قافكو، وسيكون للخط الجديد قدرة تصميمية تصل إلى 1.2 مليون طن سنويًا (MTPA) من الأمونيا الزرقاء، وهو ما سيجعل المشروع المنشأة الأكبر من نوعها في العالم. سيتم تسويق الأمونيا الزرقاء المُنتجة من قِبل شركة قطر للطاقة للحلول المتجددة (QERS) ضمن إطار الاتفاق المُبرم.

تخطط شركة قافكو بعد الإطلاق التجاري لخط إنتاج الأمونيا الجديد، مشروع قافكو7-، لتجديد خطوط إنتاجها الحالية الأمونيا 1 و2 لتعزيز مستوى كفاءتها التشغيلية. وبالتالي، يتوقع عند تشغيل هذه الخطوط أن تصل السعة القابلة للبيع من الأمونيا الزرقاء إلى ما بين 1.2 و1.3 مليون طن سنويًا.

قطاع الحديد والصلب

الاستراتيجية

قامت شركة قطر ستيل في عام 2024، وهي شركة الحديد والصلب التابعة للمجموعة، بتغيير مسار استراتيجيتها من التركيز على السوق المحلية، حيث تم بيع المنتجات بشكل رئيسي محليًا مع بعض المبيعات الدولية الانتقائية، إلى استراتيجية تقوم في جوهرها على تعزيز الإنتاج؛ إذ يهدف هذا النهج الجديد إلى رفع زيادة الإنتاج وإنشاء مزيج من المنتجات المتوسطة وذات القيمة المضافة. ويأتي هذا التغيير بعد استعراضٍ شاملٍ لأسواق الحديد والصلب المحلية والإقليمية والعالمية، وإجراء تحليلٍ لنقاط القوة والضعف والميزة التنافسية لشركة قطر ستيل.

واجهت صناعة الحديد والصلب التقليدية جملة من التحديات طوال عام 2024، وشمل ذلك عدم استقرار الطلب، وخاصة في آسيا والشرق الأقصى، والقدرة الإنتاجية الفائضة، وتقلب الأسعار. ولكن رغم ذلك، كانت هناك أيضًا بعض الفرص وخصوصًا بالنسبة للمنتجات الوسيطة، مثل: الحديد المختزل المباشر (DRI)، والحديد المقولب على الساخن (HBI)، وقضبان الصلب.

ونظرًا لكون قطر ستيل شركة مشغلة تستخدم أفران القوس الكهربائي (EAFs) التي تُعد أكثر كفاءة من أفران الصهر من ناحية الانبعاثات البيئية، والحفاظ على الطاقة، والصحة والسلامة، وتكاليف التشغيل، فقد تمكنت من تحديد الفرص الجديدة في السوق، وخصوصًا بين عملاء الحديد والصلب منخفض الكربون. كما أنّ القطاع قام أيضًا بتعزيز مستوى مزيج المواد الخام، وهو ما ساهم في تحقيق عوائد أفضل وإنشاء قاعدة تكاليف تشغيل مواتية أكثر، لينتج عن ذلك هوامش تشغيل مستدامة.

مستجدات الاقتصاد الكلي

استمر ضعف الاقتصاد الإقليمي والعالمي بفعل تأثير السياسة النقدية المشددة التي اعتمدها العديد من المصارف المركزية لكبح جماح التضخم، والذي أثر بدوره على الاستهلاك والاستثمار معًا. وبالنتيجة، أدت هذه السياسات إلى ارتفاع كبير في تكاليف التمويل وتراجع ملحوظ في أنشطة البناء. وفي هذا السياق، شهدت الصين، وهي أكبر مستهلك في العالم، انتكاسة كبيرة على مستوى الطلب بسبب التقلبات الاقتصادية وارتفاع تكاليف الائتمان. ومن جانب آخر، واجه قطاع البناء خلال عام 2024، والذي يُعد المحرك الرئيسي للطلب على الحديد والصلب في الصين، مجموعة من التحديات تم تسجيل معظمها خلال النصف الأول من عام 2024.

ولتحقيق الاستقرار في الطلب على الحديد والصلب، تُقدم الحكومة الصينية مجموعة من التدابير في النصف الثاني من عام 2024، شملت تعديلات على السياسة النقدية تمثلت في خفض أسعار الفائدة القياسية على الإقراض، والدعم العقاري عن طريق تشجيع المؤسسات المالية على دعم استكمال المشاريع، واستثمارات البنى التحتية في ظل القيود المفروضة على الإنفاق على الديون، والضوابط الموضوعة على إنتاج الحديد والصلب لإدارة العرض والطلب عليهم.

على الصعيد الإقليمي، حظي سوق حديد التسليح في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي بدعمٍ كبير من المشاريع القوية الجارية، وهو ما ساهم في توفير بعض المقاومة للضغط الهبوطي العالمي. أمّا في دولة قطر، فقد واجه السوق المحلي تحديات ملحة في قطاع البناء؛ الأمر الذي يُظهر ضعف الطلب على المنتجات الطويلة (حديد التسليح). وإلى جانب ذلك، تأثرت التكاليف اللوجستية بأقساط الشحن المرتبطة بالصراعات المستمرة في خليج عدن والبحر الأحمر.

ومن جانب آخر، أظهر الطلب على الصلب منخفض الكربون في عام 2024 مؤشرات إيجابية مع قيام الكثير من البلدان باعتماد سياسات ولوائح تنظيمية بيئية أكثر صرامة بُغية الحد من مستوى انبعاثات الكربون، مما شجع على اعتماد أساليب إنتاج الصلب منخفض الكربون. كما أنّ القطاعات الرئيسية، مثل: قطاع البناء، وقطاع السيارات، وقطاع التصنيع، استخدمت بشكل متزايد الصلب منخفض الكربون لتحقيق أهداف الاستدامة الخاصة بها وخفض مستوى بصمتها المتعلقة بانبعاثات الكربون. علاوة على ذلك، ساهم التقدم التكنولوجي في جعل الصلب منخفض الكربون أكثر جدوى وفاعلية من حيث التكلفة.

الاستعراض العملي

تمثّل هدف قطاع الحديد والصلب في عام 2024 بزيادة معدل إنتاجيته ضمن المنشآت المتاحة مع ضمان الحفاظ على أعلى معايير الصحة والسلامة والبيئة الممكنة. وبهذه الطريقة، أعادت شركة الحديد والصلب التابعة تشغيل وحدتها الخاصة بالمعادن (DR-1)، التي كانت متوقفة سابقًا، وذلك لدعم الطلب المتزايد باستمرار على الصلب منخفض الكربون.

- **الإنتاج:** شهد القطاع تحسنا في الإنتاج بنسبة بلغت 13% مقارنة مع العام الماضي، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى إعادة تشغيل الوحدة (DR-1) في الربع الرابع من عام 2024 بالرغم من بعض عمليات الإغلاق المُخطط لها لإدارة الطلب المحلي والعالمي وتراجع الطلب على منتجات الصلب الطويلة.
- **حجم المبيعات:** شهد القطاع انخفاضًا طفيفًا في أحجام المبيعات بنسبة 2% مقارنة مع العام الماضي، ويُعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى التحديات الصعبة في بيئة الاقتصاد الكلي، والتي تشمل ارتفاع مستوى التضخم، والسياسات النقدية المشددة، وارتفاع تكاليف التمويل؛ مما زاد من تكاليف الاقتراض بالنسبة للقطاعات الرئيسية، مثل: قطاعي البناء والتصنيع، واستمرار الصراعات الجيوسياسية، وحالة عدم الاستقرار التي تؤثر على سلسلة العرض والتجارة.
- **التوافر والموثوقية:** شهدت مستويات توافر المنشآت وموثوقيتها تحسنًا طفيفًا بفضل إعادة تشغيل المنشأة (DR-1) خلال الربع الرابع من عام 2024 بالرغم من عملية الإغلاق المخطط لها في بعض المنشآت.
- **تحديثات حول الصحة والسلامة والبيئة:** نظرًا لكون شركة قطر ستيل شركة إقليمية رائدة في مجال تصنيع الحديد والصلب، فقد حققت عامًا ممتازًا فيما يخص شؤون الصحة والسلامة والبيئة. ولم يسجّل القطاع أي حالة وفاة، مع تسجيل معدل إجمالي الحوادث المسجلة بنسبة أقل بكثير من المتوسط العالمي لصناعة الصلب. وإلى جانب ذلك، حققت شركة قطر ستيل خلال عام 2024 إنجازًا بارزًا تمثّل في تحقيق 5 ملايين ساعة عمل خالية من الإصابات المهدرة للوقت. وبخصوص البيئة، يعمل القطاع على تنفيذ العديد من المشاريع، بما فيها مشروع يهدف إلى إعادة تدوير مياه الصرف الصحي المعالجة التي يتم تصريفها في البحر. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ محطة معالجة النفايات السائلة تخضع في الوقت الراهن لعملية التجهيز الأخيرة. وعقب تشغيل المحطة بكامل طاقتها، يُتوقع حدوث انخفاض كبير في كمية مياه الصرف الصحي المعالجة التي يتم تصريفها في البحر. بالإضافة إلى ما سبق، حقق القطاع إنجازًا كبيرًا من خلال إعادة التدوير الخارجي لأكثر من 2 مليون طن من نفايات أفران القوس الكهربائي، تمهيدًا لاستخدامها في أعمال البناء.

النتائج المالية والتدفقات النقدية

استفاد قطاع الحديد والصلب من القرار الاستراتيجي الذي اتُخذ سابقًا بتجميد العمل في المنشأة لاعتماد نهج يركز على السوق المحلية بدلًا من ذلك. ولكن رغم ذلك، نظرًا للتحديات التي واجهتها شركة قطر ستيل خلال العامين الماضيين فيما يتعلق بتسويق وبيع منتجات الحديد والصلب التقليدية مثل منتجات الصلب الطويلة، فقد قررت التركيز بشكل أكبر على المنتجات الوسيطة غير الضارة بالبيئة، مثل: الحديد المختزل المباشر (DRI) والحديد المقولب على الساخن (HBI). وبناءً على ذلك، واصل القطاع تسجيل أداء مالي مستقر ومتوازن، إذ حقق صافي أرباح بواقع 565 مليون ريال قطري، بالمقارنة مع 1.0 مليار ريال قطري للعام الماضي. التراجع يُعزى بصورة أساسية إلى انخفاض الدخل الاخر الاستثنائي غير تشغيلي خلال العام 2024 مقارنة بالعام 2023. وسجل القطاع خلال العام ما يقارب 143 مليون ريال قطري كدخل استثنائي اخر ، بالمقارنة مع تسجيل دخل استثنائي اخر بقيمة 610 مليون ريال قطري خلال العام الذي سبقة. كما أنّ القطاع استفاد أيضًا من المساهمة الإيجابية المتواصلة من استثمارات شركته الزميلة العاملة في البحرين، وهي شركة فولاذ القابضة.

فيما يتعلق بالجانب التشغيلي، شهدت الأرباح التشغيلية انخفاضًا، ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى حدوث انخفاضٍ في متوسط أسعار البيع في القطاع، إلى جانب تراجع مستوى أحجام المبيعات. كما انخفضت أسعار البيع وأحجام المبيعات على خلفية تراجع الطلب محليًا وعالميًا في ظل الظروف الصعبة التي تهيمن على الاقتصاد الكلي، والذي قوبل جزئيًا من خلال حدوث انخفاض عام في تكاليف التشغيل نتيجة لتراجع أحجام المبيعات وانخفاض تكاليف المواد الخام. كما إن هامش الدخل التشغيلي شاهد ضغوطات جراء التحديات على مستوى بيئة الأسعار الصعبة.

سجّل القطاع تدفقًا نقديًا تشغيلياً خلال العام ما يقارب 258 مليون ريال قطري، ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الإيرادات التشغيلية الأمر الذي عادله بصورة كاملة الضخ في رأس المال العامل لتوسيع العمليات، وكان القطاع قد أنفق من النفقات الرأسمالية بقيمة بلغت 114 ريال قطري للنفقات الرأسمالية المعتادة.

الإنفاق الرأسمالي

صرف القطاع نفقات رأسمالية قدرها 114 مليون ريال قطري خلال العام، وتركز الإنفاق الرأسمالي بشكل رئيسي على الإضافات المعتادة للممتلكات والمنشآت والمعدات. ويُتوقع خلال السنوات الخمس المقبلة (2025-2029) أن يُنفق القطاع 0.8 مليار ريال قطري في العديد من المشاريع المختلفة، ويشمل ذلك عمليات استبدال الأصول، والصحة والسلامة والبيئة، وتحسينات مستوى الموثوقية. وإضافة إلى ما سبق، يتضمن استثمار النفقات الرأسمالية أيضًا مبلغًا قدره 0.1 مليار ريال قطري مرتبط باستثمارات جديدة في شركة القطرية للصلب، وهي شركة فرعية تابعة بالكامل لشركة قطر ستيل.

نبذة حول مجموعة صناعات قطر

استعراض عام

تأسست صناعات قطر، وهي شركة مساهمة عامة قطرية، في 19 أبريل من عام 2003. وعنوانها المُسجل هو ص.ب. 3212 الدوحة، قطر. ومن خلال شركاتها التابعة ومشاريعها المشتركة (شركات المجموعة)، تعمل صناعات قطر في ثلاثة قطاعات مختلفة، هي البتروكيماويات والأسمدة الكيماوية والحديد والصلب.

مسؤوليات المكتب الرئيسي وهيكل الإدارة

تقدم قطر للطاقة، المساهم الأكبر في صناعات قطر، وظائف المكتب الرئيسي بموجب اتفاقية خدمات شاملة، فيما تُدار عمليات المشاريع المشتركة والشركات التابعة للمجموعة بصورة مُستقلة من قِبَل مجالس إدارتها والإدارة العليا لكل منها.

هيكل الملكية

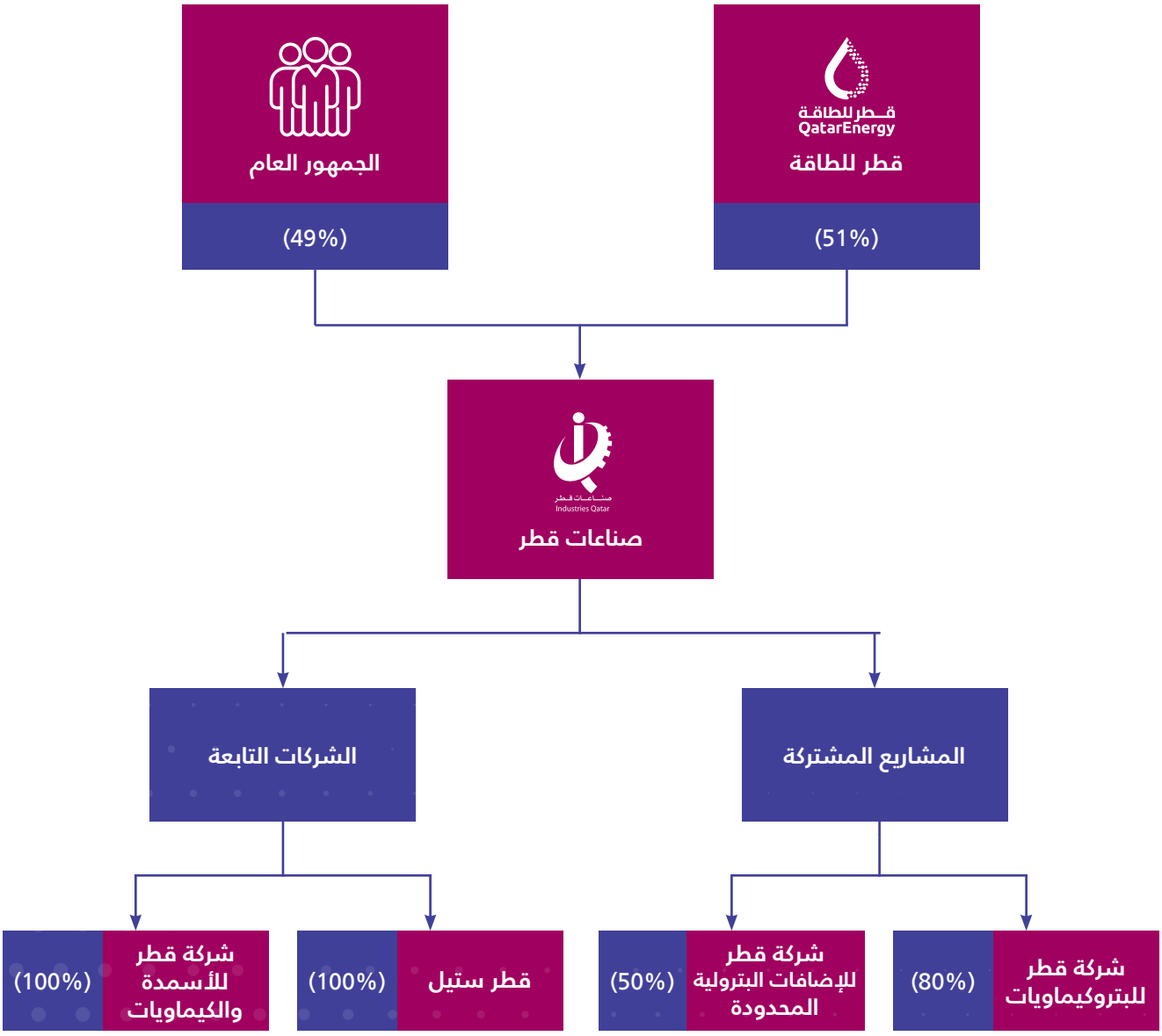

أداء صناعات قطر لعام 2024

الإنتاج (مليون طن متري)

أحجام المبيعات (مليون طن متري)

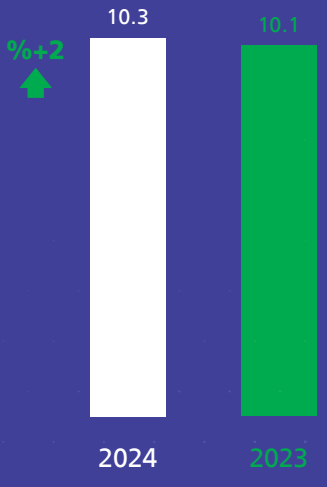

الإيرادات (مليار ريال قطري)

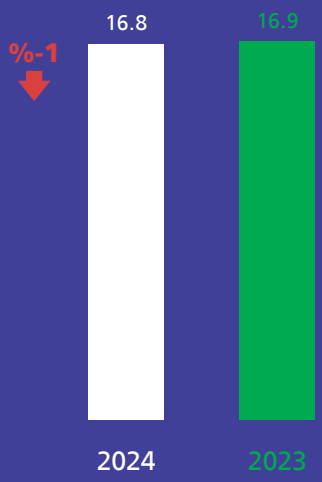

أسعار البيع (دولار أمريكي/طن متري)

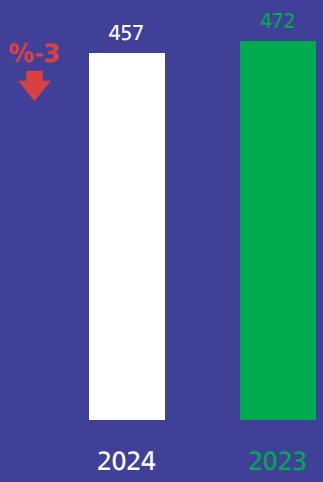

صافي الأرباح (مليار ريال قطري)

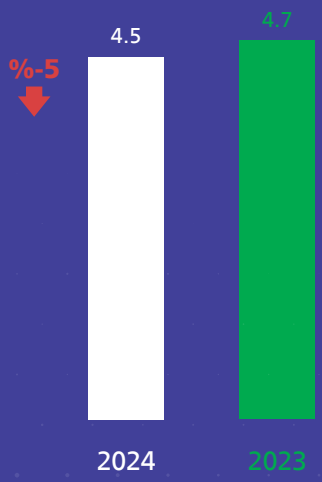

العائد على السهم (ريال قطري)

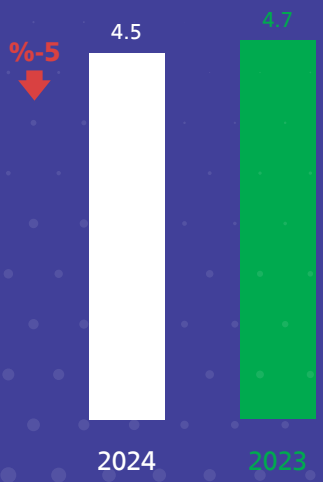

ملاحظة: احتسبت الأرقام بناءً على طريقة التوحيد التناسبي خلافاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

إيرادات مجموعة صناعات قطر حسب المنطقة الجغرافية (%)

10%
أوروبا
13%
أمريكا الشمالية
3%
أفريقيا

نبذة حول قطاعات أعمال المجموعة

تعمل صناعات قطر في ثلاثة قطاعات أعمال مختلفة هي البتروكيماويات والأسمدة الكيماوية والحديد والصلب. ويتمتع جميع الشركاء الدوليين في المشاريع المشتركة للمجموعة بأعلى الخبرات الفنية في مجالات أعمالهم.

قطاع البتروكيماويات

يضم قطاع البتروكيماويات مشروعين مشتركين: شركة قطر للبتروكيماويات المحدودة (قابكو) وشركة قطر للإضافات البترولية المحدودة (كفاك).

تأسست شركة قطر للبتروكيماويات المحدودة (قابكو)، وهي مشروع مشترك، عام 1974. وتمتلك فيها حالياً صناعات قطر ما نسبته 80% وشركة توتال للبتروكيماويات (فرنسا) 20%. وتشارك قابكو في مشروعين مشتركين، هما شركة قاتوفين المحدودة وشركة قطر للفينيل المحدودة، ولها شركة زميلة هي شركة قطر للمنتجات البلاستيكية.

وتعمل قابكو ومشروعيها المشتركين في إنتاج البولي أولفينات والبولي إيثيلين ومنتجات الكلور القلوي. وفيما يلي الطاقة الإنتاجية لقابكو من المنتجات الرئيسية:

	الطاقة الإنتاجية (ألف طن متري)
الإيثيلين*	1,150
البولي إيثيلين المنخفض الكثافة	750
البولي إيثيلين الخطي منخفض الكثافة	551
ثاني كلوريد الإيثيلين ومونومر كلوريد الفينيل	652
الصودا الكاوية	386

* تباع الكميات الفائضة على نحو منفصل؛ أو يتم استخدامها كلقيم.
ملاحظة: تمثل الطاقات الإنتاجية الواردة في الجدول المبين أعلاه إجمالي الطاقات الإنتاجية للكيانات المنتجة.

وتأسست شركة قطر للإضافات البترولية المحدودة (كفاك)، وهي مشروع مشترك، عام 1991. وتمتلك فيها حالياً صناعات قطر ما نسبته 50% وشركة أوبك الشرق الأوسط 20% وشركة إنترناشيونال أوكتان المحدودة 15% وشركة إل سي واي الشرق الأوسط 15%. وتعمل الشركة في إنتاج الميثانول وثلاثي ميثايل بيوتايل الإثير. فيما يلي الطاقة الإنتاجية الحالية لكفاك من المنتجات الرئيسية:

	الطاقة الإنتاجية (ألف طن متري)
الميثانول	1,000
ثلاثي ميثايل بيوتايل الإثير	610

ملاحظة: تمثل الطاقات الإنتاجية الواردة في الجدول المبين أعلاه إجمالي الطاقات الإنتاجية للكيانات المنتجة.

المنتجات الرئيسية

الإيثيلين

يستخدم الإيثيلين كلقيم في إنتاج مجموعة كبيرة من المواد البتروكيماوية. وتستخدم كل من قابكو وقاتوفين جزءاً كبيراً منه في إنتاج البولي إيثيلين منخفض الكثافة والبولي إيثيلين الخطي منخفض الكثافة، فيما يباع الفائض إلى شركة قطر للفينيل لإنتاج مجموعة من منتجات الكلور القلوي.

البولي إيثيلين منخفض الكثافة والبولي إيثيلين الخطي منخفض الكثافة

يندرج البولي إيثيلين منخفض الكثافة والبولي إيثيلين الخطي منخفض الكثافة ضمن اللدائن التي يتم إنتاجها من لقيم مونومر الإيثيلين من خلال عملية البلمرة. ويتم إنتاج عدة درجات من البولي إيثيلين منخفض الكثافة والبولي إيثيلين الخطي منخفض الكثافة تدخل في صناعة مجموعة كبيرة من المنتجات البلاستيكية، مثل الأغشية والأنابيب والكابلات والأسلاك وغيرها من المنتجات المقولبة.

الميثانول

يستخدم جزءاً كبيراً من الميثانول المنتج كلقيم في إنتاج ثلاثي ميثايل بيوتايل الإثير وتباع الكمية الفائضة منه. كما يستخدم الميثانول في قطاع البتروكيماويات كمادة خام لإنتاج المذيبات والفورمالديهايد والميثيل هاليد وحمض الخليك والكحول الإيثيلي وأنهيدريد الخليك وثنائي ميثيل الإيثر وثلاثي ميثايل بيوتايل الإثير.

ثلاثي ميثايل بيوتايل الإثير

يستخدم ثلاثي ميثايل بيوتايل الإثير كمادة تضاف إلى الجازولين لتحسين احتراقه والحد من التلوث الغازي الناتج عن المركبات، ويلغي الحاجة إلى إضافة رباعي إيثيل الرصاص.

الصودا الكاوية

سائل لزج عديم اللون والرائحة ومسبب للتآكل. تستخدم الصودا الكاوية في عدة قطاعات، منها قطاع صناعة الورق ومعالجة المياه وإنتاج الصابون والمنظفات الاصطناعية والمنسوجات والألومينا.

ثاني كلوريد الإيثيلين

مادة سائلة يميل لونها إلى الصفرة ولها رائحة خفيفة تشبه رائحة الكلوروفورم. يستخدم ثاني كلوريد الإيثيلين بشكل أساسي في إنتاج مونومرات كلوريد الفينيل. ومعظم الكميات التي يتم إنتاجها تستغل في إنتاج مونومرات كلوريد الفينيل، أما الفائض فيصدر إلى الخارج.

مونومر كلوريد الفينيل

غاز عديم اللون ذو رائحة خفيفة. يستخدم مونومر كلوريد الفينيل بصورة أساسية في إنتاج البولي فينيل كلوريد - وهو مادة بلاستيكية متعددة الاستعمالات تدخل في مجموعة كبيرة من الاستخدامات النهائية. ويتم استغلال ما يزيد على 80% من الطلب العالمي على مادة البولي فينيل كلوريد لأغراض التطبيقات المُعمرة طويلة الأجل ضمن مشاريع إقامة البنية الأساسية، مثل أنابيب شبكات المياه والصرف الصحي والأسلاك والكابلات وتكسية جدران المنازل والنوافذ والأبواب وأرضيات المنازل.

الكبريت

يتم الحصول على كبريت عالي الجودة كمنتج ثانوي من عملية إنتاج الإيثيلين ويباع محلياً، ثم يصدر من خلال المشتري المحلي.

الجازولين الحراري

الكميات المحدودة من الجازولين الحراري التي تنتجها قابكو تستخدمها إحدى الشركات المحلية كلقيم.

الغاز البترولي المسال الممزوج C3 / C4

يتم توريد الكميات البسيطة التي تُنتج من الغاز البترولي المسال الممزوج إلى المصانع المحلية المتخصصة في إنتاج سوائل الغاز الطبيعي لإنتاج البروبان والبيوتان.

أداء قطاع البتروكيماويات لعام 2024

الإنتاج (مليون طن متري)

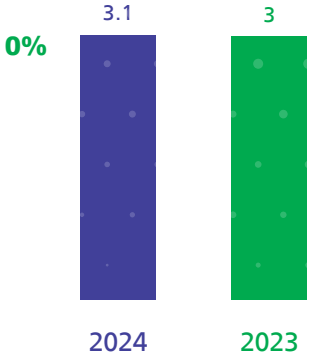

صافي الأرباح (مليار ريال قطري)

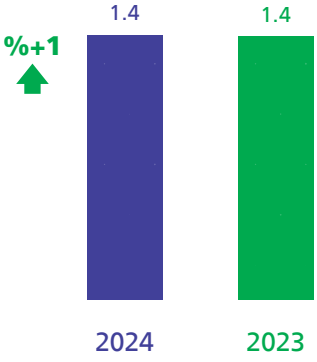

الإيرادات (مليار ريال قطري)

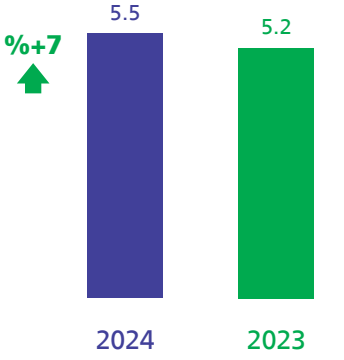

أسعار البيع (دولار أمريكي/طن متري)

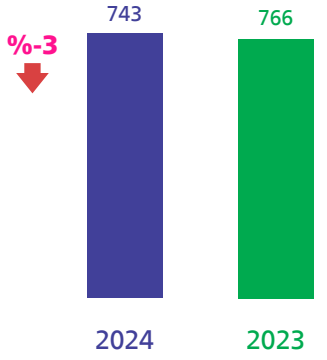

ملاحظة: احتسبت الأرقام بناءً على طريقة التوحيد التناسبي خلافاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالي

إيرادات القطاع لعام 2023 (%)

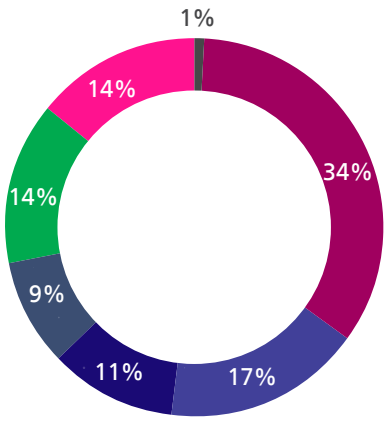

إيرادات القطاع لعام 2024 (%)

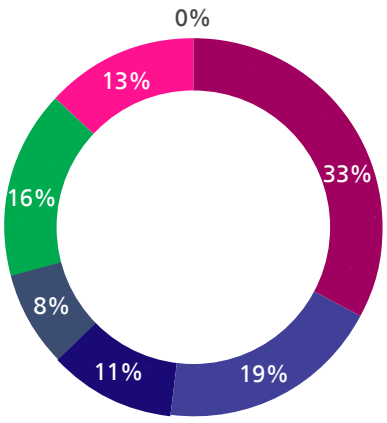

قطاع الأسمدة الكيماوية

يضم قطاع الأسمدة الكيماوية شركة تابعة واحدة مملوكة بالكامل، ألا وهي شركة قطر للأسمدة الكيماوية المحدودة (قافكو).

وتخضع حالياً ملكية قافكو بالكامل إلى صناعات قطر. ولقافكو شركتين تابعتين، هما شركة الخليج للفورمالديهايد وشركة قطر للميلامين.

وتعمل قافكو وشركتيها التابعتين في إنتاج الأمونيا واليوريا والميلامين ومكثفات الفورمالديهايد. فيما يلي الطاقة الإنتاجية لقافكو من المنتجات الرئيسية:

	الطاقة الإنتاجية (ألف طن متري)
الأمونيا	3,840
اليوريا	5,957
الميلامين	60
مكثف اليوريا فورمالدهايد	65

* تباع الكميات الفائضة على نحو منفصل، أو يتم استخدامها كلقيم.

المنتجات الرئيسية

الأمونيا

يتم استخدام جزء كبير من الأمونيا التي تنتجها قافكو داخلياً كلقيم لإنتاج اليوريا.

اليوريا

يتخذ إنتاج قافكو من اليوريا شكلين، اليوريا المتبلرة أو الحبيبية.

مكثف اليوريا فورمالدهايد (UFC-85)

UFC-85 هي مادة مانعة للتكتل تُضاف إلى منتجات اليوريا لتحسين قوتها. ويُستخدم كل إنتاج اليوريا فورمالدهايد UFC-85 في مصانع اليوريا التابعة لقافكو.

الميلامين

يُستخدم الميلامين بصورة أساسية في قطاع الإنشاءات، كذلك إنتاج الرقائق المضغوطة ضغطاً عالياً والتي تستخدم في العديد من الأنشطة الإنشائية. ويُستخدم الميلامين أيضاً في إنتاج مستلزمات المطبخ والأطباق.

أداء قطاع الأسمدة الكيماوية لعام 2024

الإنتاج (مليون طن متري)

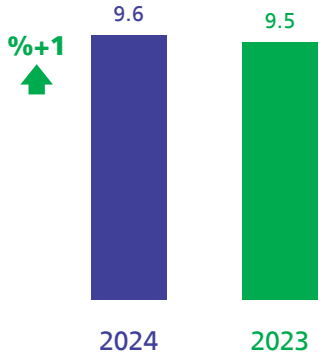

صافي الأرباح (مليار ريال قطري)

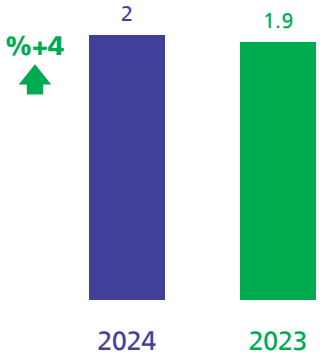

الإيرادات (مليار ريال قطري)

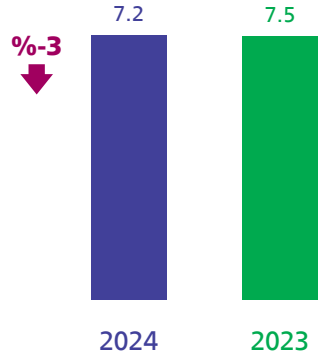

أسعار البيع (دولار أمريكي/طن متري)

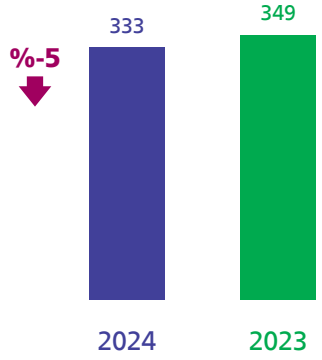

إيرادات القطاع لعام 2023 (%)

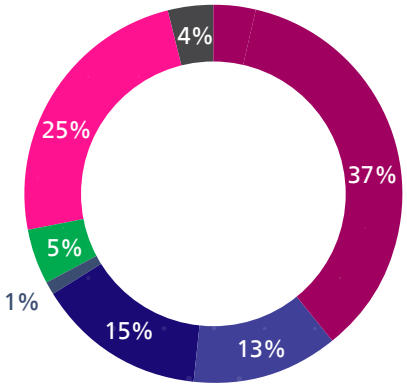

إيرادات القطاع لعام 2024 (%)

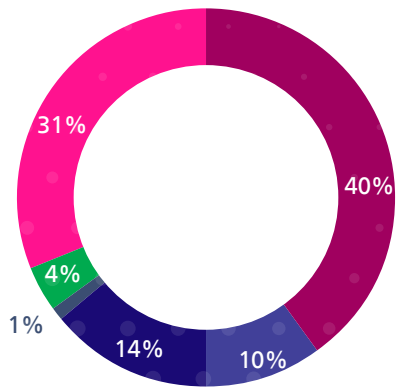

قطاع الحديد والصلب

تأسست قطر ستيل، وهي شركة مملوكة بالكامل لصناعات قطر، عام 1974. ولدى قطر ستيل العديد من الاستثمارات في قطاع الحديد والصلب، منها ثلاثة شركات تابعة:

1. شركة قطر ستيل دبي - المنطقة الحرة
2. شركة قطر ستيل للاستثمارات الصناعية
3. شركة القطرية لإنتاج حديد التسليح

هذا بالإضافة إلى ثلاث شركات زميلة، هي:

1. فولاذ القابضة
2. شركة قطر لتغليف المعادن
3. شركة صلب ستيل.

وتعمل قطر ستيل في إنتاج منتجات الحديد والصلب الوسيطة، مثل الحديد المختزل بالطريقة المباشرة / الحديد المقولب على الساخن وكتل الصلب ومنتجات الصلب النهائية، مثل حديد التسليح واللفائف. فيما يلي الطاقة الإنتاجية لقطر ستيل من منتجات الحديد والصلب:

	الطاقة الإنتاجية التصميمية (ألف طن متري)	الطاقة الإنتاجية الحالية (ألف طن متري)
الحديد المختزل بالطريقة المباشرة / الحديد المقولب على الساخن*	2,300	1,700
كتل الحديد*	2,520	1,000
حديد التسليح	2,300	1,600
اللفائف	240	240

* تباع الكميات الفائضة على نحو منفصل، أو يتم استخدامها كلقيم.
ملاحظة: وفقاً للقرار المعني بإيقاف تشغيل بعض مرافق إنتاجية تابعة لشركة قطر ستيل اعتباراً من 1 أبريل 2020، فقد تم تغيير الطاقات الإنتاجية الاسمية.

المنتجات الرئيسية

الحديد المختزل بالطريقة المباشرة والحديد المقولب على الساخن

يُستخدم جزءاً كبيراً من منتجات الحديد المختزل بالطريقة المباشرة والحديد المقولب على الساخن داخلياً لإنتاج منتجات وسيطة، ويتم بيع الفائض.

كتل الحديد

يتم تحويل معظم كتل الحديد التي تنتجها قطر ستيل إلى حديد تسليح ويُصدر الفائض، إن وجد، إلى بلدان خليجية وغير خليجية (غالباً بلدان رابطة دول جنوب شرق آسيا).

حديد التسليح

يُستعمل حديد التسليح المُدرفل على الساخن على نطاق واسع في قطاع الإنشاءات.

لفائف الحديد

تستخدم لفائف حديد التسليح ولفائف القضبان السلكية على نطاق واسع في قطاع الإنشاءات، حيث يتم تشكيلها على هيئة قضبان تسليح وأسلاك ربط وشبكات سلكية ملحومة، وتستخدم أيضاً في قطاع الخرسانة سابقة التجهيز. وتستخدم لفائف القضبان السلكية أيضاً في الصناعات التحويلية لتطبيقات مختلفة، مثل صناعة المسامير، والمشاجب، والبراغي، وشبكات الأسلاك، والسياج، والكابلات المصفحة، والأسلاك الشائكة. ويقع مرفق الإنتاج في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويتم تسويق معظم الإنتاج في دولة الإمارات العربية المتحدة والمنطقة.

أداء قطاع الحديد والصلب لعام 2024

الإنتاج (مليون طن متري)

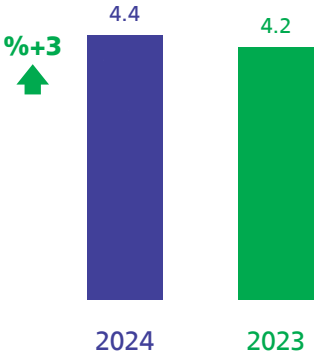

صافي الأرباح (مليار ريال قطري)

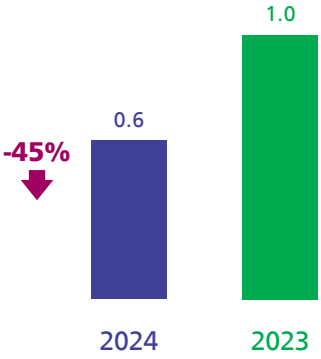

الإيرادات (مليار ريال قطري)

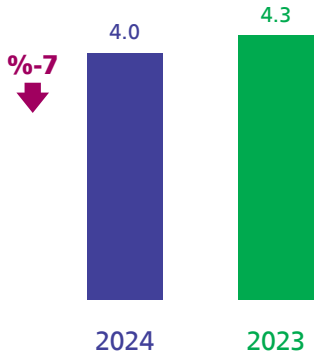

أسعار البيع (دولار أمريكي/طن متري)

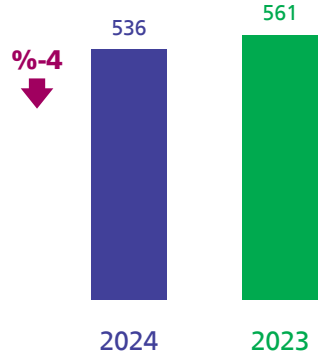

إيرادات القطاع لعام 2023 (%)

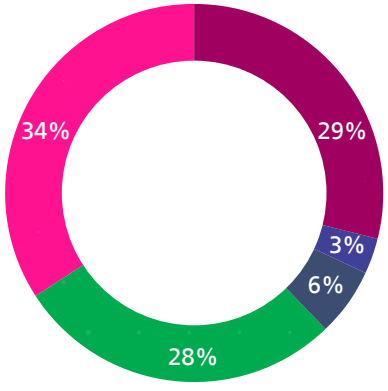

إيرادات القطاع لعام 2024 (%)

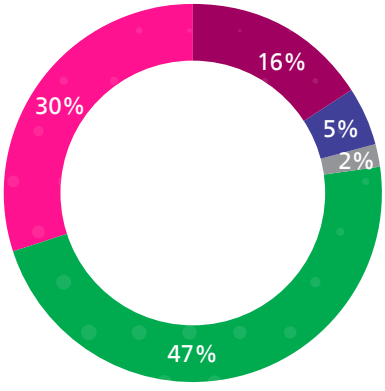

آسيا
شبه قارة الهند
الشرق الأوسط
أفريقيا
قطر
الأمريكتين

تقرير مدقق الحسابات المستقل

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في صناعات قطر ش.م.ع

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة صناعات قطر ش.م.ع ("الشركة") وشركاتها التابعة (معا "المجموعة") التي تشتمل على بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2024 وبيانات الربح أو الخسارة والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات التي تشتمل على السياسات المحاسبية الجوهرية والمعلومات التفسيرية الأخرى.

برأينا أن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2024 وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وذلك وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية - معايير المحاسبة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (المعايير الدولية للتقارير المالية - معايير المحاسبة).

أساس الرأي

قمنا بأعمال التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق (معايير التدقيق). قمنا بمزيد من التوضيح لمسؤوليتنا وفقا لتلك المعايير في الجزء الخاص "بمسؤوليات المدقق عن تدقيق البيانات المالية الموحدة" في هذا التقرير. إننا مستقلون عن المجموعة وفقا لقواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاق الدولية للمحاسبين (متضمنة معايير الاستقلالية الدولية) و (قواعد السلوك الأخلاقي الدولية) والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بأعمال التدقيق التي نقوم بها على البيانات المالية الموحدة للشركة في دولة قطر، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لتلك المتطلبات وقواعد السلوك الأخلاقي. إننا نرى أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتكوين أساس للرأي الذى توصلنا إليه.

أمور التدقيق الرئيسية

أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي تعتبر أكثر أهمية، حسب حكمنا المهني، في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. تتم معالجة هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في مجملها وعند تكوين رأينا حولها ونحن لا نقدم رأياً منفصلا حول هذه الأمور.

الإعتراف بالإيراد

راجع الإيضاحين 9 و24 حول البيانات المالية الموحدة

أمر التدقيق الأساسي	كيف تم معالجة الأمر في تدقيقنا
اعترفت المجموعة بإيراد بمبلغ 12.652 مليون ريال قطري خلال السنة. كما هو مفصح عنه بالإيضاح رقم 9 فإن حصة المجموعة من المشاريع المشتركة تبلغ 1.260 مليون ريال قطري تمثل نسبة 28% من حصة المجموعة في الربح للسنة بينما إجمالي الإيراد للسنة والذي تم جنيه من هذه المشاريع المشتركة قد بلغ 4,975 مليون ريال قطري. وحيث أن الإيراد يعتبر مؤشرا اقتصاديا رئيسيا للمجموعة مهم للبيانات المالية الموحدة وبعد وضع اعتبار للزمن الكبير والموارد المطلوبة لتدقيق حسابات الإيراد ومخاطر التحريف المتأصلة فقد اعتبرنا أن هذا أمر تدقيق رئيسي.	تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها في هذا المجال، من بين أمور أخرى: • تقييم تصميم، وتنفيذ ومدى الفعالية التشغيلية للضوابط الداخلية ذات الصلة بالاعتراف بالإيراد. • تقييم مدى ملاءمة اختيار السياسات المحاسبية استنادا إلى اشتراطات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 وفهمنا للأعمال والممارسة ذات الصلة في هذا المجال. • فحص الاتفاقيات مع العملاء على أساس العينة لتقييم أنه يتم الاعتراف بالإيراد وفقا لأحكام الاتفاقيات واشتراطات المعيار الدولي للتقارير المالية 15. • إجراء اختبار لتفاصيل عينة معاملات الإيراد عن طريق فحص الفواتير المعنية وكشوف التسليم وإقرارات العملاء والمستندات المؤيدة الأخرى. • المقارنة، على أساس العينة، لمعاملات الإيراد المسجلة قبل وبعد فترة التقرير مع المستندات المؤيدة الأساسية لتقييم ما إذا كانت الإيرادات مسجلة في الفترة المحاسبية الصحيحة. • اختبار قيود دفتر الأستاذ المتعلق بالإيراد المعترف بها خلال السنة استنادا إلى معايير المخاطر المحددة. • تقييم كفاية افصاحات البيانات المالية متضمنة إيضاحات الاحكام والافتراضات الرئيسية.

تجميع الأعمال - اقتناء شركات تابعة

راجع الإيضاحين 31 حول البيانات المالية الموحدة

أمر التدقيق الأساسي	كيف تم معالجة الأمر في تدقيقنا
في 5 أكتوبر 2023 اقتنت المجموعة نسبة 100% من القطرية لإنتاج حديد التسليح ذ.م.م مقابل مليون 364 مليون ريال قطري . بتاريخ 9 يونيو 2024 انتهت اتفاقية المشروع المشترك الموحدة لشركة قطر للإضافات البترولية المحدودة ش.م.م (كفاك) وبناء عليه اقتنت المجموعة السيطرة على كفاك بدءاً من 10 يونيو 2024. المحاسبة عن هذه المعاملات معقدة بسبب الأحكام الهامة والتقديرات المطلوبة لـ (1) تقييم ما إذا كان هذا تجميع للأعمال و (2) تحديد وقياس القيمة العادلة للموجودات المقتناة والمطلوبات المتكبدة. بسبب الحجم والتعقيد من الاقتناءات فقد اعتبرنا أنها أمر تدقيق رئيسي.	تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها في هذا المجال، من بين أمور أخرى: • تقييم النتيجة التي توصلت إليها المجموعة بأن الاقتناءات هي تجميع أعمال بما يتماشى مع المعايير المحاسبية ذات الصلة وذلك عن طريق فحص اتفاقيات بيع وشراء الأسهم والمستندات المؤيدة الأخرى بمساعدة خبراءنا الفنيين الداخليين. • قمنا بإشراك متخصصي التقييم لدينا لدعمنا في اختبار أن التقييمات المنتجة من جانب المجموعة والمنهجية المستخدمة في تحديد الموجودات والمطلوبات المقتناة، وعلى وجه الخصوص، مقارنة التقييمات مع توقعاتنا استنادا إلى مدى معرفتنا بالعميل والخبرة في هذا المجال التي تعمل فيها ومصادر المعلومات الخارجية. • تقييم موثوقية توقعات التدفقات النقدية من خلال مراجعة الأداء الفعلي السابق ومقارنتها بالتوقعات السابقة والتحقق من دقتها الحسابية. • تقييم مدى كفاية إفصاحات البيانات المالية الموحدة ، متضمنة الافتراضات الرئيسية والأحكام.

أمر آخر

تم تدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 من قبل مدقق حسابات آخر والذي أعرب عن رأي غير معدل حول تلك البيانات في 8 فبراير 2024.

معلومات أخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات الخاص بها. حصلنا قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات على تقرير مجلس الإدارة الذي يشكل جزءاً من التقرير السنوي، ونتوقع الحصول على الأجزاء الأخرى من التقرير السنوي بعد تاريخ تقرير مدقق الحسابات هذا.

إن رأينا عن البيانات المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى، ونحن لا ولن نبدي أي استنتاج بأي شكل للتأكيد عليها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة فإن مسؤوليتنا تنحصر في قراءة المعلومات الأخرى الواردة أعلاه، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتفق بشكل مادي مع البيانات المالية الموحدة أو مع ما حصلنا عليه من معلومات أثناء عملية التدقيق، أو ما قد يشير إلى وجود تحريف جوهري.

وإذا استنتجنا وجود تحريف جوهري في المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، استناداً إلى ما قمنا به من أعمال، فإننا مطالبون بإعداد تقرير بذلك. هذا وليس لدينا ما نعلن عنه في هذا الخصوص

مسؤوليات الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية - معايير المحاسبة وعن أنظمة الرقابة الداخلية التي تحدد الإدارة أنها ضرورية للتمكن من إعداد البيانات المالية الموحدة الخالية من أية أخطاء جوهرية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم مقدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقا لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح، كلما كان ذلك ممكنا، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس المحاسبة وفقا لمبدأ الاستمرارية ما لم ترغب الإدارة إما في تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو لم يكن لديها بديل واقعي خلافا للقيام بذلك.

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمن رأينا. التأكيد المعقول هو تأكيد على مستوى عال، ولكن لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقا للمعايير الدولية للتدقيق ستكشف دائما عن أخطاء جوهرية عندما تكون موجودة. يمكن أن تنشأ الأخطاء عن غش أو خطأ، وتعتبر هامة إذا كان من الممكن، بشكل فردي أو جماعي، أن يتوقع بشكل معقول أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نمارس حكماً مهنياً ونبقى على الشكوك المهنية في جميع أعمال التدقيق. كما إننا نقوم بـ:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتكوين أساس لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف أية أخطاء جوهرية ناتجة عن غش هو أعلى من تلك الناتجة عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تدليس وتزوير، أو حذف متعمد أو محاولات تشويه، أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي اتخذتها الإدارة.
- إبداء نتيجة حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستنادا إلى أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها، ما إذا كانت هناك شكوكا جوهرية ذات صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكا كبيرة حول مقدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقا لمبدأ الاستمرارية. إذا توصلنا إلى أن هناك شكوكا جوهرية، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مدقق الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة، أو إذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير كافي، بتعديل رأينا. إن النتائج التي توصلنا إليها تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير

مدقـق الحسـابات. ومـع ذلـك، فـإن الأحـداث أو الظـروف المسـتقبلية قـد تتسـبب فـي أن تقـوم المجموعـة بالتوقـف عـن مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض العام للبيانات المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الافصاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقةبالطريقة التي تحقق العرض العادل.
- تخطيط وأداء التدقيق على المجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية من الكيانات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة كأساس لتكوين رأي حول البيانات المالية الموحدة.للمجموعة. إننا مسؤولون عن توجيه والإشراف على ومراجعة الأعمال التي تم إجراؤها لأغراض تدقيق المجموعة. وسنظل نحن المسؤولون الوحيدون عن رأينا حول التدقيق.

نتواصل مع الإدارة فيما يتعلق، ضمن أمور أخرى، بالنطاق المخطط له وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي وجه من أوجه القصور الهامة في الرقابة الداخلية التي نحددها أثناء قيامنا بالتدقيق.

تقرير عن المتطلبات القانونية الأخرى

وفقًا لما يتطلبه قانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لعام 2015، والذي تم تعديل بعض أحكامه لاحقًا بموجب القانون رقم 8 لعام 2021 ("قانون الشركات التجارية القطري المعدل")، فإننا نفيد أيضًا بما يلي:

i. لقد حصلنا على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرنا أنها ضرورية لأغراض التدقيق.

ii. تحتفظ الشركة بسجلات محاسبية منتظمة وتتفق بياناتها المالية الموحدة مع تلك السجلات.

iii. لسنا على علم بوقوع أي انتهاكات للأحكام السارية قانون الشركات التجاري القطري المعدل أو شروط النظام الأساسي للشركة خلال السنة والتي قد يكون لها تأثير جوهري على المركز المالي أو الأداء المالي الموحد للشركة كما في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

2 فبراير 2025

الدوحة

دولة قطر

جوبال بالاسوبرامنيام

كي بي إم جي

سجل مراقبي الحسابات رقم 251
بترخيص من قبل هيئة قطر للأسواق المالية:
رخصة مدقق خارجي رقم 120153

تقرير التأكيد المستقل المعقول

إلى السادة المساهمين في شركة صناعات قطر ش.م.ع.ق.

تقرير ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية

وفقاً للمادة 24 من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ("هيئة قطر للأسواق المالية")، فقد كُلّفنا مجلس إدارة شركة صناعات قطر ش.م.ع ("الشركة") للقيام بعملية تأكيد معقول حول الوصف الذي أجراه مجلس الإدارة لعمليات وضوابط الرقابة الداخلية وتقييم مدى فعالية تصميمها وتنفيذها وفعاليتها التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للشركة (" تقرير ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية ") كما في 31 ديسمبر 2024 ("بيان تقرير ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية ").

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل مجلس إدارة الشركة المسؤولية عن الإعداد والعرض العادل لبيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية وفقا لأهداف الضوابط الواردة في المعايير.

تمت مشاركة بيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية مع كي بي إم جي بتاريخ 2 فبراير 2025 ("بيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية "). يتضمن تقرير حوكمة الشركات السنوي و بيان تقارير ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، ما يلي:

- تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفاعلية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية؛
- وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لعمليات الضوابط على مستوى الكيان وإدارة الاستثمارات وإدارة الخزينة ودفتر الأستاذ العام والتقارير المالية والضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات المتعلقة بالتقارير المالية.
- تصميم وتنفيذ واختبار الضوابط الرقابية لتحقيق أهداف ضوابط الرقابة المذكورة؛
- تحديد الفجوات وحالات الفشل في الرقابة وكيفية معالجتها والإجراءات الموضوعة لمنع حالات الفشل المذكورة أو معالجة فجوات الرقابة؛ و
- تخطيط وأداء اختبار الإدارة وتحديد أوجه قصور ضوابط الرقابة؛

إن مجلس الإدارة مسؤول عن وضع والحفاظ على ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية استناداً إلى المعايير المقررة في الرقابة الداخلية - إطار العمل المتكامل (2013) الصادر عن لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي ("لجنة المنظمات الراعية" أو "إطار عمل لجنة المنظمات الراعية").

تتضمن هذه المسؤولية صياغة وتنفيذ والحفاظ على واختبار ضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة بالإعداد والعرض العادل للبيان الخالي من التحريف الجوهري سواء كان ناتجًا عن غش أو خطأ. كما أنها تتضمن وضع أهداف الرقابة بما يتماشى مع إطار عمل اللجنة وصياغة ضوابط الرقابة وتنفيذها واختبارها لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة، واختيار السياسات وتطبيقها، ووضع الأحكام والتقديرات المعقولة في ظل الظروف، والحفاظ على سجلات كافية فيما يتعلق بمدى ملاءمة ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للشركة.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن منع واكتشاف حالات الاحتيال وتحديد وضمان امتثال الشركة للقوانين واللوائح المعمول بها المطبقة على أنشطتها . كما على مجلس الإدارة التأكد من تلقي الإدارة والموظفين المشاركين في إعداد بيان ضوابط

الرقابة الداخلية على التقارير المالية للتدريب المناسب وعن تحديث الأنظمة بصورة مناسبة، وان أي تغييرات في التقارير تشمل جميع وحدات الأعمال الهامة.

مسؤولياتنا

تشتمل مسؤولياتنا على مراجعة بيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية الذي أعدته الشركة وإصدار تقرير عنه في صيغة نتيجة تأكيد مستقل معقول استنادا إلى الإثباتات التي تم الحصول عليها. قمنا بأداء مهمتنا وفقا للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم 3000 ("المعدل")، **مهام التأكيد بخلاف تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية**، الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد، والذي يتطلب قيامنا بالتخطيط للإجراءات وأداءها للحصول على تأكيدٍ معقول حول ما إذا كان بيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية معروض بصورة عادلة، من كافة الجوانب الجوهرية، وفقاً لأهداف الرقابة الواردة فيه.

نحن نطبق المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم 1، والذي يتطلب من المؤسسة تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام إدارة الجودة متضمنًا السياسات أو الإجراءات بخصوص الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

وقد التزمنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى من مجلس **معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين، قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (التي تتضمن معايير الاستقلالية الدولية)** (قواعد معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين)، المبنية على أساس المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المختارة على حكمنا المهني الذي يتضمن تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل أدوات الرقابة الداخلية للشركة على التقارير المالية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

وقد تضمنت مهمتنا أيضا تقييم مدى ملاءمة ضوابط الرقابة الداخلية التي تطبقها الشركة على التقارير المالية ومدى ملاءمة معايير الرقابة التي وضعتها الشركة عند إعداد وعرض بيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية في ضوء ظروف المهمة. بالإضافة إلى ذلك، نقوم بتقييم العرض العام للبيان، وما إذا كانت الضوابط الداخلية المطبقة على التقارير المالية قد صممت ونفذت بشكل مناسب خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 استنادًا إلى إطار عمل لجنة المنظمات الراعية. التأكيد المعقول أقل من التأكيد المطلق.

تتضمن الإجراءات المتبعة في مراجعة بيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية ، على سبيل المثال لا الحصر، الأمور التالية:

- الاستفسار من إدارة الشركة لفهم تقييم المخاطر وعملية تحديد النطاق التي أجرتها الإدارة؛
- فحص المجالات التي تقع ضمن النطاق باستخدام الأهمية النسبية على مستوى البيانات المنفصلة للشركة؛
- تقييم كفاية التالي:
  - مستندات ضوابط الرقابة على مستوى العملية والمخاطر ذات الصلة والضوابط المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
  - توثيق مستندات الرقابة على بيئة ضوابط الرقابة، وتقييم المخاطر، والرصد، والمعلومات والاتصالات والمخاطر والضوابط ذات الصلة كما هي ملخصة في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
  - المخاطر الناشئة من تقنية المعلومات والضوابط حسبما هي ملخصة في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
  - ضوابط الإفصاح المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
- فهم المنهجية التي اتبعتها الإدارة في صياغة ضوابط الرقابة الداخلية واختبار تنفيذها؛
- فحص خطوات سير الإجراءات والتصميم والتنفيذ الذي أكملته الإدارة وإجراء معاينة مستقلة لخطوات سير الإجراءات، على أساس العينة، عند الضرورة؛
- تقييم أهمية أي نقطة ضعف حددتها الإدارة في الرقابة الداخلية؛
- تقييم أهمية أي فجوات إضافية تُكتشف عن طريق الإجراءات المتبعة.
- فحص خطط الإدارة لاختبار فاعلية التشغيل لتقييم معقولية الاختبارات الخاصة بطبيعتها ومداها وتوقيتها، وما إذا تم اسناد مسؤوليات الاختبار بالصورة الصحيحة؛

- فحص مستندات الاختبار الذي قامت به الإدارة للتحقق من ان اختبارات ضوابط الرقابة الرئيسية قد تمت وفقا لخطة الإدارة؛ و
- إعادة إجراء اختبارات على الضوابط الرئيسية للتأكد من الاختبارات التي اجرتها الإدارة على الفاعلية التشغيلية.

لم نقم، كجزء من هذه المهمة، بأية إجراءات تدقيق أو مراجعة أو تحقق من بيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية أو السجلات الأساسية الخاصة به أو المصادر الأخرى التي تم استخراج بيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية منها.

معلومات أخرى

مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات التي ستدرج في التقرير السنوي للشركة والذي من المتوقع إتاحته لنا بعد تاريخ هذا التقرير. سيدرج بيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية وتقرير تأكيدنا المعقول حوله في التقرير السنوي. إذا توصلنا إلى وجود خطأ جوهري في التقرير السنوي عند اطلاعنا عليه، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر لمجلس الإدارة.

خصائص بيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية والقيود عليه

تخضع المعلومات غير المالية لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، بالنظر إلى خصائص تقرير مجلس الإدارة عن الضوابط الداخلية على التقارير المالية والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات. بسبب القيود المتأصلة في الضوابط الداخلية على التقارير المالية بما في ذلك إمكانية التواطؤ أو تجاوز الإدارة غير السليمة للضوابط، قد تحدث أخطاء جوهرية بسبب الخطأ أو الغش ولا يتم اكتشافها. لذا، قد لا تمنع أو تكشف ضوابط الرقابة الداخلية المطبقة على التقارير المالية عن جميع الأخطاء أو حالات السهو في معاملات المعالجة أو تقديم التقارير، ونتيجة لذلك فإنها لا يمكن أن تقدم تأكيدًا مطلقًا بأنه سيتم استيفاء أهداف الرقابة. كما أن توقعات أي تقييم للضوابط الداخلية على التقارير المالية للفترات المستقبلية تخضع لخطر أن تصبح الرقابة الداخلية على التقارير المالية غير كافية إذا حدث تغيير في الظروف أو تراجع في درجة الالتزام بالسياسات والإجراءات. علاوة على ذلك، فإن أنشطة الضوابط التي تم تصميمها وتشغيلها كما في 31 ديسمبر 2024 التي يغطيها تقرير التأكيد الخاص بنا لن تعالج بأثر رجعي أي نقاط ضعف أو قصور كانت موجودة فيما يتعلق بالضوابط الداخلية على التقارير المالية قبل تاريخ وضع تلك الضوابط قيد التشغيل.

تم إعداد بيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للوفاء بالاحتياجات العامة لمجموعة واسعة من المستخدمين، ومن ثم قد لا يتضمن كل وجه من أوجه المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم فردي هامة في البيئة الخاصة به.

المعايير

إن المعايير المتبعة في هذه المهمة هي ضوابط الرقابة استنادا إلى إطار عمل لجنة المنظمات الراعية والتي يتم في مقابلها تقييم أو إعادة تقييم تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط.

الاستنتاجات

لقد تم تشكيل استنتاجنا على أساس المسائل المحددة في هذا التقرير ورهناً بها.

نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.

في رأينا، واستنادًا إلى نتائج إجراءات التأكيد المعقولة لدينا، و بيان مجلس الإدارة عن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية كما في 31 ديسمبر 2024 فإن الضوابط قد تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بشكل صحيح، وتشغيلها بفعالية، من جميع النواحي الجوهرية، وفقًا لإطار عمل لجنة المنظمات الراعية، مذكور بشكل عادل.

التأكيد على أمور

نسترعي الانتباه إلى حقيقة ان بيان الشركة عن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية يتعلق فقط بالشركة على أساس مستقل، ولا يتعلق بالشركة وشركاتها التابعة والشركات الزميلة والمشاريع المشتركة ككل، بناءً على الاستثناءات التي قدمتها هيئة قطر للأسواق المالية. لم يتم تعديل استنتاجنا فيما يتعلق بهذا الأمر.

القيود على استخدام تقريرنا

تم إعداد تقريرنا لمساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية فقط.

تم تصميم تقريرنا لاستيفاء متطلبات نظام حوكمة الشركات الخاص بهيئة قطر للأسواق المالية والتفرغ من المسؤوليات المسندة إلى المدققين الخارجيين كما هو محدد في المادة 24 بالنظام. بالتالي يجب ألا يعتبر تقريرنا مناسبًا للاستخدام أو الاعتماد عليه من جانب أي طرف يرغب في ترتيب حقوق علينا بخلاف مساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض وفي أي سياق. أي طرف غير مساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية يحصل على تقريرنا أو نسخة منه، ويختار الاعتماد عليه (أو على أي جزء منه)، فإنه يقوم بذلك على مسؤوليته الشخصية. ولا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية ونرفض أي التزام عن عملنا تجاه أي طرف آخر بخلاف مساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية، أو عن تقرير التأكيد المعقول المستقل، أو النتائج التي توصلنا إليها.

أصدرنا تقريرنا للمساهمين في الشركة ولهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لن يُنسخ أو يُشار إليه أو يُفصح عنه كليًا (فيما عدا ما يتعلق بالأغراض الداخلية للشركة) أو جزئيًا، دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

2 فبراير 2025

الدوحة

دولة قطر

جوبال بالاسوبرامنيام

كي بي إم جي

سجل مراقبي الحسابات رقم 251
بترخيص من قبل هيئة قطر للأسواق المالية:
مدقق خارجي، رخصة رقم 120153

تقرير التأكيد المستقل المحدود

إلى السادة المساهمين في شركة صناعات قطر ش.م.ع.ق.

تقرير حول امتثال الشركة لنظامها الأساسي وأحكام قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة بما في ذلك قانون حوكمة الشركات و الكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية.

وفقا للمادة 24 من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ("هيئة قطر للأسواق المالية") كلّفنا مجلس إدارة شركة صناعات قطر ش.م.ع ("الشركة") للقيام بمهمة تأكيد محدود على تقييم مجلس إدارة الشركة لما (أ) إذا كانت الشركة لديها عملية قائمة للامتثال لنظامها الأساسي، وأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة وما (ب) إذا كانت الشركة ملتزمة بمتطلبات مواد النظام خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، ويشار إليهما معًا باسم "بيان حوكمة الشركات".

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل مجلس إدارة الشركة المسؤولية عن:

- إعداد بيان حوكمة الشركات وعرضه بشكل عادل وفقًا للنظام. سيتضمن بيان حوكمة الشركة ضمن التقرير السنوي للشركة.
- تصميم وتطبيق والحفاظ على الرقابة الداخلية ذات الصلة بالإعداد والعرض العادل لبيان حوكمة الشركات الخالي من الأخطاء الجوهرية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ.
- منع واكتشاف الاحتيال وتحديد وضمان من وجود عملية لدى الشركة للامتثال بنظامها الأساسي ونصوص قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة والالتزام بنصوص النظام.
- التأكد من تلقي الإدارة والموظفين المشاركين في إعداد بيان حوكمة الشركات التدريب المناسب وعن تحديث الأنظمة بصورة مناسبة، وعن تغطية أي تغييرات في التقارير لجميع وحدات الأعمال الهامة .

مسؤولياتنا

مسؤوليتنا هي فحص بيان حوكمة الشركات الذي أعدته الشركة وإصدار تقرير عنه في صيغة نتيجة تأكيد مستقل محدود استنادا إلى الإثباتات التي حصلنا عليها. قمنا بأداء مهمتنا وفقا للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم 3000 (المعدل)، عمليات التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة للمعلومات المالية التاريخية، الصادر عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد. يتطلب ذلك المعيار التخطيط لإجراءاتنا وأداءها للحصول على مستوى ذي معنى من التأكيد حول ما إذا كان بيان حوكمة الشركة معروض بصورة عادلة، من كافة الجوانب الجوهرية، وفقا للمادة 24 (4) من النظام.

نحن نطبق المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم 1، والذي يتطلب من المؤسسة تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام إدارة الجودة متضمنًا السياسات أو الإجراءات بخصوص الامتثال بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

وقد التزمنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى من مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين، قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (التي تتضمن معايير الاستقلالية الدولية) (قواعد معايير السلوك الأخلاقي

الدولية للمحاسبين)، المبنية على أساس المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المختارة على فهمنا أسلوب الشركة للالتزام ببنود النظام الأساسي الخاص بها، وأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، وامتثالها لمواد النظام والظروف الأخرى للمهمة، ودراستنا للمجالات التي من المرجح أن ينشأ عنها عدم امتثال جوهري.

وفي سبيل التوصل إلى فهمٍ أسلوب الشركة للالتزام بنظامها الأساسي ونصوص قانون هيئة قطر للأسواق المالية واللوائح والتشريعات ذات الصلة ولمدى التزامها بمتطلبات بنود النظام والظروف الأخرى للمهمة، وضعنا في الاعتبار الأسلوب المستخدم لإعداد بيان حوكمة الشركات بغرض تصميم إجراءات تأكيد محدود مناسبة في ضوء تلك الظروف، ولكن ليس لأغراض التعبير عن استنتاج بشأن فعالية أسلوب الشركة أو الرقابة الداخلية على الإعداد والعرض العادل لبيان حوكمة الشركة.

وتضمنت مهمتنا أيضا تقييم مدى ملاءمة أسلوب الشركة للالتزام بنظامها الأساسي ونصوص قانون هيئة قطر للأسواق المالية واللوائح والتشريعات الأخرى ذات الصلة وما اذا كانت ملتزمة بمتطلبات بنود النظام، ومدى ملاءمة المعايير المستخدمة من قبل الشركة في إعداد البيان في ظروف المهمة، وتقييم مدى ملاءمة الطرق والسياسات والإجراءات المستخدمة في إعداد بيان حوكمة الشركة.

تختلف الإجراءات المتبعة في القيام بمهمة التأكيد المحدود في طبيعتها وتوقيتها، وهي أقل في نطاقها عن مهمة التأكيد المعقول. بناءً على ذلك، يقل مستوى التأكيد الذي تم التوصل إليه في مهمة التأكيد المحدود بشكل كبير عن التأكيد الذي يتم التوصل إليه لو تم إجراء مهمة تأكيد معقول.

إن إجراءات تأكيدنا المحدود لا تنطوي على تقييم الأوجه النوعية أو فعالية الإجراءات التي طبقها مجلس الإدارة للالتزام بمتطلبات النظام.

تتضمن الإجراءات المؤداة في بيان حوكمة الشركة، على سبيل المثال لا الحصر، التالي:

- فحص التقييم الذي أجراه مجلس الإدارة للتحقق مما إذا كان لدى الشركة أسلوب مطبق للالتزام بنظامها الأساسي وبنصوص قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الاخرى ذات الصلة، وما اذا كانت ممتثلة لمتطلبات النظام؛
- فحص الادلة المؤيدة التي قدمها مجلس الإدارة للتحقق من امتثال الشركة ببنود النظام؛ و
- القيام بإجراءات إضافية عند الضرورة للتحقق من امتثال الشركة بالنظام (على سبيل المثال: مراجعة سياسات وإجراءات وممارسات حوكمة الشركات، وغيرها).

كجزء من هذه المهمة، لم نقم بأية إجراءات تدقيق أو مراجعة أو تحقق من بيان حوكمة الشركات أو السجلات الأساسية الخاصة به أو المصادر الأخرى التي تم استخراج بيان حوكمة الشركات منها .

معلومات أخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشمل المعلومات الأخرى المعلومات التي ستدرج في التقرير السنوي للشركة والذي من المتوقع أن يتم إتاحته لنا بعد تاريخ هذا التقرير. سيدرج بيان حوكمة الشركات وتقرير التأكيد المحدود من جانبنا في التقرير السنوي. إذا توصلنا إلى وجود خطأ جوهري في التقرير السنوي عند اطلاعنا عليه، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر لمجلس الإدارة.

خصائص بيان حوكمة الشركات والقيود عليه

العديد من الإجراءات التي تتبعها الشركات لتطبيق الحوكمة والمتطلبات القانونية تعتمد على تطبيق الموظفين للإجراء وتفسيرهم للهدف من هذا الإجراء وتقييمهم لما إذا كان إجراء الامتثال قد تم تنفيذه بصورة فعالة وفي بعض الحالات لا يحتفظون بتتبع تدقيق. كما ينبغي الملاحظة أيضا أن تصميم إجراءات الامتثال يتبع أفضل الممارسات التي قد تختلف من شركة لأخرى، والتي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير للمقارنة بها. تخضع المعلومات غير المالية إلى المزيد من القيود المتأصلة عن المعلومات المالية، بالنظر إلى خصائص تقييم مجلس الإدارة للأسلوب المعد لضمان الامتثال بالنظام الأساسي للشركة ونصوص قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، والامتثال بنصوص النظام والطرق المستخدمة لتحديد مثل هذه المعلومات. بسبب القيود المتأصلة في ضوابط الرقابة الداخلية على الامتثال بالقوانين واللوائح ذات الصلة، متضمنة احتمال التواطؤ أو التخطي غير السليم من جانب الإدارة للضوابط، قد تحدث تحريفات جوهرية بسبب الخطأ أو الغش ولا يتم اكتشافها.

تم أُعداد بيان حوكمة الشركة لاستيفاء الاحتياجات العامة لمجموعة واسعة من المستخدمين، ومن ثم قد لا يتضمن كل وجه من أوجه المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم فردي هامة في البيئة الخاصة به.

المعايير

معايير هذه المهمة هي تقييم الأسلوب المطبق للامتثال بالنظام الأساسي للشركة وبنصوص قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الاخرى ذات الصلة، والامتثال لبنود النظام.

الاستنتاجات

تشكلت النتيجة التي توصلنا إليها على أساس الأمور المُبيّنة في هذا التقرير ورهنًا بها.

إننا نرى أن الدليل الذي حصلنا عليه كافٍ ومناسب لتكوين أساس للاستنتاج التي توصلنا إليه.

بناءً على الإجراءات التي قمنا بأدائها والأدلة التي تم الحصول عليها، لم يتبادر إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن بيان مجلس الإدارة لحوكمة الشركة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024:

(أ) أن لدى الشركة الإجراءات الكفيلة للالتزام بنظامها الأساسي وأحكام قانون هيئة قطر للأسواق المالية واللوائح و التشريعات ذات الصلة; و

(ب) إذا كانت الشركة ملتزمة بأحكام مواد النظام،

لم يتم ذكره بشكل عادل من جميع النواحي الجوهرية وفقا للمتطلبات المنصوص عليها في المادة 24(4) من النظام.

التأكيد على أمور

نلفت الانتباه للأمور كما تم ذكرها في بيان مجلس الإدارة عن حوكمة الشركات:

الرقم	القسم الذي أدرج فيه الأمر في تقرير حوكمة الشركات للشركة:	رقم المادة	وصف الأمر
1	القسم 3-4: رئيس مجلس الإدارة	المادة (7)	يتصرف رئيس مجلس إدارة الشركة بصفته العضو المنتدب للشركة، وهو ما لا يتوافق مع متطلبات المادة رقم 7 من نظام حوكمة الشركات لهيئة قطر للأسواق المالية. إن شركة صناعات قطر هي الشركة الأم لمجموعة من الشركات التي تعمل في صناعات متميزة وأنشطتها ليست ذات طبيعة تنفيذية، وبالتالي تنتفي أسباب الفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب.
2	القسم 3-9-1: لجنة التدقيق	المادة (18)	لا يشمل تكوين لجنة التدقيق في مجلس الإدارة أعضاء مستقلين، وهو ليس وفقاً لمتطلبات المادة رقم 18 من نظام حوكمة الشركات في هيئة قطر للأسواق المالية، لأنهم أعضاء في مجلس الإدارة تم تعيينهم من قبل المساهم الخاص وذي الأغلبية (يمتلك 51% من الأسهم).
3	القسم 3-9-3: لجنة الترشيحات	المادة (18)	لم تنشئ الشركة لجنة ترشيحات كما هو مطلوب بموجب المادة رقم 18 من نظام حوكمة الشركات في هيئة قطر للأسواق المالية. يتم ترشيح أعضاء مجلس الإدارة وفقًا للنظام الأساسي للشركة، ويتكون من ثمانية (8) أعضاء يتم تعيين سبعة (7) منهم من قبل المساهم الخاص (قطر للطاقة)، على أن يكون رئيس مجلس الإدارة ونائب الرئيس من بينهم. وتعين الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية المدير المتبقي (1).
4	القسم 3-2: تكوين مجلس الإدارة القسم 3-4-6: انتخاب أعضاء مجلس الإدارة	المادة (6) المادة (35)	وفقًا لما تقتضيه المادتان 6 و 35 من نظام حوكمة الشركات في هيئة قطر للأسواق المالية، فإن النظام الأساسي للشركة لا يحدد الحد الأدنى لعدد الأسهم التي يجب امتلاكها للترشيح لعضوية مجلس الإدارة، كما أن ميثاق مجلس الإدارة لا يتضمن شرطاً يتعلق بالعدد المطلوب من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين وغير التنفيذيين. وكما ورد أعلاه في البند رقم 3، يتكون مجلس إدارة الشركة من ثمانية (8) أعضاء كحد أقصى، سبعة منهم يعينهم المساهم الخاص ومدير واحد تعينه الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية. وبناءً على ذلك، لا ينص النظام الأساسي للشركة على أحكام صريحة بشأن انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وإجراءات الترشيح والإفصاح والتصويت والتعيين.

لم يتم تعديل استنتاجنا فيما يتعلق بهذه الأمور.

القيود على استخدام التقرير

تم إعداد تقريرنا لمساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية فقط.

تم تصميم تقريرنا لاستيفاء متطلبات نظام حوكمة الشركات من هيئة قطر للأسواق المالية والتفرغ من المسؤوليات المسندة إلى المدققين الخارجيين كما هو محدد في المادة 24 من النظام. بالتالي ينبغي ألا يعتبر تقريرنا مناسبًا للاستخدام أو الاعتماد عليه من جانب أي طرف يرغب في الحصول على حقوق ضدنا بخلاف المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض وفي أي سياق. أي طرف آخر غير المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية يحصل على تقريرنا أو نسخة منه، ويختار الاعتماد عليه (أو على أي جزء منه)، يقوم بذلك على مسؤوليته الشخصية. ولأقصى حد مسموح به قانونا، فإننا لا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية كما نرفض أي التزام عن عملنا تجاه أي طرف آخر بخلاف المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية، أو عن تقرير التأكيد المحدود المستقل، أو الاستنتاجات التي توصلنا إليها.

أصدرنا تقريرنا للمساهمين في الشركة ولهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لن يُنسخ أو يُشار إليه أو يُفصح عنه كليًا (فيما عدا ما يتعلق بالأغراض الداخلية للشركة) أو جزئيًا، دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

2 فبراير 2025

الدوحة

دولة قطر

جوبال بالاسوبرامنيام

كي بي إم جي

سجل مراقبي الحسابات رقم 251
بترخيص من قبل هيئة قطر للأسواق المالية:
مدقق خارجي، رخصة رقم 120153

البيانات المالية

البيانات المالية الموحدة

بيان المركز المالي الموحد

كما في 31 ديسمبر 2024

بآلاف الريالات القطرية

	إيضاحات	2024	2023
الموجودات			
الموجودات غير المتداولة			
الممتلكات والآلات والمعدات	7	15,522,415	13,229,402
سلف للمشروع الرأسمالي	7/ أ	104,671	175,041
استثمارات في شركات زميلة	8	2,081,580	1,810,706
استثمارات في مشاريع مشتركة	9	6,222,870	6,782,965
سلف	10	315,544	329,290
موجودات حق الاستخدام	11	336,951	261,844
موجودات غير متداولة أخرى		178,109	129.388
موجود ضريبة مؤجلة	23	17,264	-
إجمالي الموجودات غير المتداولة		**24,779,404**	22,718,636
الموجودات المتداولة			
المخزون	13	3,364,009	2,833,277
ذمم تجارية وأخرى مدينة	14	3,064,978	2,665,434
أسهم حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	12	401,389	421,079
ودائع ثابتة وأرصدة بنكية أخرى	6	7,371,600	10,954,185
النقد وما يعادله	5	3,433,990	3,460,004
إجمالي الموجودات المتداولة		**17,635,966**	20,333,979
إجمالي الموجودات		**42,415,370**	43,052,615

حقوق الملكية والمطلوبات			
حقوق الملكية			
رأس المال	15	6,050,000	6,050,000
الاحتياطي القانوني	16	327,059	271,942
احتياطي آخر	16	(65,105)	(62,265)
الأرباح المدورة		31,437,783	33,699,253
حقوق الملكية المنسوبة لمالكي الشركة		37,749,737	39,958,930
مساهمات غير مسيطرة	35	902,435	17,411
إجمالي حقوق الملكية		**38,652,172**	39,976,341
المطلوبات			
المطلوبات غير المتداولة			
مطلوبات الإيجار	11	390,797	334,046
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	19	552,225	472,123
إجمالي المطلوبات غير المتداولة		**943,022**	806,169
المطلوبات المتداولة			
الذمم التجارية والأخرى الدائنة	20	2,618,788	2,220,044
مطلوبات الإيجار	11	64,331	47,738
ضريبة دخل مستحقة الدفع	23	137,057	2,323
إجمالي المطلوبات المتداولة		**2,820,176**	2,270,105
إجمالي المطلوبات		**3,763,198**	3,076,274
إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات		**42,415,370**	43,052,615

تم إعتماد هذه البيانات المالية الموحدة مجلس الإدارة وصرح بإصدارها بتاريخ 2 فبراير 2025 ووقعها بالنيابة عن المجلس:

سعد شريدة الكعبي
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

عبد العزيز محمد المناعي
نائب رئيس مجلس الإدارة

بيان الربح أو الخسارة الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

بآلاف الريالات القطرية

	إيضاحات	2024	2023
الإيرادات	24	12,652,136	11,744,032
تكلفة المبيعات	25	(9,810,216)	(9,216,464)
إجمالي الربح		**2,841,920**	2,527,568
المصروفات العمومية والإدارية	28	(761,081)	(739,813)
مصروفات البيع والتوزيع		(89,646)	(79,483)
حصة من صافي نتائج الاستثمار في مشاريع مشتركة	9	1,259,966	1,359,961
حصة من صافي نتائج الاستثمار في شركات زميلة	8	345,509	281,636
إيراد الاستثمارات	27	708,639	832,080
رد انخفاض قيمة الممتلكات والآلات والمعدات	7	-	550,000
رد انخفاض قيمة استثمارات في شركات زميلة	8	-	60.000
تكلفة التمويل		(29,857)	(28,528)
إيرادات أخرى - بالصافي	26	325,946	(38,984)
الربح قبل الضريبة		**4,601,396**	4,724,437
ضريبة الدخل	23	(41,837)	(1,648)
الربح للسنة		**4,559,559**	4,722,789
الربح المنسوب لـ:			
مالكي الشركة		4,490,293	4,720,139
مساهمات غير مسيطرة	35	69,266	2,650
		4,559,559	4,722,789
العائدات للسهم			
العائد الأساسي والمخفف للسهم (ريال قطري للسهم)	22	**0.74**	0.78

بيان الدخل الشامل الآخر الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

بآلاف الريالات القطرية

	إيضاحات	2024	2023
الربح للسنة		4,559,559	4,722,789
الدخل الشامل الآخر / (الخسارة)			
البنود التي لن يعاد تصنيفها لاحقا إلى الربح أو الخسارة:			
إعادة قياس التزام منافع محددة في شركات تابعة	19	(5,749)	(1,752)
إعادة قياس التزام منافع محددة في مشاريع مشتركة	9	(6,575)	(2,912)
البنود التي قد يعاد تصنيفها لاحقاً إلى الربح أو الخسارة:			
حصة الدخل الشامل الآخر في شركات زميلة	8	9,484	283
الخسارة الشاملة الأخرى للسنة		**(2,840)**	(4,381)
إجمالي الدخل الشامل للسنة		**4,556,719**	4,718,408
إجمالي الدخل الشامل المنسوب إلى:			
مالكي الشركة		4,487,453	4,715,758
مساهمات غير مسيطرة	35	69,266	2,650
		4,556,719	4,718,408

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 بآلاف الريالات القطرية

	إيضاح	رأس المال	الاحتياطي القانوني	احتياطيات أخرى	الأرباح المدورة	المنسوبة لمالكي الشركة الأم	مساهمة غير مسيطرة	إجمالي حقوق الملكية
في 1 يناير 2023		**6,050,000**	**271,059**	**(57,884)**	**35,739,722**	**42,002,897**	**16,651**	**42,019,548**
الربح للسنة		-	-	-	4,720,139	4,720,139	2,650	4,722,789
الدخل الشامل الآخر للسنة		-	-	(4,381)	-	(4,381)	-	(4,381)
إجمالي الدخل / (الخسارة) الشاملة للسنة		-	-	(4,381)	4,720,139	4,715,758	2,650	4,718,408
مخصص صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية	17	-	-	-	(108,836)	(108,836)	-	(108,836)
استرداد أموال دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية		-	-	-	4,111	4,111	-	4,111
محول إلى احتياطي قانوني	16	-	883	-	(883)	-	-	-
المعاملات مع مالكي الشركة:								
توزيعات أرباح		-	-	-	(6,655,000)	(6,655,000)	(1,890)	(6,656,890)
في 31 ديسمبر 2023 / 1 يناير 2024		**6,050,000**	**271,942**	**(62,265)**	**33,699,253**	**39,958,930**	**17,411**	**39,976,341**
الربح للسنة		-	-		4,490,293	4,490,293	69,266	4,559,559
الخسارة الشاملة الأخرى للسنة		-	-	(2,840)	-	(2,840)	-	(2,840)
إجمالي الدخل / (الخسارة) الشاملة للسنة		-	-	(2,840)	4,490,293	4,487,453	69,266	4,556,719
اقتناء شركة تابعة بدون أسهم غير مسيطرة	31	-	-	-	-	-	817,708	817,708
مخصص صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية	17	-	-	-	(102,146)	(102,146)	-	(102,146)
محول إلى احتياطي قانوني	16	-	55,117	-	(55,117)	-	-	-
المعاملات مع مالكي الشركة:								
توزيعات أرباح		-	-	-	(6,594,500)	(6,594,500)	(1,950)	(6,596,450)
في 31 ديسمبر 2024		**6,050,000**	**327,059**	**(65,105)**	**31,437,783**	**37,749,737**	**902,435**	**38,652,172**

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

بآلاف الريالات القطرية

	إيضاحات	2024	2023
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
الربح للسنة		4,559,559	4,722,789
تعديلات لـ:			
إهلاك الممتلكات والآلات والمعدات	7	1,512,414	1,445,327
إطفاء موجودات غير متداولة أخرى		26,960	17.802
إهلاك موجودات حق الاستخدام	11	52,397	40,433
انخفاض قيمة مردود خلال السنة		-	(610,000)
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين		71,885	68,109
حصة من صافي نتائج استثمار في مشاريع مشتركة	9	(1,259,966)	(1,359,961)
حصة من نتائج استثمار في شركات زميلة	8	(345,509)	(281,636)
خسارة من استبعاد الممتلكات والآلات والمعدات		15,843	1,182
إيراد توزيعات أرباح من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	27	(22,017)	(19,149)
رد الخسائر الائتمانية المتوقعة للذمم التجارية والأخرى المدينة		-	(97)
مكسب من شراء بالمساومة	26	(111,481)	-
ربح من إعادة قياس أسهم حقوق ملكية محتفظ بها سابقا	26	(32,192)	-
خسارة / (ربح) قيمة عادلة من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	26	19,690	(23,961)
تكاليف التمويل		29,857	28,528
رد مخصص مخزون متقادم	13	-	(8,896)
رد مخصص ضمانة مالية	26	(142,659)	-
مخصص المخزون المتقادم وبطيء الحركة	13	28,787	5,541
مصروف ضريبة دخل	23	41,837	1.648
إيرادات الفوائد	27	(686,622)	(812,931)
التدفقات النقدية التشغيلية قبل التغيرات في رأس المال العامل		**3,758,781**	3,214,728
التغيرات في رأس المال العامل			
المخزون		(350,272)	274,983
ذمم تجارية وأخرى مدينة		357,113	837,486

الذمم التجارية والأخرى الدائنة		195.711	180,557
النقد الناتج من العمليات التشغيلية		**3,961,333**	4,507,754
مدفوعات مكافآت نهاية الخدمة	19	(58,320)	(69,940)
مدفوعات ضريبة الدخل	23	(3,746)	(115)
اشتراك في صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية مدفوع		(108,836)	(206,654)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		**3,790,431**	4,231,045

التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
متحصلات من استبعاد ممتلكات وآلات ومعدات		595	28
إضافات لممتلكات وآلات ومعدات		(2,752,022)	(2,214,405)
التغيرات في الموجودات غير المتداولة الأخرى		(2,617)	-
توزيعات أرباح ومدفوعات منفعة ضريبية مستلمة من شركات زميلة	8	275,612	421,273
صافي تدفق نقدي داخل / (خارج) من اقتناء شركات تابعة		478,288	(345,080)
سلف لطرف ذي علاقة		(177,747)	(102,735)
توزيعات أرباح مستلمة من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة		22,017	19,149
توزيعات أرباح مستلمة من مشاريع مشتركة	9	916,490	1,670,643
مقدمات مدفوعة لشركة زميلة		-	(191,493)
التغير في ودائع ثابتة وأرصدة بنكية أخرى	6	3,582,585	(3,665,983)
إيرادات فوائد مستلمة		515,187	792,125
صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) أنشطة الاستثمار		**2,858,388**	(3,616,478)

التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية			
فوائد مدفوعة متعلقة بمطلوب إيجار		(23,716)	(20,751)
مدفوعات أصل مبلغ لمطلوبات إيجار		(54,160)	(102,310)
تكاليف تمويل مدفوعة		(507)	(1,566)
توزيعات أرباح مدفوعة		(6,596,450)	(6,656,890)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية		**(6,674,833)**	(6,781,517)
صافي التغير في النقد وما يعادله		(26,014)	(6,166,950)
النقد وما يعادله في 1 يناير		3,460,004	9,626,954
النقد وما يعادله في 31 ديسمبر	**5**	**3,433,990**	3,460,004

إيضاحات حول بيان التدفق النقدي

دخلت المجموعة في الأنشطة غير النقدية الهامة التالية والتي لم يتم إظهارها في بيان التدفقات النقدية الموحد:

- اعترفت المجموعة بموجودات حق استخدام ومطلوبات إيجار إضافية بمبلغ 127.5 مليون ريال قطري (91.12 مليون ريال قطري في 2023).

إن الإيضاحات حـول البيانـات المالية الموحد تشـكل جـزءاً لا يتجزأ من هذه البيانـات المالية، و يمكن الإطلاع عليهـا مـن خلال الموقـع الإليكتروني للشـركة: www.iq.com.qa أو يمكنكـم نسـح رمـز QR ضوئيـاً باسـتخدام كاميـرا هاتفكـم الذكـي للحصـول علـي البيانـات المالية بالكامـل.

تقرير حوكمة الشركة 2024

1. تمهيد

شركة صناعات قطر وهي شركة مساهمة عامة قطرية مدرجة ببورصة قطر) يشار إليها فيما بعد بكلمة «الشركة») تم تأسيسها في 19 أبريل 2003 وفقاً لأحكام نظامها الأساسي وأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم 5 لسنة 2002 خاصة المادة (68) منه، ثم قامت الشركة بتوفيق أوضاعها وأحكام النظام الأساسي لها وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم 11 لسنة 2015 وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021 وبما يتوافق مع خصوصية تأسيسها.

ومع الأخذ في الاعتبار كون قطر للطاقة مؤسس شركة صناعات قطر، مالك السهم الممتاز والمساهم الرئيسي في رأسمال الشركة بنسبة 51%، توفر قطر للطاقة كافة الخدمات المالية والإدارية للشركة بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة فيما بينهما، وما يترتب على ذلك من تطبيق الشركة لبعض القواعد والإجراءات المعمول بها في قطر للطاقة كمقدم خدمات. وفي إطار حرص مجلس إدارة الشركة على الالتزام بمبادئ الحوكمة وتطبيق أفضل الممارسات المتعارف عليها، قامت إدارة الشركة من خلال التعاقد مع أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة بإعداد إطار حوكمة بشكل كامل ومستقل للشركة حيث تمت الموافقة عليه من قِبَل مجلس إدارة الشركة باجتماعه الرابع لعام 2011 بتاريخ 26/12/2011.

2. نطاق تطبيق الحوكمة والالتزام بمبادئها

من منطلق إيمان مجلس إدارة شركة صناعات قطر بأهمية وضرورة ترسيخ مبادئ الإدارة الرشيدة بما يكفل ويعزز القيمة المضافة لمساهمي الشركة، يلتزم مجلس الإدارة بتطبيق مبادئ الحوكمة الواردة في نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (5) لسنة 2016 وبما يتماشى مع أحكام تأسيسها.

تنفيذاً لذلك، حدد المجلس مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والعاملين بالشركة، ويعمل على تحقيق العدالة والمساواة بين أصحاب المصالح وعدم التمييز بينهم وتمكينهم من ممارسة حقوقهم والتمتع بها فضلاً عن إعلاء قيم حماية الأقلية، الرقابة المنتجة وإدارة المخاطر، وتعزيز الشفافية والإفصاح وإتاحة المعلومات لأصحاب المصالح في الوقت المناسب وبالكيفية التي تمكنهم من اتخاذ قراراتهم والقيام بأعمالهم بشكل صحيح، وإعلاء قيم المسؤولية الاجتماعية للشركة، وتقديم المصلحة العامة للشركة وأصحاب المصالح على المصلحة الخاصة، وأداء الواجبات والمهام والوظائف بحسن نية ونزاهة وشرف وإخلاص وتحمل المسؤولية الناشئة عنها أمام أصحاب المصالح والمجتمع.

ويحرص مجلس الإدارة دوماً على وجود إطار تنظيمي على مستوى شركة صناعات قطر يتوافق مع الإطار القانوني والمؤسسي للشركات المساهمة المدرجة من خلال مراجعة وتحديث تطبيقات الحوكمة بالشركة كلما تطلب الأمر حيث كانت مراجعته الأخيرة بتاريخ 24/10/2023، كما يحرص على تطوير قواعد السلوك المهني التي تجسد قيم الشركة بما يكفل إرساء مبادئ الشفافية وإعلاء قيم الرقابة الذاتية والنزاهة، وتحمل المسؤولية والاقرار بها.

من ناحية أخرى، تحرص قطر للطاقة - بصفتها مقدم خدمات المكتب الرئيسي - على تدريب وتوعية موظفيها المعنيين فيما يتعلق بإدارة المخاطر، الرقابة الذاتية، قواعد السلوك المهني، مكافحة الرشوة والفساد، تضارب المصالح، تصنيف وأمن المعلومات وغيرها.

ومع الأخذ في الاعتبار أحكام المادة رقم (2) من نظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، تحرص الشركة على الالتزام بأحكام نظام الحوكمة وتوفيق أوضاعها مستنداً بما يكفل لها تطبيق تلك الأحكام.

3. مجلس إدارة الشركة

3-1 هيكل مجلس الإدارة

قامت قطر للطاقة، وهي مؤسسة عامة قطرية تأسست بموجب مرسوم بقانون رقم (10) لسنة 1974، بتأسيس شركة صناعات قطر كشركة أم لمجموعة من الشركات التي تعمل منذ أمد طويل في قطاعات استراتيجية وحيوية - البتروكيماويات والأسمدة الكيماوية والحديد والصلب - وذلك بهدف تعزيز وإدارة مكون رئيسي من مكونات التنويع الاقتصادي لسلسلة القيمة المضافة في قطر، وتسهم في تحقيق ذلك من خلال إدارة مجموعة من الشركات المستدامة ذات القيمة المضافة في قطاعاتها، مما يسهم بدوره في التنمية الصناعية للدولة فضلاً عن المساهمة بدور كبير في تنمية القطاعات ذات الصلة.

من ناحية أخرى، توفير فرص استثمارية للمواطنين القطريين من خلال طرح شركة صناعات قطر للاكتتاب العام ومن ثم الادراج ببورصة قطر وذلك بهدف مشاركتهم في عوائد تلك الأنشطة وتحقيق أقصى استفادة ممكنة لهم من خلال طرح أسهم الشركة بسعر مخفض عن التقديرات العادلة لقيمته، وحصولهم على نصيبهم من نتائج الأعمال سنوياً بواقع نسب مساهمتهم.

هذا، ومن منطلق خصوصية تأسيس ونشاط شركة صناعات قطر ومركزها الإستراتيجي باعتبارها إحدى الدعائم الأساسية للاقتصاد القطري والدور المنوط بقطر للطاقة والذي تتخطى أطره الجانب التجاري والمالي لتنصرف الى استراتيجيات سياسية او اقتصادية تمس المصلحة العامة، كان من الأهمية لضمان إدارة أصول الدولة والمرافق الانتاجية على النحو الواجب وبما يضمن استدامتها وتحقيق قيمة مضافة لمساهمي الشركة، أن تحتفظ قطر للطاقة باعتبارها مؤسس الشركة بمزايا خاصة - من خلال امتلاكها للسهم الممتاز- مُنحت لها وفقاً لأحكام المادة رقم (77) من قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم 5 لسنة 2002 آنذاك، والتي لا زالت سارية ضمن أحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم 11 لسنة 2015 وتعديلاته بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021، أيضاً بحسب المادة رقم (152) والتي يجوز وفقاً لها أن ينص نظام الشركة على تقرير بعض الامتيازات لفئة من الأسهم على أن تتساوى الأسهم من الفئة ذاتها في الحقوق والمميزات والقيود. ولا يجوز تعديل الحقوق، أو المميزات، أو القيود المتعلقة بفئة من الأسهم إلا بقرار من الجمعية العامة غير العادية، وبموافقة ثلثي حاملي فئة الأسهم التي يتعلق بها التعديل. ويصدر بضوابط وشروط الأسهم الممتازة وقواعد وإجراءات تحويلها إلى أسهم عادية واستهلاكها من قبل الشركة قرار من وزير التجارة والصناعة.

في إطار ذلك، وبحكم العديد من العوامل والتي تشير في مدلولها إلى الارتباط الوثيق للأداء المالي والتشغيلي للشركة بقطر للطاقة، ومن ثم ضرورة ضمان مواءمة استراتيجية ورؤية كل منهما، كان يتعين احتفاظ قطر للطاقة (بصفتها المساهم الخاص من خلال امتلاكها للسهم الممتاز) بالحق في تعيين سبعة من أعضاء مجلس إدارة الشركة وكذلك طواقم الإدارة العليا والتنفيذية المؤهلين ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة وتحقيق أهدافها وغاياتها، وفيما يلي بيان تلك العوامل:

- قطر للطاقة هي مؤسس الشركة ومالك السهم الممتاز والمساهم الرئيسي في رأسمال الشركة بنسبة 51%.
- الالتزامات التعاقدية على قطر للطاقة المنصوص عليها بموجب الاتفاقيات المبرمة مع الشركاء الأجانب في الشركات التابعة والتي كانت الأساس عند تأسيس شركة صناعات قطر ونقل ملكية حصة قطر للطاقة في الشركات التابعة لشركة صناعات قطر.
- اعتماد شركة صناعات قطر وشركاتها التابعة/ مشاريعها المشتركة على قطر للطاقة من حيث اللقيم والبنية التحتية.
- اعتماد شركة صناعات قطر وشركاتها التابعة/ مشاريعها المشتركة على قطر للطاقة من حيث الدعم الفني والتقني والتسويقي لأنشطة المجموعة.
- تقديم قطر للطاقة لكافة الخدمات المالية والإدارية للشركة بموجب اتفاقية خدمات شاملة. ويتم توفير تلك الخدمات متى وكيفما تُطلب لضمان الدعم التام لعمليات صناعات قطر.

وبناء على ما سبق، يتشكل مجلس إدارة الشركة وفقاً لنظامها الأساسي المُعَدّل من عدد ثمانية (8) أعضاء، يتم تعيين سبعة (7) أعضاء منهم من قِبَل المساهم الخاص من بينهم رئيس المجلس ونائب الرئيس، بينما يتم تعيين عضو واحد (1) من قِبَل الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية.

يعين المساهم الخاص «قطر للطاقة» الأعضاء السبعة بحكم ما سبق ايضاحه من خصوصية تأسيس ونشاط الشركة. بينما يتم تعيين العضو الثامن من قِبَل الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية. هيكل مجلس الإدارة وتخصيص مقعد للهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية به جاء في إطار حرص قطر للطاقة على مشاركة الهيئة من خلال تعيين عضواً من قبلها باعتبارها ثاني أكبر مساهم في الشركة.

وعليه، تم العرض على اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 13 سبتمبر 2020م، والتي أقرت تعديل تشكيل مجلس الإدارة على النحو السابق الإشارة اليه على أن يُعمل بالتشكيل الجديد لمجلس الإدارة اعتباراً من دورة المجلس التالية والتي بدأت من تاريخ انعقاد اجتماع الجمعية العامة للموافقة على البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 والذي عقد بتاريخ 1/3/2021.

كما تمت الموافقة باجتماع الجمعية العامة غير العادية المشار اليه على إضافة المادة رقم (22-3) والتي تنص على أنه «في حال انخفاض إجمالي نسبة ما يملكه صندوق المعاشات المدني وصندوق المعاشات العسكري معاً التابعين للهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية في أسهم رأسمال الشركة عن 15% (بدون موافقة مسبوقة من المساهم الخاص)، عندئذ يؤول المقعد الخاص بالهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية في مجلس الإدارة والحق في تعيين من يشغله الى المساهم الخاص.

باستثناء الأمور التي يقرر أحكام النظام الأساسي للشركة أن يتم البت فيها من قِبَل المساهمين، يتمتع مجلس إدارة الشركة بأوسع الصلاحيات الضرورية لتحقيق أغراض الشركة، ويحق لمجلس الإدارة أن يفوض أي من صلاحياته إلى أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو أكثر.

2-3 تشكيل مجلس الإدارة

يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد أو لفترات أقل (لا تقل عن سنة (1) واحدة). وبموجب القرار رقم (6) لعام 2024 لقطر للطاقة الصادر بتاريخ 22/04/2024، تم تشكيل مجلس إدارة شركة صناعات قطر الحالي طبقاً للمادة رقم (22) من النظام الأساسي للشركة لمدة ثلاث سنوات (على غير ما ورد ببعض متطلبات المادة رقم (6) من نظام الحوكمة)، حيث تم تجديد عضوية السبعة (7) أعضاء من قبل قطر للطاقة، وذلك اعتباراً من 05/03/2024، بينما يتم تعيين العضو الثامن من قبل الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية.

وطبقاً لتعريف العضو المستقل الوارد بنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، لا يتضمن تشكيل مجلس إدارة الشركة من الأعضاء غير التنفيذيين أعضاء مستقلين نظراً لكونهم ممثلين لأشخاص اعتبارية تمتلك أكثر من 5% من رأسمال الشركة، وعليه فإن التشكيل يتضمن عضو تنفيذي واحد وسبعة أعضاء غير تنفيذيين غير مستقلين كما هو موضح بمرفق السير الذاتية لأعضاء مجلس إدارة الشركة.

ووفقاً لتشكيل المجلس والمهام والمسؤوليات المنوط بها حسب ميثاق المجلس ودليل الصلاحيات والنظام الأساسي للشركة، لا يتحكم عضو أو أكثر في إصدار القرارات حيث تصدر القرارات بالأغلبية البسيطة لأعضاء مجلس الإدارة الحاضرين والذين يحق لهم التصويت في الاجتماع، ويكون لكل عضو حاضر صوت واحد.

وتحرص قطر للطاقة على اختيار أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين والمستوفين لشروط عضوية مجلس الإدارة ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة وتحقيق أهدافها وغاياتها. من ناحية أخرى، تحرص قطر للطاقة على عقد برامج تدريبية وتوعوية لممثليها في الشركات التابعة لضمان تحقيق أعلى مستويات الأداء لمجالس الإدارة واتباع أفضل ممارسات الحوكمة.

هذا ويتم الإفصاح في حينه بشأن تشكيل مجلس الإدارة أو أي تغيير به (مرفق السير الذاتية لأعضاء مجلس إدارة الشركة).

3-3 المهام الرئيسية ومسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل المجلس المسؤولية الشاملة عن أداء الشركة بما في ذلك وضع السياسات والاستراتيجيات وهيكل المخاطر وإطار الحوكمة والقيم المؤسسية. ويكون المجلس مسؤولاً عن الاشراف على سلامة تطبيقها بالإضافة الى الاشراف على أداء الإدارة التنفيذية. ويتحمل المجلس المسؤولية المهنية والقانونية تجاه المساهمين وجميع أصحاب المصالح والمتمثلة في واجبات الأمانة والإخلاص والموضوعية والتفاني في تحقيق أهداف الشركة وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح.

من منطلق ذلك، فقد أعد مجلس إدارة الشركة ضمن إطار الحوكمة ميثاقاً لمجلسه وفقاً لأفضل ممارسات الحوكمة المتعارف عليها إدراكاً منه بدوره كأحد أهم ركائز الحوكمة وتطبيقها على مستوى الشركة، والمسؤول أمام مساهمي الشركة عن بذل العناية اللازمة في إدارة الشركة بطريقة فعالة وإرساء مبادئ الإدارة الرشيدة على كافة المستويات، بما يحقق مصلحة الشركة ومساهميها وأصحاب المصالح ومن ثم النفع العام.

يحدد الميثاق بالتفصيل مهام المجلس ومسؤولياته وواجبات أعضاؤه التي يجب أن يتقيدوا بها تقيدا تاماً. ويأخذ بعين الاعتبار مراجعة الميثاق في حال أية تعديلات من قِبَل الجهات الرقابية ذات الصلة. من ناحية أخرى، أعد مجلس الإدارة ضمن إطار الحوكمة التوصيف الوظيفي لأعضاء مجلس الادارة كل على حدة وعلى حسب تصنيفه وكذلك الدور المنوط به في أي من لجان المجلس. أيضاً تم تحديد التوصيف التوظيفي لأمين سر مجلس الادارة.

وفي إطار حرص مجلس إدارة الشركة على تحديد مهامه ومسؤولياته وفقاً لنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة ومن ثم ضمان التقيد بها، قامت الشركة، استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 3/3/2022، بتعديل المادة رقم 28 من النظام الأساسي لها «مهام أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولية عنها»، والذي مفاده أن يقوم المجلس بإعداد ميثاق يسمى «ميثاق المجلس» يحدد فيه مهام المجلس وحقوق وواجبات الرئيس والأعضاء ومسؤولياتهم. وتتحدد مهام ومسؤوليات المجلس وفقاً لأحكام القانون ونظام حوكمة الشركات المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

وطبقاً لميثاق المجلس - متوافر على الموقع الإلكتروني للشركة - يضطلع المجلس بمهام منها التوجيه الإستراتيجي للشركة في إطار رؤيتها ورسالتها من خلال اعتماد التوجيهات الإستراتيجية والأهداف الرئيسية للشركة وخطط العمل والإشراف على تنفيذها، وضع أنظمة وضوابط الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والإشراف عليها، تعيين الإدارة التنفيذية العليا للشركة واعتماد التخطيط لتعاقبها، وضع آلية للتعامل والتعاون مع مقدمي الخدمات المالية والتحليل المالي والتصنيف الائتماني وغيرهم من مقدمي الخدمات الآخرين، الإشراف وضمان ملاءمة أنظمة الرقابة الداخلية لإدارة المخاطر وإجراء مراجعة دورية لإجراءات الرقابة الداخلية للشركة بصورة أساسية من خلال لجنة التدقيق، اعتماد خطة التدريب والتعليم التي تتضمن التعريف بالشركة وأنشطتها وحوكمتها طبقا لنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية. كما يحرص مجلس إدارة شركة صناعات قطر على وضع نظام حوكمة للشركة يتفق مع أحكام نظام الهيئة والإشراف على كافة جوانبه ومراقبة مدى فاعليته وتعديله عند الحاجة، ومراجعة سياسات وإجراءات الشركة لضمان تقيدها وتماشيها مع القوانين واللوائح ذات الصلة والعقد التأسيسي للشركة ونظامها الأساسي.

ويحق للمجلس تفويض بعض من صلاحياته إلى لجان المجلس ولجان خاصة في الشركة. ويتم تشكيل تلك اللجان الخاصة بهدف إجراء عمليات محددة، وتمارس عملها وفقاً لتعليمات منصوص عليها. أيضاً وفقاً لدليل صلاحيات الشركة، يحدد المجلس الصلاحيات التي يفوضها للإدارة التنفيذية، واجراءات اتخاذ القرار كما يحدد الموضوعات التي يحتفظ بصلاحية البت فيها. وفي جميع الأحوال، يبقى المجلس مسؤولاً عن جميع الصلاحيات أو السلطات التي فوضها وعن أعمال تلك اللجان.

يؤدي المجلس وظائفه ومهامه ويتحمل مسؤوليته وفقاً لبنود المادة رقم (9) من نظام الحوكمة الصادر عن الهيئة والتي من بينها أنه لا يجوز للمجلس إبرام عقود القروض التي تجاوز آجالها ثلاث سنوات، أو بيع عقارات الشركة أو رهنها أو إبراء مديني الشركة من التزاماتهم الا إذا كان مصرحا له بذلك في نظام الشركة، وهو ما تم النص عليه بالنظام الأساسي للشركة. من ناحية أخرى تم التضمين باللوائح الداخلية للشركة والتي من بينها ميثاق المجلس أن على المجلس ضمان التزام الشركة بنظامها الأساسي والقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك لوائح هيئة قطر للأسواق المالية، أيضاً بعدم جواز قيام المجلس بأية إجراءات أو معاملات لا تتوافق مع القوانين واللوائح ذات الصلة ووجوب الموافقة عليها من قبل السلطات المختصة والتي من بينها الجمعية العامة للشركة.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، فإن كافة أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين بالتضامن والانفراد عن أي عمل احتيالي أو سوء استخدام الصلاحيات أو الأخطاء الناجمة عن الإهمال في الإدارة أو مخالفات النظام الأساسي أو القانون.

4-3 رئيس مجلس إدارة الشركة

رئيس مجلس إدارة الشركة مسؤولاً عن حسن سير عمل مجلس الإدارة وإدارة الشركة بطريقة مناسبة وفعالة، بما في ذلك حصول أعضاء مجلس الإدارة على المعلومات الكاملة والصحيحة في الوقت المناسب. ولقد تم إعداد التوصيف الوظيفي (مهام ومسؤوليات) لرئيس مجلس الإدارة ضمن إطار الحوكمة للشركة بحيث يشتمل على المهام بشكل تفصيلي سواء كانت استراتيجية أو تشغيلية أو إدارية، وبحيث أن تتوافق هذه المهام مع الهدف الأساسي للمنصب الوظيفي، ألا وهو توفير التوجيه الاستراتيجي للشركة وحماية حقوق المساهمين وتحقيق الشركة لرؤيتها وأهدافها الاستراتيجية بشكل مربح ومستدام.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يمثل رئيس مجلس الادارة الشركة قبل الغير، أيضا يحل نائب رئيس مجلس الادارة محل الرئيس عند غيابه.

هذا، وفي إطار توفيق الشركة لأوضاعها بما يتفق مع أحكام قانون الشركات التجارية وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021، قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 3/3/2022، بتعديل المادة رقم 42 من النظام الأساسي لها «دور رئيس أو نائب رئيس مجلس الإدارة»، والذي مفاده أن رئيس مجلس الإدارة يمثل الشركة قبل الغير وأمام القضاء ويعتبر توقيعه على أنه موافقة من مجلس الإدارة على أي تعامل يتعلق هذا التوقيع به. وعليه أن يُنفذ قرارات المجلس وأن يتقيد بتوصياته، ويجوز له أن يُفوض غيره من أعضاء مجلس الإدارة أو أحد أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في بعض صلاحياته، ويجب أن يكون التفويض مُحدد المدة والموضوع. يحل نائب رئيس مجلس الإدارة محل الرئيس عند غيابه. يترأس اجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العامة الرئيس أو نائب الرئيس في حالة غياب الرئيس، أو في حالة غياب الاثنين أي عضو مجلس إدارة يعينه أعضاء مجلس الإدارة رئيساً.

رئيس مجلس إدارة الشركة ليس عضواً في أيّ من لجان المجلس المنصوص عليها في نظام الحوكمة، إلا أنه يشغل منصب العضو المنتدب للشركة (على غير ما ورد بالمادة رقم (7) من نظام الحوكمة) أخذاً في الاعتبار أن شركة صناعات قطر هي الشركة الأم لمجموعة من الشركات التي تعمل في مجالات مختلفة، وبالتالي فإن طبيعة الأعمال على مستوى الشركة لا تتضمن أية أعمال تنفيذية، الأمر الذي تنتفي معه الأسباب التي تدعو إلى الفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة. وعلى الرغم من ذلك، فإنه يتم الأخذ في الاعتبار الغرض الأساسي من حظر الجمع بين المنصبين على النحو التالي:

- ألا يكون لشخص واحد في الشركة السلطة المطلقة أو التأثير في اتخاذ القرارات وذلك عند إعداد دليل صلاحيات وإجراءات الشركة واللوائح ذات الصلة.
- تشكيل لجان تابعة للمجلس ولجان خاصة لا يشغل رئيس مجلس الإدارة سواء بصفته رئيساً لمجلس الإدارة أو عضواً منتدباً أي عضوية في أي منها. مع ضمان وضع دليل صلاحيات واختصاصات للجان يكفل عملها بصورة فعالة، ملاءمة عضويتها وتوافق صلاحياتها واختصاصاتها مع الممارسات المثلى للحوكمة.
- الفصل فيما بين مهام ومسؤوليات كل من رئيس مجلس إدارة الشركة وبقية أعضاء مجلس الإدارة، وكذلك أعضاء الإدارة التنفيذية للشركة.

5-3 أعضاء مجلس الإدارة

يلتزم أعضاء مجلس إدارة الشركة ببذل العناية اللازمة واستغلال مهاراتهم وخبراتهم المتنوعة في إدارة الشركة والتقيد باللوائح والقوانين ذات الصلة، بما فيها ميثاق مجلس الإدارة وميثاق السلوك المهني والعمل وفقاً للمبادئ الأخلاقية المتمثلة في النزاهة والاحترام والموضوعية والمساءلة والتميز والاستدامة والسرية بما يضمن معه إعلاء مصلحة الشركة والمساهمين وسائر أصحاب المصالح وتقديمها على المصلحة الشخصية. يلتزم الأعضاء وفقاً للنظام الأساسي للشركة وسياسة تعارض المصالح بالإفصاح عن أية علاقات مالية وتجارية والدعاوى القضائية التي قد تؤثر سلباً على القيام بالمهام والوظائف الموكلة إليهم.

6-3 اجتماعات مجلس الإدارة

ينعقد مجلس الإدارة لتسيير أعمال الشركة ويقوم بتنظيم اجتماعاته بأي شكل آخر كما يراه مناسباً. وفقاً لأحكام المادة رقم (31 - 1) من النظام الأساسي للشركة، يعقد مجلس الادارة ستة (6) اجتماعات على الأقل خلال السنة المالية للشركة، ولا يجوز أن تنقضي ثلاثة (3) أشهر دون عقد اجتماع للمجلس. أيضاً نصاب اجتماع مجلس الادارة لا يكون صحيحاً إلا بحضور أغلبية أعضاء مجلس الادارة، على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائب الرئيس. ووفقاً للنظام الأساسي المحدث للشركة، فقد تم استيفاء الحد الأدنى لعدد مرات انعقاد مجلس الإدارة (6 اجتماعات) خلال عام 2024.

يُدعى المجلس - وفقاً لميثاق المجلس وكذلك النظام الأساسي للشركة - إلى الاجتماع بناءً على طلب رئيس مجلس الإدارة أو نائب الرئيس في غياب الرئيس أو من أي عضوين في المجلس أو من أي عضو مجلس إدارة مخول من قِبَل رئيس مجلس الإدارة. وتُقدم الدعوات وجدول الأعمال إلى الأعضاء قبل أسبوع على الأقل من تاريخ عقد الاجتماع. وفي حال توجيه الدعوة خلال فترة تقل عن (7) أيام، يعتبر اجتماع مجلس الادارة أنه قد تم عقده بشكل صحيح في حال عدم الاعتراض من قبل أي من الأعضاء ووافق على الحضور.

هذا، وقد قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 3/3/2022، بتعديل المادة رقم 36 من النظام الأساسي لها «الموضوعات غير المدرجة على جدول الأعمال»، والذي مفاده أنه لا يجوز اقتراح قرار على مجلس الإدارة في أي اجتماع ما لم يكن الموضوع مدرج على جدول أعمال هذا الاجتماع أو يوافق عضوين في مجلس الإدارة على الأقل (أو من ينوب عن هذين العضوين) على طلب إضافة بند أو أكثر الى جدول الأعمال من أي من أعضاء مجلس الإدارة.

وطبقا للنظام الأساسي للشركة، يجوز للعضو الغائب أن ينيب عنه كتابة أحد أعضاء المجلس لتمثيله في الحضور والتصويت، على أنه لا يجوز أن يمثل العضو الواحد أكثر من عضو مجلس إدارة. وفي حال تغيب عضو مجلس الإدارة عن حضور ثلاث اجتماعات متتالية، أو أربع اجتماعات غير متتالية دون عذر يقبله المجلس اعُتبر المنصب شاغراً.

وحرصاً على ضمان مشاركة كافة أعضاء مجلس الإدارة في اجتماعاته، يحق لعضو مجلس الإدارة المشاركة في اجتماع المجلس بأي وسيلة مؤمنة من وسائل التقنية الحديثة المتعارف عليها، تُمكن المُشارك من الاستماع والمشاركة الفعالة في أعمال المجلس وإصدار القرارات. ويعتبر العضو المشارك بتلك الطريقة حاضراً شخصياً في الاجتماع ويجب اعتباره ضمن النصاب ويحق له التصويت.

7-3 قرارات المجلس

طبقاً للنظام الأساسي ولوائح الشركة، تصدر قرارات المجلس بالأغلبية البسيطة لأعضاء مجلس الادارة الحاضرين الذين يحق لهم التصويت في الاجتماع المعني ويكون لكل عضو حاضر صوت واحد. وعند تساوي الأصوات يُرجح الجانب الذي منه رئيس الاجتماع، ويُحرر محضر لكل اجتماع، يحدد فيه أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين، ويبين ما دار بالاجتماع، ويوقع من رئيس الاجتماع وكافة الأعضاء الحاضرين وأمين السر، وللعضو الذي لم يوافق على أي قرار اتخذه المجلس أن يثبت اعتراضه في محضر الاجتماع.

فيما يتعلق بإصدار القرارات الخطية بالتمرير، يجوز للمجلس، في حالة الضرورة ولدواعي الاستعجال، إصدار قرارات خطية بالتمرير بشرط تحقق الموافقة كتابة على تلك القرارات من جميع أعضائه، ويعتبر القرار نافذاً وفعالاً لكافة الأغراض كما لو كان قرار تم اعتماده في اجتماع لمجلس الإدارة. وفي جميع الأحوال، يجب أن يعرض القرار الخطي في الاجتماع التالي للمجلس، لتضمينه بمحضر الاجتماع.

8-3 أمين سر المجلس

طبقاً للنظام الأساسي للشركة، يصدر مجلس الإدارة أو المساهم الخاص قراراً بتسمية أمين سر المجلس للفترة ووفق الشروط التي يقررها، ويجوز له أن يلغي هذا التعيين. ويقرر مجلس الإدارة مهام أمين السر وحدود صلاحياته بالإضافة إلى تحديد أتعابه السنوية.

تم إدراج نطاق مهام أمين سر المجلس تفصيلياً ضمن التوصيف الوظيفي الخاص به في إطار حوكمة الشركة والتي تتوافق مع الهدف الأساسي للمنصب الوظيفي من حيث تقديم كافة الخدمات الإدارية الشاملة والدعم لأعضاء المجلس وضمان سريتها، مع تأكده من حفظ وثائق المجلس والتنسيق فيما بين الأعضاء بالشكل والوقت المناسبين.

وتتضمن مهامه – وفقاً لميثاق المجلس والتوصيف الوظيفي للمنصب – الترتيب اللوجيستي لاجتماعات المجلس، تحرير وقيد محاضر اجتماعات المجلس وقراراته، ضمان الحفظ الآمن لوثائق المجلس ومحاضر اجتماعاته وقراراته وتقاريره ومكاتباته، توزيع جدول أعمال اجتماعات المجلس ودعوات الحضور والوثائق اللازمة الأخرى، التنسيق الكامل فيما بين أعضاء مجلس الإدارة وبين المجلس وأصحاب المصالح ذات الصلة، تمكين الأعضاء من الوصول السريع الى جميع وثائق ومستندات الشركة وكذلك المعلومات والبيانات الخاصة بها. كذلك، حفظ النماذج الرسمية والمراسلات والوثائق الرسمية وقوائم بأسماء أعضاء مجلس الإدارة وعضويتهم واستيفاء المتطلبات الرسمية الأخرى. وينهض أمين السر أيضاً بمسؤولية تزويد أعضاء مجلس الإدارة الجدد بمواد التهيئة المبدئية وجدولة الجلسات التعريفية.

ويتمتع أمين سر المجلس الحالي بخبرة تتعدى 18 عاماً في المجال القانوني، هذا فضلاً عن خبرته الممتدة في تولي شؤون شركة عامة مدرجة أسهمها في السوق المالية.

يجوز لأمين السر وفقاً لما يراه مناسباً وبعد موافقة الرئيس تفويض نائب له بأي من واجباته أو صلاحياته أو سلطاته التقديرية، ولا يحق للنائب تفويضها إلى شخص آخر.

9-3 لجان المجلس

وفقاً لتطبيقات الحوكمة، قام مجلس الإدارة بتشكيل بعض اللجان المنبثقة عنه، وكذلك بعض اللجان الخاصة وتفويضها بعض الصلاحيات لإجراء عمليات محددة وبغرض تسيير نشاط الشركة مع بقاء المجلس مسؤولاً عن جميع الصلاحيات أو السلطات التي فوضها. كما أن رئيس مجلس إدارة الشركة ليس عضواً في أي من لجان المجلس المشكلة أو اللجان الخاصة، كما يقوم المجلس بمراجعة وتقييم أعمال اللجان بشكل سنوي. فيما يلي بيان بوضع الشركة تجاه تشكيل اللجان المنبثقة عن المجلس:

1-9-3 لجنة التدقيق

قامت الشركة بتشكيل لجنة التدقيق بموجب قرار مجلس إدارة الشركة رقم (7) باجتماعه الرابع لعام 2011. التشكيل الحالي بموجب القرارين رقم (3) لعام 2018، ورقم (1) لعام 2024. تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء برئاسة أحد أعضاء مجلس الإدارة وعضوية اثنين ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة اللازمة لتأدية مهامهم بصورة فعالة وممارسة اختصاصات اللجنة، أخذاً في الاعتبار أن رئيس لجنة التدقيق لا يتولى رئاسة لجنة أخرى، ولا يشغل عضوية أي لجان أخرى.

وطبقاً لتعريف العضو المستقل المدرج في نظام الحوكمة، لا يتضمن تشكيل لجنة التدقيق أعضاء مستقلين (على غير ما ورد بالمادة رقم (18) من نظام الحوكمة) نظراً لكونهم أعضاء مجلس إدارة معينين من قِبَل المساهم الخاص الرئيسي (بنسبة 51%)، إلا أن الأعضاء الحاليين لم يسبق لأي منهم الاشتراك في التدقيق الخارجي لحسابات الشركة خلال السنتين السابقتين على عضوية اللجنة سواء بطريق مباشر أو غير مباشر.

تم إعداد دليل اختصاصات لجنة التدقيق ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، والذي تم إعداده وفقاً لنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، وكذلك أفضل معايير الحوكمة المتعارف عليها. ويتضمن نطاق مهامها النواحي المالية والتدقيق الداخلي والخارجي والضوابط الرقابية والامتثال وإدارة المخاطر وأي نواحي أخرى مرتبطة باختصاصات اللجنة.

تقوم اللجنة برفع تقاريرها بشكل دوري إلى مجلس الإدارة بالموضوعات التي تمت دراستها من قِبَل اللجنة، وتوصياتها في ذلك الصدد خاصة فيما يتعلق بمراجعة واعتماد البيانات المالية الربعية والنصف سنوية والسنوية، وكذلك تقارير التدقيق الداخلي والخارجي ونظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.

على مستوى 2024، فقد قامت اللجنة من خلال اجتماعاتها بدراسة العديد من الموضوعات، وتم الآتي:

1. اعتماد تقرير المدقق الخارجي (Deloitte) بشأن البيانات المالية المستقلة والمُوحدة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023.
2. مراجعة البيانات المالية المستقلة والمُوحدة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.
3. المصادقة على تعيين المدقق الخارجي (KPMG) للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 وتحديد أتعابه.
4. المصادقة على تقرير حوكمة الشركة لعام 2023.
5. مراجعة البيانات المالية المُوحدة للفترة المالية المنتهية في 31 مارس 2024 والمصادقة عليها.
6. مراجعة البيانات المالية المُوحدة للفترة المالية المنتهية في 30 يونيو 2024 والمصادقة عليها.
7. مراجعة البيانات المالية المُوحدة للفترة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2024 والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.
8. مراجعة الجدول الزمني لأنشطة لجنة التدقيق الخاصة بإقفال العام المالي المنتهي في 31/12/2024.
9. إجراء التقييم الذاتي السنوي لأداء اللجنة.
10. مراجعة واعتماد المنهج المقترح بشأن أنشطة التدقيق الداخلي.
11. مراجعة مقترح تولي إدارة التدقيق الداخلي بقطر للطاقة لمهام وانشطة التدقيق الداخلي الخاصة بالشركة بما في ذلك مهام تدقيق المساهمين على الشركات التابعة.
12. مراجعة مستجدات أنشطة التدقيق الداخلي لشركات المجموعة بما فيها عمليات التدقيق لعام 2024، ومقترح خطة التدقيق الداخلي لعام 2025.
13. المصادقة على تعيين المدقق الخارجي (KPMG) للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 وتحديد أتعابه.

وطبقاً لدليل اختصاصات اللجنة، لا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا بحضور رئيس اللجنة وبأغلبية أعضائها، ويحرر محضر لكل اجتماع يتم توقيعه من كافة الأعضاء الحاضرين والممثلين في الاجتماع. وفقاً لدليل اختصاصات اللجنة المُعدل، تعقد اللجنة ستة (6) اجتماعات على الأقل خلال السنة المالية، وخلال عام 2024 فقد تم استيفاء الحد الأدنى (6 اجتماعات) لعدد مرات انعقاد لجنة التدقيق.

تضم اللجنة حالياً ثلاثة أعضاء التالي بيانهم:

اسم العضو	المهام
السيد/ عبدالعزيز محمد المناعي	رئيساً
السيد/ عبدالله أحمد الحسيني	عضواً
السيد/ بدر مبارك آل خليفة	عضواً

كافة أعضاء اللجنة من أعضاء مجلس إدارة الشركة ما عدا السيد/ بدر مبارك آل خليفة، والذي يشغل مدير إدارة التدقيق الداخلي بقطر للطاقة، ويتمتع بالخبرة المتميزة والدراية التامة اللازمة لتأدية مهامه وممارسة اختصاصات اللجنة بصورة فعالة.

2-9-3 لجنة المكافآت

قامت الشركة بتشكيل لجنة المكافآت بموجب قرار مجلس إدارة الشركة رقم (1) لعام 2018، والتشكيل الحالي بموجب قرار مجلس إدارة الشركة رقم (4) لعام 2022. تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء برئاسة أحد أعضاء مجلس الإدارة وعضوية اثنين ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة اللازمة لتأدية مهامهم بصورة فعالة وممارسة اختصاصات اللجنة، أخذاً في الاعتبار أن رئيس لجنة المكافآت لا يتولى رئاسة لجنة أخرى من لجان المجلس، كما لا يمثل رئيس لجنة التدقيق عضواً بها.

تم إعداد دليل اختصاصات لجنة المكافآت وفقاً لنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة وكذلك أفضل معايير الحوكمة المتعارف عليها. يتضمن نطاق مهامها تحديد السياسة العامة لمنح المكافآت في الشركة سنوياً أخذاً في الاعتبار متطلبات الجهات الرقابية ذات الصلة، حيث تقوم اللجنة بتحديد أسس منح المكافآت والبدلات لأعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية العليا وكذلك تقديم مقترحات بشأن مكافآت مجلس إدارة الشركات التابعة/ المشاريع المشتركة.

تأخذ اللجنة بعين الاعتبار مسؤوليات ونطاق مهام أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا وكذلك أداء الشركة، أيضا المقارنة مع أفضل الممارسات المتبعة من قِبَل الشركات المثيلة والمدرجة ببورصة قطر عند تحديد المكافآت المقترحة. كما تقوم اللجنة بمراجعة التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة والذي يتضمن تحليلاً شاملاً لأداء المجلس والاقتراحات ذات الصلة، أخذاً في الاعتبار العديد من العوامل التي يجب أن تتماشى مع مصلحة مساهمي الشركة على المدى الطويل وتلبي توقعاتهم، ثم تقوم اللجنة برفع تقاريرها إلى مجلس الإدارة بالموضوعات التي تمت دراستها من قبل اللجنة، وتوصياتها في ذلك الصدد.

على مستوى 2024، فقد عقدت اللجنة اجتماع واحد بتاريخ 4/2/2024 وقامت خلاله بدراسة العديد من الموضوعات، وتم الآتي:

1. مراجعة التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2023، حيث قام أعضاء مجلس الإدارة بإجراء تقييمات إيجابية على مستويات مختلفة مثل الاستقلالية، والموضوعية، والمعرفة والخبرة، والعمل الجماعي، والقيادة، والأهداف، والمساهمات، والمشاركة والمدخلات، كما تم مناقشة عدة اقتراحات والتي من شأنها تعزيز أداء المجلس.
2. اقتراح مكافآت أعضاء مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2023م.
3. مراجعة مبالغ المكافآت المقترحة لأعضاء مجالس إدارات الشركات التابعة/ المشاريع المشتركة، أخذاً في الاعتبار تحديدها بناء على مستويات الأداء المالي والتشغيلي للشركات وبما يمكن معه الوصول الى تقدير عادل بشأن المكافآت المقترحة لأي منها وتزامن منهجيتها.

وطبقا لدليل اختصاصات اللجنة، لا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا بحضور رئيس اللجنة وبأغلبية أعضائها، ويحرر محضر لكل اجتماع يتم توقيعه من كافة الأعضاء الحاضرين والممثلين في الاجتماع. وفقاً لدليل اختصاصات اللجنة، تنعقد اللجنة كلما تطلب الأمر، الا انها يجب ان تنعقد قبل اجتماع مجلس ادارة الشركة الخاص بمناقشة البيانات المالية الختامية لرفع التوصية الخاصة بالمكافآت المقترحة لأعضاء مجلس الادارة للعرض على اجتماع الجمعية العامة للموافقة.

مكافآت مجلس الإدارة

قامت الشركة بإعداد سياسة لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتقوم بمراجعتها بشكل دوري. وتأخذ هذه السياسة في اعتبارها جزءاً ثابتاً مقابل عضوية مجلس الادارة وحضور جلسات مجلس الإدارة، وجزءاً متغيراً «مكافأة» يرتبط بالأداء العام للشركة ومدى تحقيقها للأهداف الموضوعة على المدى المتوسط وطويل الأجل، على ألا يتجاوز اجمالي الجزءين - في جميع الأحوال - الحد الأقصى «السقف» المنصوص عليه بالسياسة والمقرر من قبل قطر للطاقة، كما تم إدراج المبادئ الأساسية لها ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة. وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يتم اعتماد المكافآت المقترحة لأعضاء مجلس إدارة الشركة من قبل الجمعية العامة للشركة.

هذا، وفي إطار توفيق الشركة لأوضاعها بما يتفق مع أحكام قانون الشركات التجارية وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021، قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 3/3/2022، بتعديل المادة رقم 45 من النظام الأساسي لها « مكافآت أعضاء مجلس الإدارة «، والذي مفاده أن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، يتم تحديدها وفقاً للقانون واللوائح المعمول بها ويتم إقرارها بموجب قرار من الجمعية العامة. ويجوز حصول أعضاء مجلس الإدارة على مبلغ مقطوع في حالة عدم تحقيق الشركة أرباحاً، رهناً بموافقة الجمعية العامة للشركة.

تلتزم الشركة في سياستها بالحدود المنصوص عليها بالمادة رقم (119) من قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم 11 لسنة 2015، وكذلك ما ورد بكتاب الهيئة المؤرخ في 11/6/2023 بشأن طريقة تحديد مكافآت أعضاء مجلس الادارة حيث لا تزيد نسبة تلك المكافآت على (5%) من الربح الصافي بعد خصم الاحتياطيات والاستقطاعات القانونية وتوزيع ربح لا

يقل عن (5%) من رأس مال الشركة المدفوع على المساهمين.

مكافآت الإدارة العليا

كافة المهام المالية والإدارية وغيرها من مهام المكتب الرئيسي يتم توفيرها من قِبَل قطر للطاقة من خلال مواردها البشرية بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة مع الشركة. وبناء عليه، فإن العضو المنتدب باعتباره الإدارة التنفيذية العليا لشركة صناعات قطر فيتم تحديد واعتماد راتبه من قِبَل مجلس إدارة الشركة.

تضم اللجنة حالياً ثلاثة أعضاء، وتم الاجتماع بتاريخ 4/2/2024م للنظر في المكافآت المقترحة لأعضاء مجلس الإدارة عن العام المالي المنتهي في 31/12/2023م، وهو ما تمت التوصية به وإقراره من قبل اجتماع الجمعية العامة لشركة صناعات قطر والتي عُقدت بتاريخ 6/3/2024م وذلك بإجمالي مبلغ 8،750،000 ريال قطري لكافة أعضاء مجلس الإدارة. أما فيما يتعلق باللجان التابعة لمجلس الادارة فلا يتم صرف أية مكافآت أو بدلات مقابل عضويتها أو حضور جلساتها.

وفيما يلي بيان التشكيل الحالي للجنة:

اسم العضو	المهام
السيد/ عبدالله أحمد الحسيني	رئيساً
السيد/ عبد الرحمن السويدي	عضواً
السيد/ عبدالله يعقوب الحاي	عضواً

كافة أعضاء اللجنة من أعضاء مجلس إدارة الشركة ما عدا السيد/عبدالله يعقوب الحاي، والذي يشغل منصب مدير إدارة شؤون الشركات المخصخصة بقطر للطاقة، ويتمتع بالخبرة الكافية والدراية التامة اللازمة لتأدية مهامه وممارسة اختصاصات اللجنة بصورة فعالة.

3-9-3 لجنة الترشيحات

لم تُشكل لجنة ترشيحات على مستوى الشركة (على غير ما ورد بالمادة رقم (18) من نظام الحوكمة) حيث إن مجلس إدارة شركة صناعات قطر يتشكل وفقاً لنظامها الأساسي من عدد ثمانية (8) أعضاء، يتم تعيين سبعة (7) أعضاء منهم من قِبَل المساهم الخاص من بينهم رئيس المجلس ونائب الرئيس، بينما يتم تعيين عضو واحد (1) من قِبَل الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية. يحق للمساهم الخاص «قطر للطاقة» أن يعين الأعضاء السبعة بحكم ما سبق ايضاحه من خصوصية تأسيس ونشاط الشركة (بالبند رقم 1-3 من هذا التقرير).

10-3 تقييم أداء المجلس

يُجري مجلس الإدارة سنوياً عملية تقييم ذاتي لأدائه وأداء جميع اللجان لضمان وجود مجلس إدارة كفء وفعال، وضمان وفاء أعضائه بالتزاماتهم فضلاً عن توفير أقصى حد ممكن من الإنتاجية وتبادل الخبرات. ويتم التقييم أخذاً في الاعتبار العديد من العوامل التي يجب أن تتماشى مع مصلحة مساهمي الشركة على المدى الطويل وتلبي توقعاتهم وهي:

1. الاستقلالية والحيادية في طرح الآراء والأفكار مع الابتعاد عن تضارب المصالح.
2. المعرفة والخبرة التي يتمتع بها الأعضاء ومدى توائمها مع نشاط الشركة.
3. الالتزام والمشاركات والعمل الجماعي في المجلس ولجانه التابعة.
4. دور المجلس ومدى تحقيقه للأهداف الموضوعة بما في ذلك نتائج الأعمال وتحقيق إستراتيجية الشركة.
5. التعامل فيما بين المجلس من ناحية ولجانه التابعة والإدارة التنفيذية للشركة من ناحية أخرى.
6. آليات اتخاذ القرار ومدى دقة وكفاية المعلومات اللازمة.
7. تقديم آراء ومقترحات وتوصيات بناءة وأفكار مستقبلية لمصلحة الشركة.

قامت لجنة المكافآت باجتماعها الأول لعام 2024 المنعقد بتاريخ 4/2/2024 بمراجعة التقييمات الذاتية لأعضاء المجلس عن العام المالي المنتهي في 31/12/2023، حيث قام أعضاء مجلس الإدارة بإجراء تقييمات إيجابية على مستويات مختلفة، مثل الاستقلالية، والموضوعية، والمعرفة والخبرة، والعمل الجماعي، والقيادة، والأهداف، والمساهمات، والمشاركة،

والمدخلات. كما تم مناقشة عدة اقتراحات والتي من شأنها تعزيز أداء المجلس على مستوى الأهداف الاستراتيجية مثل الاستدامة، التميز التشغيلي، كفاءة الهيكل التشغيلي وغيرها. ثم تم رفع نتائج التقييم الى مجلس ادارة الشركة الأول لعام 2024 المنعقد بتاريخ 8/2/2024.

من المقرر أن تراجع لجنة المكافآت في اجتماعها الأول لعام 2025 التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة عن عام 2024، وسترفع توصياتها في هذا الشأن ضمن تقريرها الى اجتماع مجلس الإدارة.

خلال عام 2024، فإن مجلس الإدارة قام بالمهام الموكلة إليه واتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال الشركة ضمن الصلاحيات المخول له القيام بها والمنصوص عليها في لوائح الشركة، لا توجد أية تظلمات أو شكاوى من قبل أعضاء المجلس، وأية مقترحات يتم مناقشتها خلال اجتماعات مجلس الادارة ومن ثم يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة ذات الصلة سواء كانت تصحيحية أو تعزيزية. مجلس الإدارة راضٍ عن فاعلية وكفاءة المجلس والادارة التنفيذية العليا في القيام بالالتزامات والمهام كما هي منصوص عليها.

4. أعمال الرقابة بالشركة

يتمثل الهدف الأساسي لإجراءات الرقابة الداخلية للشركة في ضمان إجراء أعمالها بشكل منظم وفعال قدر الإمكان، بما في ذلك الالتزام بسياسات الإدارة، وحماية الأصول، ومنع وكشف الاحتيال والخطأ، والتأكد من مدى دقة السجلات المالية للشركة والاعتماد عليها، فضلاً عن تحديد المخاطر ذات الصلة وتقييمها، والعمل على إدارتها. وفي سبيل ذلك، قامت الشركة بإعداد نظام رقابة داخلي يتضمن وضع الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية والسياسات والإجراءات التشغيلية المتعلقة بإدارة المخاطر، والتدقيق الداخلي والخارجي، ورقابة التزام الشركة بالضوابط واللوائح ذات الصلة. ثم يتم وضع معايير واضحة للرقابة الذاتية والمسؤولية والمساءلة في أقسام الشركة كلها.

يتم وضع وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية من قبل الإدارة التنفيذية، والاشراف عليه من قبل لجنة التدقيق ومجلس الإدارة لمناقشة الملاحظات المتعلقة بالرقابة الداخلية. ويقوم المدقق الداخلي بإصدار تقاريره في هذا الصدد بشكل دوري.

وفي إطار حرص الشركة على تطبيق أفضل المعايير في إعداد نظم الرقابة الداخلية، ووفقاً لقرار لجنة التدقيق التابعة لمجلس إدارة الشركة، سبق إجراء دراسة مقارنة (Benchmark Study) بين عناصر نظام الرقابة الداخلي للشركة والإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن كوسو (2013) لتطبيقه كإطار مرجعي. ويشمل الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن كوسو (2013) مكونات مترابطة فيما بينها، هي البيئة الرقابية وتقييم المخاطر وأنشطة الرقابة والمعلومات والاتصالات والرصد.

وتعد الرقابة الداخلية جزءاً لا يتجزأ من حوكمة الشركة، والتي تشمل مجلس الإدارة ولجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والموظفين على كل المستويات التنظيمية. وتتضمن أساليب وعمليات من أجل:

1. حماية أصول الشركة.
2. ضمان موثوقية وصحة التقارير المالية.
3. ضمان الامتثال للتشريعات المعمول بها والمبادئ التوجيهية.
4. ضمان تحقيق الأهداف والتحسين المستمر للفاعلية التشغيلية.

إن الهدف الخاص عند إعداد التقارير المالية للشركة هو أن تكون متوافقة مع أعلى المعايير المهنية وأن تكون كاملة وعادلة ودقيقة ومفهومة.

إضافة إلى ذلك، فإن وجود إطار مرجعي مثل كوسو (COSO) سيمكن الإدارة من إنشاء نظام رقابة داخلية والمحافظة عليه، وبما يتسنى معه لمدقق حسابات الشركة من الرجوع إليه كإطار مرجعي للقيام بالمهام والمسؤوليات الموكل بها وفقاً للمادة (24) من نظام الحوكمة الصادر عن مجلس إدارة الهيئة بموجب القرار رقم (5) لسنة 2016، خاصة فيما يتعلق بتقييم مدى ملاءمة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها في الشركة.

ولضمان الامتثال لأحكام المادة رقم (4) من نظام الحوكمة، يتعين على الشركة ما يلي:

1. وضع ضوابط داخلية كافية وفعالة لإعداد التقارير المالية والمحافظة عليها للتخفيف من حدة مخاطر الأخطاء المؤثرة.
2. تقييم وتقدير مدى كفاية وفاعلية الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للتخفيف من حدة مخاطر الأخطاء المؤثرة.

وفي سبيل هذا الغرض، تم تقييم إطار الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للشركة «ICoFR» استناداً إلى البيانات

المالية المستقلة للشركة لعام 2023. وقد اتبع نهجاً تنازلياً في تصميم الإطار واختباره، حيث يتم البدء على مستوى البيانات المالية وبفهم لكافة المخاطر الخاصة بالضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية.

وقد تم تقييم المخاطر لأنشطة الأعمال استناداً إلى البيانات المالية المستقلة للشركة لعام 2023. وتضمن تقييم المخاطر تطبيق مستوى التأثير «Materiality» على البيانات المالية المستقلة للشركة لعام 2023 (أخذاً في الاعتبار العوامل النوعية والكمية) استناداً إلى مدخلات المدقق الخارجي وأفضل الممارسات من أجل تحديد الحسابات والإفصاحات الهامة وتأكيداتها ذات الصلة وأنشطة الأعمال المطبقة داخل الشركة بهدف تحديد الضوابط والتقييم والاختبار.

ويوجه هذا النهج الانتباه إلى الحسابات والإفصاحات والتأكيدات التي تشير بصورة منطقية لاحتمالية وجود أخطاء مؤثرة في البيانات المالية والإفصاحات ذات الصلة. ثم يتم فهم المخاطر في عمليات الشركة ذات الصلة بالحسابات الهامة التي تم تحديدها والإفصاحات والتأكيدات استناداً إلى تقييم المخاطر ثم اختبار تلك الضوابط التي تتناول بشكل كافٍ المخاطر المُقَدَّرَة للأخطاء في كل تأكيد ذي صلة. ويمكن شرح تلك العملية بالتفاصيل على النحو التالي:

تقييم المخاطر:

1. تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المؤثرة في البيانات المالية.
2. تحديد مستوى التأثير «Materiality level» (أخذاً في الاعتبار العوامل النوعية والكمية) ومدخلات التدقيق الخارجي والعوامل الأخرى ذات الصلة بتحديد أوجه الضعف المؤثرة.
3. تحديد فئات المعاملات وأرصدة الحسابات الهامة والإفصاحات وتأكيداتها ذات الصلة وأنشطة الأعمال المطبقة استناداً إلى مستوى التأثير المحدد. وتتضمن تأكيدات البيانات المالية الوجود أو الحدوث، والاكتمال، والتقييم أوالتخصيص، والحقوق والالتزامات، والإفصاحات.

عملية التتبع:

عقب إجراء عملية تقييم المخاطر، يتم تحديد الضوابط الداخلية المعنية التي تخفف من حدة الأخطاء الجوهرية في أنشطة الأعمال المطبقة من خلال عمليات التتبع، وذلك بمراجعة السياسات والإجراءات المتبعة ومناقشة الإدارة ومسؤولي العمليات وفهم خط سير المعاملات.

وتصنف هذه الضوابط كالتالي:

1. الضوابط على مستوى الكيان – متوفرة في الشركة وتتضمن تدابير من قِبَل الإدارة لإعداد الموظفين لإدارة المخاطر بصور كافية من خلال رفع مستوى الوعي وتوفير المعرفة والأدوات الملاءمة وصقل المهارات.
2. الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات – تلك الضوابط على الأنظمة والبنية التحتية العامة لتكنولوجيا المعلومات بالشركة.
3. ضوابط أنشطة الأعمال – يدوية وآلية وهي جزء لا يتجزأ من أنشطة الأعمال المطبقة على المعاملات المالية. وقد تتغير هذه الضوابط بمرور الوقت نتيجة التغييرات في أنشطة أعمال الشركة.

تتضمن هذه العملية تتبع المعاملة بدءاً من إنشائها ومرورها بعمليات الشركة، بما في ذلك أنظمة المعلومات، إلى أن يتم تقييدها في السجلات المالية للشركة، باستخدام نفس الإجراءات وتكنولوجيا المعلومات التي يستخدمها موظفو الشركة.

وعادة ما تتضمن عملية التتبع مجموعة من الاستفسارات والرصد والتفتيش على المستندات ذات الصلة.

اختبار الضوابط الداخلية

بعد تقييم المخاطر وتحديد الضوابط، يتم إجراء اختبارات الضوابط على كل ضابط من الضوابط المحددة لتقييم ما إن كان قد تم تصميمه بالشكل الكافي وأنه يعمل بشكل فعال أم غير ذلك. ويتضمن اختبار الضوابط ثلاثة مكونات: اختبار فاعلية التصميم واختبار فاعلية التشغيل والرصد المستمر.

اختبار الضوابط - اختبار فاعلية التصميم:

يشمل اختبار فاعلية تصميم الضوابط تحديد ما إن كانت ضوابط الشركة - حال تشغيلها على النحو المنصوص عليه من قِبَل الأشخاص الذين يملكون الصلاحية والكفاءة اللازمة لأداء الضابط بشكل فعال - تلبي أهداف الشركة بشأن الرقابة، وتمنع أو تكشف بصورة فاعلة الأخطاء أو الاحتيال الذي يمكن أن يسفر عن حدوث أخطاء جوهرية في البيانات المالية، مما نستنتج معه ما إذا كان لدى الشركة نظاماً داخلياً كافياً للضوابط على إعداد التقارير المالية أم غير ذلك.

ويتضمن اختبار التصميم مزيجاً من الاستفسارات بشأن الموظفين المناسبين، ورصد عمليات الشركة، والتفتيش على المستندات ذات الصلة.

اختبار فاعلية التشغيل:

يتضمن اختبار فاعلية تشغيل الضوابط الحصول على أدلة حول ما إذا الضابط يعمل وفقاً لتصميمه خلال فترة إعداد التقارير المالية ذات الصلة. لكل ضابط يخضع لاختبار فاعلية التشغيل، فإن الدليل اللازم لاستنتاج ما إن كان الضابط فعال يعتمد على الخطر ذو الصلة بالضابط، المقيم استناداً إلى عوامل مثل طبيعة الخطأ وحجمه، والذي يهدف هذا الضابط إلى منعه، ويعتمد كذلك على تاريخ حدوث الأخطاء، ووتيرة تشغيل الضابط، وفاعلية الضوابط على مستوى الكيان، وكفاءة الموظفين الذين يقومون بتشغيل الضابط، وطبيعة الضابط، أي آلي أو يدوي.

تقييم أوجه القصور المحددة:

يحدث «القصور» في الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية عندما لا يتيح تصميم أو تشغيل أحد الضوابط للإدارة أو الموظفين في السياق المعتاد لأداء المهام الموكلة إليهم إمكانية منع الأخطاء أو اكتشافها في الوقت المناسب.

وينبغي تقييم مدى خطورة كل وجه من أوجه القصور في الضابط لتحديد ما إن كانت تعتبر- سواء بشكل مستقل أو ضمنياً - أوجه قصور أو نقاط ضعف جوهرية كما في تاريخ الميزانية العمومية.

تأخذ إدارة الشركة في الاعتبار أن القصور أو الضعف الجوهري في الضوابط الداخلية لإعداد البيانات المالية يزداد معه احتمالية أن يتعذر منع أو اكتشاف الخطأ في البيانات المالية السنوية أو المرحلية للشركة في الوقت المناسب، وهو ما يعتبر أمراً هاماً بما فيه الكفاية ليستحق اهتمام المسؤولين عن الإدارة والحوكمة.

يحدث القصور في التصميم عند: (أ) غياب ضابط ضروري لتحقيق الهدف الرقابي أو (ب) تصميم أحد الضوابط القائمة بشكل غير صحيح بمستوى لا يحقق الهدف الرقابي حتى وإن تم تشغيله وفقاً لتصميمه.

يحدث القصور في فاعلية التشغيل عندما لا يعمل أحد الضوابط المصممة بشكل صحيح وفقاً لتصميمه، أو عندما لا يمتلك الشخص الذي يقوم بتشغيل الضابط السلطة أو الكفاءة اللازمة لتشغيل الضابط بفاعلية.

المعالجة واختبارها:

تأخذ الشركة في اعتبارها معالجة أية مسائل أو أوجه قصور تتعلق بفاعلية تصميم أو تشغيل ضوابط محددة. وفور إعداد أو تصويب الضابط، ينبغي منحه وقت تشغيل كافٍ للتحقق من فاعلية تشغيله. ويتوقف مقدار الوقت اللازم لتطبيق الضابط وتشغيله بفاعلية على طبيعته ومعدل تشغيله.

وبناءً على عملية تقييم الإطار الحالي للضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للشركة واختبار التصميم وفاعلية التشغيل، ترى الإدارة أن الشركة قامت بإعداد إطار رقابة داخلي ملائم ويستوفي متطلبات الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية. إضافة إلى ذلك، ترى إدارة الشركة أن الإطار الذي تم وضعه يعتبر ملائماً ليشكل الأساس للامتثال لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية في هذا الصدد.

نبين فيما يلي العناصر الرئيسية لإطار الرقابة الداخلية المتبع في الشركة:

1-4 إدارة المخاطر

يتم العمل في ذلك الشأن بالقواعد واللوائح المعمول بها بقطر للطاقة كمقدم خدمات للشركة بناء على اتفاقية الخدمات المبرمة، إلا أن مجلس الإدارة يحرص على الحفاظ على إطار ملائم لإدارة المخاطر على مستوى الشركة، إذ أن إدارة المخاطر تشكل جزءاً أساسياً من حوكمة الشركة، وهو الأمر الذي يأمله المساهمون من مجلس الإدارة.

يأخذ هذا الإطار في اعتباره وضع عملية متكاملة لإدارة المخاطر على نحو مستمر، بدءاً من تحديد المخاطر وتقييمها وقياسها وإدارتها، وصولاً إلى رصدها على النحو التالي:

- تشمل عملية تحديد المخاطر وتقييمها تحديد وتقييم كل المخاطر التي تواجهها الشركة بالكامل والتي تم تصنيفها الى أربعة أقسام رئيسية هي: مخاطر استراتيجية، تشغيلية، مالية، وامتثال. ولكل شكل من أشكال المخاطر لابد أن تتوافر الإجراءات التي تتضمن معالجته بصورة فاعلة، هذا إضافة إلى مجموعة من المؤشرات لرصد التغيرات في هيكل المخاطر والمشهد العام لها. أيضاً تتم محاكاة عملية ظهور المخاطر في عدة سيناريوهات، وذلك لإعداد سبل العلاج الملاءمة وتقييم أثرها التراكمي على أداء الشركة.
- ثم يتم قياس المخاطر استناداً إلى الأثر واحتمالية الحدوث.

- تدار المخاطر مع احتمالية زيادة أو نقص أو بقاء مستواها بصورة تتسق مع مستوى المخاطر المحدد الذي تقبله الشركة. وتأخذ الشركة في اعتبارها أثناء المعالجة أن المخاطر لها دورة حياة، أي مراحل ما قبل وأثناء وبعد حدوث المخاطر. كما تأخذ الشركة في اعتبارها ضمان توفير الحماية وإعداد اللوائح والإجراءات التشغيلية والضوابط الرقابية التي تتماشى مع الممارسات المثلى وتكفل تقليل المخاطر ذات الصلة والتخفيف من آثارها.
- ثم يتم رصد المخاطر لضمان سرعة تحديد أية مشاكل ذات صلة ومعالجتها بالمستوى الإداري الملائم.

2-4 التدقيق

1-2-4 التدقيق الداخلي

خلال عام 2022، تم طرح مناقصة لتعيين أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة بغرض تقديم خدمات التدقيق الداخلي للشركة «كمقدم خدمات»، أيضاً التدقيق على الشركات التابعة/المشاريع المشتركة تبعاً لتعليمات لجنة التدقيق وخطة التدقيق الموضوعة. هذا، وقد صادقت اللجنة بقرارها رقم (2) لعام 2022 - بعد الاطلاع على ومراجعة الإجراءات الخاصة بطرح المناقصة واجراء التقييمات ذات الصلة - على تعيين أحد المكاتب الاستشارية واسناده مهام المدقق الداخلي للشركة لمدة خمس سنوات اعتباراً من الأول من يناير عام 2023.

الا أنه خلال عام 2024، قامت الشركة بإنهاء التعاقد مع المكتب الاستشاري والذي تم تعيينه لتقديم خدمات التدقيق الداخلي بعد النظر في مدى استيفاءه لمعايير التدقيق الداخلي وضمان التقيد بها. الأمر الذي لم يتم معه متابعة تقارير الرقابة الداخلية والعرض على لجنة التدقيق حتى قامت اللجنة بالنظر في البدائل المقترحة وتمت الموافقة بقرارها رقم (3) لعام 2024 على مقترح تولي إدارة التدقيق الداخلي بقطر للطاقة لمهام وانشطة التدقيق الخاصة بالشركة «كمدقق داخلي» بدلاً من الاستعانة بمصادر خارجية. بعد ذلك، قدم ممثلو المدقق الداخلي في اجتماع لجنة التدقيق والذي عقد بتاريخ 22/10/2024 حالة تقييم المخاطر وخطط التدقيق المعتمدة والملاحظات الهامة ذات الصلة ومستجدات متابعة الإجراءات التصحيحية التي تم رفعها من قبل وظائف التدقيق الداخلي بالشركات التابعة/المشاريع المشتركة لعام 2024.

من المقرر أن يقوم المدقق الداخلي بإجراء تقييم المخاطر على مستوى الشركة والشركات التابعة والمشاريع المشتركة، ومن ثم تحديد خطة التدقيق الملاءمة، الحصول على موافقة لجنة التدقيق، اجراء عمليات التدقيق وفقاً للخطة المعتمدة، تقديم تقاريره الى لجنة التدقيق بشكل دوري فضلاً عن متابعة تنفيذ الملاحظات المعلقة وخطط الإدارة التصحيحية ذات الصلة.

المدقق الداخلي لديه صلاحية الوصول إلى كافة أنشطة الشركة، حيث يتم توفير كافة البيانات متى وكيفما تم الطلب. ويقوم المدقق الداخلي بالتحقق من إجراءات الرقابة والإشراف على الشؤون المالية وإدارة المخاطر، مراجعة تطّور عوامل المخاطر في الشركة ومدى ملاءمة وفاعلية الأنظمة المعمول بها في مواجهة المخاطر ذات الصلة. كما يُقيّم مدى التزام الشركة بتطبيق نظام الرقابة الداخلية، والتقيد بالقوانين واللوائح ذات الصلة بما فيها التزام الشركة بالقواعد والشروط التي تحكم الإدراج والإفصاح في السوق المالي.

من المقرر اعداد تقارير التدقيق الداخلي من قبل المدقق الداخلي على مستوى الشركة والشركات التابعة والمشاريع المشتركة حسب خطة التدقيق المعتمدة ووفقاً للمعايير العالمية للتدقيق الداخلي. ثم يتم رفع جميع التقارير والتوصيات بشكل دوري كل ثلاثة أشهر إلى لجنة التدقيق، ومن ثم إلى مجلس إدارة الشركة ضمن التقرير الدوري للجنة التدقيق. بشكل عام، من المقرر أن يتضمن التقرير نتائج تقييم المخاطر والأنظمة المعمول بها في الشركة، إجراءات الرقابة وإدارة المخاطر، مستجدات التدقيق من حيث نتائج عمليات التدقيق، تقييم أداء الشركة بشأن تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية وبما يكفل الالتزام والامتثال للوائح الجهات الرقابية، المتابعة والوضع الحالي لخطط الإدارة التنفيذية نحو اتخاذ الإجراءات التصحيحية لمعالجة أية نقاط ضعف في إجراءات الرقابة الداخلية، وأية مهام أخرى وفقاً لتوصيات لجنة التدقيق ذات الصلة. تستلم الإدارة التنفيذية نسخة من التقرير لاتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية وفقا لتعليمات لجنة التدقيق.

تستند خطط التدقيق الداخلي على تقييم المخاطر وبشكل عام تشمل مجموعة واسعة من المجالات في هذه الكيانات تتضمن العمليات الأساسية (الإنتاج، الصيانة، المخزون، أنظمة الرقابة الصناعية، إلخ)، ومهام الدعم (مثل الشؤون المالية والحسابات، الموارد البشرية، تكنولوجيا المعلومات، الصحة والسلامة والبيئة، الشؤون الإدارية، سلسلة التوريد، حوكمة الشركة وما إلى ذلك).

2-2-4 التدقيق الخارجي

يقوم مدقق الحسابات بتقديم خدمات التأكيد على أن البيانات المالية قد تم إعدادها بطريقة صحيحة وعادلة طبقاً لمعايير المحاسبة والتدقيق العالمية، ويقوم برفع تقاريره بشأن الملاحظات المالية الرئيسية والضوابط الرقابية المالية المتبعة، ومع الأخذ في الاعتبار متطلبات المادة رقم (24) من نظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، يشمل نطاق مهام المدقق الخارجي القيام بأعمال الرقابة وتقييم الأداء بالشركة خاصة تلك المتعلقة بمدى ملاءمة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها

بالشركة بما فيها الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية، أيضا مدى التزام الشركة بنظامها الأساسي وخضوعها لأحكام القانون وتشريعات الهيئة ذات الصلة بما فيها أحكام نظام الحوكمة للشركات المدرجة في السوق الرئيسية.

في إطار توفيق أوضاعها بما يتفق مع أحكام قانون الشركات التجارية وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021، قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 3/3/2022، بتعديل المادة رقم 58 من النظام الأساسي « المدققون»، والذي مفاده أن مجلس الإدارة يوصي بتعيين مدققي حسابات الشركة الذين يجب أن يكونوا شركة محاسبة مستقلة ومعترف بها دولياً ومسجلة لممارسة العمل في دولة قطر، ويتم تعيينهم سنوياً لمدة سنة (1) واحدة من قبل الجمعية العامة.لا يجوز تعيين مدققي حسابات لأكثر من ثلاث (3) مدد متعاقبة ما لم تقرر الجمعية العامة خلاف ذلك. يقدم مجلس الإدارة إلى مدققي الحسابات كافة المعلومات التي يطلبونها لإعداد تقاريرهم خلال شهرين (2) من نهاية السنة المالية للشركة. يحق للمدققين الاطلاع بشكل كامل على دفاتر وسجلات الشركة ويلتزم مدققو الحسابات بتقديم تقرير عن حسابات الشركة قبل موعد اجتماع مجلس الادارة واجتماع الجمعية العامة المعنيين وفقاً للقواعد واللوائح المعمول بها. يحضر مدققو الحسابات الجمعية العامة السنوية (التي تنعقد خلال أربعة (4) أشهر من نهاية السنة المالية للشركة) ويقدموا تقريرهم بخصوص حسابات الشركة أمام هذه الجمعية العمومية السنوية.

تقوم لجنة التدقيق بمراجعة وفحص عروض مدققي الحسابات المسجلين بجدول المدققين الخارجيين لدى الهيئة، وترفع إلى المجلس توصية باختيار أحد مدققي الحسابات لتعيينه، وفور اعتماد المجلس التوصية يتم إدراجها بجدول أعمال اجتماع الجمعية العامة للشركة. تعين الجمعية العامة مدقق حسابات لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة بحد أقصى خمس سنوات متصلة، ولا يتم إعادة تعيينه قبل مرور سنتين متتاليتين.

ينص العقد فيما بين الشركة ومدقق الحسابات بضرورة التزام موظفيه بالحفاظ على سرية معلومات الشركة. وبموجب اللوائح والقوانين ذات الصلة يحظر على مدقق الحسابات الجمع بين أعماله ومهامه والواجبات الموكلة إليه وأي عمل آخر بالشركة، والعمل بالشركة قبل سنة على الأقل من تاريخ إنهاء علاقته بها.

قامت الشركة خلال عام 2023 بطرح مناقصة لتقديم خدمات التدقيق الخارجي للشركة. هذا، وقد صادقت لجنة التدقيق باجتماعها الأول لعام 2024 - بعد الاطلاع على توصية اللجنة - المُشكلة وفقاً لإجراءات المناقصات الخاصة بالشركة - ومراجعة الإجراءات الخاصة بطرح المناقصة واجراء التقييمات ذات الصلة - على تعيين أحد المكاتب الاستشارية المستقلة كمدقق خارجي للشركة لمدة خمس سنوات (2024-2028) رهناً بموافقة الجمعية العامة في كل عام اعتباراً من السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م.

هذا، وقد تم عرض التوصية بالتعيين المقترح على اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي للشركة لإقرارها. وعليه، فقد وافقت الجمعية العامة للشركة في اجتماعها عن عام 2023 والتي عُقدت بتاريخ 06/3/2024 على تعيين السادة كي بي ام جي - فرع قطر «KPMG» مدققاً خارجياً للشركة عن عام 2024 مقابل أتعاب سنوية قدرها 290,000 ريال قطري، شاملة مهام التدقيق الخارجي والمهام الاضافية وفقاً لتعليمات هيئة قطر للأسواق المالية الخاصة بتقييم الضوابط الداخلية على عملية اعداد البيانات المالية بالإضافة الى تقيد الشركة بنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة.

خلال عام 2024، حضر مدقق الحسابات السادة مكتب ديلويت – فرع قطر «Deloitte» اجتماع الجمعية العامة للشركة عن العام المالي المنتهي في 31/12/2023 والتي عُقدت بتاريخ 06/03/2024، وقام بتقديم تقرير التأكيد المستقل حول: (أ) تدقيق البيانات المالية الموحدة، (ب) بيان مجلس الإدارة عن تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، وكذلك (ج) البيان الصادر عن مجلس الإدارة حول الامتثال للوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة، بما فيها نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية.

أما فيما يتعلق بالعام المالي المنتهي في 31/12/2024، من المقرر حضور مدقق الحسابات الخارجي، كي بي ام جي - فرع قطر»KPMG" اجتماع الجمعية العامة للشركة عن عام 2024 المزمع عقده بتاريخ 25/02/2025، وسيقوم بتقديم تقرير التأكيد المستقل لمساهمي شركة صناعات قطر حول:

أ. تدقيق البيانات المالية الموحدة حيث أفاد بالرأي أن البيانات المالية الموحدة والمرفقة بتقريره تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2024 وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRSs).

ب. بيان مجلس الإدارة عن عمليات وضوابط الرقابة الداخلية وتقييم مدى فعالية تصميمها وتنفيذها وفعاليتها التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للشركة كما في 31 ديسمبر 2024 (تقرير ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية)، حيث أفاد بالرأي، واستناداً الى نتائج إجراءات التأكيد المعقولة لديه، و بيان مجلس الإدارة عن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية كما في 31 ديسمبر 2024 فإن الضوابط قد تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بشكل صحيح، وتشغيلها بفعالية، من جميع النواحي الجوهرية، وفقًا لإطار عمل لجنة المنظمات الراعية، مذكور بشكل عادل. منوهاً بأن بيان الشركة عن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية يتعلق فقط بالشركة على أساس مستقل، ولا

يتعلق بالشركة وشركاتها التابعة والشركات الزميلة والمشاريع المشتركة ككل، بناءً على الاستثناءات التي قدمتها هيئة قطر للأسواق المالية. لم يتم تعديل استنتاجه فيما يتعلق بهذا الأمر.

ج. البيان الصادر عن مجلس الإدارة حول امتثال الشركة لنظامها الأساسي وأحكام قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية، حيث أفاد بأنه بناءً على إجراءات التأكيد المحدود التي تم إجراؤها والأدلة التي تم الحصول عليها، لم يتبادر إلى علمه ما يجعله يعتقد أن بيان مجلس الإدارة لحوكمة الشركة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024:

1. أن لدى الشركة الإجراءات الكفيلة للالتزام بنظامها الأساسي وأحكام قانون هيئة قطر للأسواق المالية واللوائح والتشريعات ذات الصلة; و

2. إذا كانت الشركة ملتزمة بأحكام مواد النظام،

لم يتم ذكره بشكل عادل من جميع النواحي الجوهرية وفقا للمتطلبات المنصوص عليها في المادة 24(4) من النظام.

التقارير الكاملة لمدقق الحسابات الخارجي المشار اليها بعاليه والتي تتضمن المسؤوليات، القيود المتأصلة، النطاق ومحدداته، المعايير، النتائج وأسس الاستنتاج/الرأي، قد تم نشرها ضمن التقرير السنوي للشركة المتوافر على موقعها الإلكتروني (www.iq.com.qa).

3-4 التقيد بالضوابط

يلتزم مجلس إدارة صناعات قطر التزاماً قوياً بالمحافظة على الامتثال إلى كل اللوائح التنظيمية المعمول بها، بما في ذلك متطلبات هيئة قطر للأسواق المالية بشأن الشركات المدرجة في البورصة. كما يبذل مجلس الإدارة قصارى جهوده لضمان إعداد وتنفيذ هيكل حوكمة يستند إلى الممارسات الرائدة والمعايير والمتطلبات التنظيمية بشأن الحوكمة وبما يتماشى مع خصوصية تأسيسها.

حالات الاختلاف/عدم الامتثال لأحكام محددة من أحكام نظام الحوكمة تمت الإشارة إليها في هذا التقرير مع ذكر الأسباب التي تكمن وراء الاختلاف/عدم الامتثال والتي يعود أسبابها الى خصوصية تأسيس الشركة. وتحرص الشركة على الامتثال لأحكام قوانين هيئة قطر للأسواق المالية وتشريعاتها ذات الصلة المعمول بها والتي تشمل نظام الحوكمة.

تشمل مسؤولية قسم الامتثال مساعدة مجلس الإدارة ولجنة التدقيق وإدارة الشركة في الامتثال إلى قواعد الحوكمة، فضلاً عن إدارة ومراقبة المخاطر من خلال ضمان وجود السياسات والإجراءات التشغيلية ذات الصلة بغرض حماية الشركة كشركة مدرجة من التعرض لمخاطر عدم الامتثال.

يرصد قسم الامتثال على نحو مستمر التغيرات التي تدخل على تشريعات الحوكمة وممارساتها الرائدة، ويُعلم إدارة الشركة دورياً بالتغيرات ذات الصلة بالممارسات/اللوائح التنظيمية المعنية بالحوكمة.

حيثما يكون لزاماً على الشركة أن تحدث هيكلها الخاص بالحوكمة نتيجة دخول تغييرات على اللوائح التنظيمية والممارسات الرائدة في مجال حوكمة الشركات، يتوجب على مسؤولي الامتثال إعداد وتقديم مقترحات بشأن التغييرات في الحوكمة إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها.

وفي هذا الصدد، وكإجراء إضافي، جاري اعداد آلية لمراجعة وتتبع وضمان امتثال الشركة للقوانين والقواعد واللوائح ذات الصلة المعمول بها، وتعزيز عملية المراجعة الذاتية للشركة لإدارة المخاطر. تهدف تلك الآلية بشكل عام الى ما يلي:

- تقديم ضمان معقول عن مدى تقيد الشركة للقوانين واللوائح المعمول بها ذات الصلة،
- الكشف عن حالات عدم الامتثال سواء كان عرضياً أو متعمداً،
- اتخاذ ما يلزم من اجراءات تأديبية وفقاً للوائح الشركة في حال وجود أي سلوك غير متوافق،
- اتخاذ ما يلزم من اجراءات تصحيحية لعلاج آثار عدم الامتثال،
- وضع المقترحات الخاصة بتجنب عدم الامتثال في المستقبل.

على مستوى الشركات التابعة/ المشاريع المشتركة والتي هي ليست بموضوع التقرير، فإن كل شركة من شركات المجموعة على وعي تام بأهمية إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة والتي منها الشفافية والمساءلة والمسؤولية لدعم مسؤوليتها إزاء تحقيق الأهداف والغايات الاستراتيجية والاستقرار المالي والنزاهة ومن ثم تعزيز التميز التشغيلي.

يتم إدارة تلك الشركات بشكل مستقل - وفق الاتفاقيات واللوائح التي تأسست في ظلها مع الشركاء الآخرين - من قبل مجلس إدارة يتمتع بالصلاحيات اللازمة لإدارة الشركة وممارسة مهامه بما يتفق مع مسئوليته الائتمانية وبما يضمن حماية حقوق كافة المساهمين على اختلاف مستوياتهم.

أيضا كل شركة لديها أنظمة وضوابط رقابة داخلية بما فيها انظمة ادارة المخاطر يتم الاشراف عليها من قبل مجلس ادارة الشركة ولجانه ولجان تنفيذية أخرى ذات الصلة مثل لجان التدقيق، لجان ادارة المخاطر المؤسسية، لجان الحوكمة والامتثال، لجان لإدارة سلامة العمليات، لجان معنية بالمسؤولية الاجتماعية، لجان الصحة والسلامة والأمن والبيئة، لجان المناقصات، لجان الموارد البشرية والتقطير، لجان تكنولوجيا المعلومات وأمن الانترنت، لجان توجيهية للمشاريع وأعمال الصيانة الدورية الشاملة. الأمر الذي ينعكس بدوره بشكل ايجابي على خلق بيئة رقابية تتزامن مع أفضل المعايير والممارسات المتبعة.

من ناحية أخرى، يحرص مجلس إدارة شركة صناعات قطر بشكل دوري على مناقشة الأداء المالي والتشغيلي لمجموعة شركاتها واجراء تحليل مقارن لعوامل المخاطر الخارجية مثل الأسعار، أحجام المبيعات وغيرها، أيضاً تحرص الشركة على اختيار أعضاء مجلس الإدارة - الممثلين لها في الشركات التابعة/ المشاريع المشتركة - ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة التابعة/ المشروع المشترك وتحقيق أهدافها وغاياتها. وبتعيين كل منهم، عندئذ يصبح كل عضو في مجلس الإدارة مسؤولاً مسؤولية تامة تجاه الشركة التي يشغل مقعداً في مجلس إدارتها، ويكون في موقع المساءلة عن قرارته امام شركة صناعات قطر باعتبارها المساهم في اجتماع الجمعية العامة للشركة، الأمر الذي يرفع من مستوى الاستقلالية عن جهة التعيين وعدم التدخل في الإدارة.

5. الإفصاح والشفافية

5-1 الإفصاح

تلتزم الشركة بمتطلبات الإفصاح بما فيها (أ) التقارير الماليّة وإيضاحاتها المتممة من خلال الإفصاح عنها للجهات الرقابية، نشرها بالصحف المحلية فضلاً عن الموقع الإلكتروني للشركة (www.iq.com.qa)، (ب) عدد الأسهم التي يمتلكها رئيس مجلس الإدارة وأعضاءه، والإدارة التنفيذية العليا، (ج) كبار المساهمين بالشركة.

كما تلتزم الشركة بالإفصاح عن المعلومات الخاصة برئيس وأعضاء المجلس ولجانه وخبراتهم العلمية والعملية من واقع سيرهم الذاتية، وما إذا كان أياً منهم عضواً في مجلس إدارة شركة أخرى مدرجة أو بالإدارة التنفيذية العليا لها أو عضواً بأي من لجان مجلس إدارتها.

من ناحية أخرى، لم تُفرض على الشركة خلال عام 2024 أية جزاءات نتيجة مخالفات ارتُكبت خلال السنة ومن بينها المخالفات والجزاءات التي وقعت على الشركة لعدم التزامها بتطبيق أي من مبادئ أو أحكام نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية. كذلك لا توجد تسويات لأي دعاوى سواء كانت فعلية أو قيد النظر أو هُدد بها، خلال هذه الفترة ضد الشركة، كما لا توجد مطالبات وتقييمات غير مؤكدة تعتبرها الإدارة محتملة التأكيد.

تأتي عملية الإفصاح بالشركة وفقاً لإجراءات خاصة معتمدة من قِبَل إدارة الشركة، أيضاً تتضمن تلك الإجراءات كيفية التعامل مع الشائعات نفياً أو إثباتاً، وكيفية الإفصاح بشكل واضح ومكتوب وبما لا يتعارض مع تشريعات الهيئة ذات الصلة.

وفي إطار حرص الشركة على الشفافية والإفصاح والمشاركة البناءة مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين وتزويدهم بملخصات زاخرة بالمعلومات حول اثر أنشطة أعمالها من النواحي الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة، تقوم الشركة بالإفصاح عن تقريرها للاستدامة الذي يلخص جوانب الاستدامة لشركات المجموعة ويستعرضها بشكل موحد، والذي تُتيح الشركة من خلاله الفرصة لاطلاع أصحاب المصلحة على مجهودات المجموعة مع الاستدامة والتأكيد على فلسفتها بشأن الاستدامة والتي تتمحور حول العمل وفقاً لمعايير رفيعة المستوى للسلامة والمحافظة على البيئة وتعزيز النمو الاقتصادي ورفاه المجتمع المحلي.

يحرص المجلس على اتخاذ التدابير الملاءمة لضمان إجراء جميع عمليات الإفصاح وفقاً لتعليمات وقواعد الجهات الرقابية ذات الصلة، كذلك توفير معلومات صحيحة وغير مضللة ودقيقة بالكم والكيف المناسبين، وبما يمكن كافة مساهمي الشركة من العلم بها بشكل منصف واتخاذ قرارهم بشكل صحيح.

5-2 تضارب المصالح

قامت الشركة بإعداد سياسة تتعلق بتعاملات الأطراف ذات العلاقة ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، تأخذ في اعتبارها ما يلي:

- مراجعة تلك التعاملات إن وجدت من قبل لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة ومجلس الإدارة لضمان الامتثال للوائح ذات الصلة.
- ضمان أن تكون شروط وأحكام كل التعاملات، سواء مع أي طرف ذو علاقة أو لصالحه، لا تتجاوز نطاق المبادئ التوجيهية المستخدمة في تعريف أنواع تعاملات الأطراف ذات العلاقة وكفاية الوثائق اللازمة والمستويات الملاءمة لسلطة الاعتماد.

- ضمان تنفيذ المعاملة بشفافية والإفصاح عنها إلى مساهمي الشركة على نحو كافٍ.
- التسعير بصورة تتسق مع الممارسات المعترف بها في الأسواق أو على أساس ملائم، وألا يكون ذو طبيعة تفضيلية.
- التوثيق الكافي، وأن يتخذ هذا التوثيق شكل اتفاقية خدمات أو اتفاقية بيع وشراء أو اتفاقية قرض إلى آخره، حسبما يكون ملائماً، وأن تتسق شروط وأحكام هذه الاتفاقيات مع ممارسات السوق.

يلتزم المجلس بمبادئ نظام الحوكمة من حيث الإفصاح عن أية تعاملات وصفقات تبرمها الشركة مع أي «طرف ذي علاقة»، ويكون للأخير فيها مصلحة قد تتعارض مع مصلحة الشركة. وبشكل عام، في حال وجود أية تعاملات مع أطراف ذات علاقة، فإنه يتم الإفصاح عنها ضمن الإيضاحات المتممة للبيانات المالية المُوحدة لشركة صناعات قطر، والتي يتم نشرها في الصحف المحلية وعلى الموقع الإلكتروني للشركة.

كما تلتزم الشركة بأنه في حال القيام بإبرام أية صفقة كبيرة - طبقا لتعريف الهيئة - مع أي «طرف ذي علاقة»، فإنه لابد من الحصول على موافقة الجمعية العامة للشركة، ويجب أن تدرج على جدول أعمال الجمعيّة العامة التالية لإتمام إجراءات إبرامها.

وفي جميع الأحوال، يجب أن تصب كافة العلاقات التي تقيمها الشركة مع الغير في مصلحة الشركة، وكذلك يجب أن تكون جميع الصفقات التي تبرمها وفقاً لأسعار السوق وعلى أساس تجاريّ بحت، ويجب ألاّ تتضمن شروطاً تخالف مصلحة الشركة.

خلال عام 2024، شملت تعاملات الأطراف ذات العلاقة على مستوى شركة صناعات قطر (أساس مستقل):

- المصروفات السنوية لقطر للطاقة والتي يتم سدادها مقابل توفيرها لكافة الخدمات المالية والإدارية للشركة بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة فيما بينهما.
- مبالغ أعباء ضريبة الدخل المستلمة من الشركات التابعة/ المشاريع المشتركة/ والكيانات ذات الصلة.
- توزيعات الأرباح السنوية والتي تم إقرارها من قبل اجتماع الجمعية العامة للشركات التابعة/ المشاريع المشتركة.
- معاملات الصرف الأجنبي فيما بين شركة صناعات قطر وشركاتها التابعة/المشاريع المشتركة/الكيانات ذات الصلة والتي تتم في إطار إدارة النقد واحتياجات رأس المال العامل علماً بأن تلك المعاملات قد تمت وفقاً لأسعار الصرف المعلنة.
- مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا.
- قرض قصير الأجل مقدم لشركة قطر ستيل.
- الاستثمار في شركة قطر للفينيل لمشروع البولي فينيل كلوريد «PVC».

3-5 الشفافية وإعلاء مصلحة الشركة

يُدرك مجلس الإدارة بأن مخاطر تضارب المصالح قد تنشأ من كون أحد أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية «طرف ذو علاقة»، أو اطلاع الموظفين و/أو مقدمي الخدمات وأي طرف من ذوي المصالح على المعلومات الخاصة بالشركة. ومن أجل ذلك، قامت الشركة باعتماد سياسة بشأن تضارب المصالح ضمن إطار الحوكمة الخاص بها، بهدف تمييز تلك الحالات بقدر الإمكان ومنع فقدان الموضوعية من خلال الالتزام باتباع السلوك المهني الملائم الموثوق وإرساء مبادئ الشفافية والإنصاف والإفصاح.

طبقا للوائح الشركة وسياسة تضارب المصالح، في حال وجود أي تضارب في المصالح مع طرف ذو علاقة، فإن الطرف المعني لا يحضر عملية المناقشة، التصويت واتخاذ القرار في هذا الصدد.

وبشكل عام، يتحتم على أي طرف ذو علاقة بقدر المستطاع تجنب المواقف التي قد يحدث فيها أو يسفر عنها تضارب في المصالح أو يوشك على الحدوث، وينبغي أن تصب القرارات ذات العلاقة في تحقيق مصلحة الشركة.

إضافة الى ذلك، يدرك أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الشركة و/أو مقدمي الخدمات أن كل المعلومات ذات الصلة بصناعات قطر وشركاتها التابعة/ مشاريعها المشتركة وعملائها هي معلومات سرية تستخدم لأغراض الشركة فقط. ويندرج استغلال مثل هذه المعلومات في أغراض شخصية أو عائلية أو تحقيق فوائد أخرى ضمن السلوكيات غير الأخلاقية المنافية للقانون.

4-5 الإفصاح عن عمليات التداول

اعتمدت الشركة قواعد وإجراءات بشأن تعاملات الأطراف المطلعة على سهم الشركة. وتأخذ هذه القواعد والإجراءات في الاعتبار تعريف الشخص المطلع سواء كان بشكل دائم بحكم وظيفته أو بشكل مؤقت بحكم قيامه بمهام خاصة بالشركة، هذا الشخص المطلع بحكم مهامه لديه إمكانية الوصول إلى بيانات جوهرية خاصة بالشركة من شأنها التأثير إيجاباً أو سلباً على القرار الاستثماري للمتعاملين على سهم الشركة بالسوق المالية القطرية.

ويتم إبلاغ جهة الإيداع ببيانات المطلعين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة لحظر تعاملاتهم طبقاً لقواعد السوق المعمول بها في هذا الشأن، والافصاح عن تداولاتهم على أسهم الشركة بشكل يومي من قبل السوق.

بشكل عام، يحظر على المطلع الاستفادة بشكل مباشر أو غير مباشر من استخدام معلومات داخلية للشركة لم يتم الإفصاح عنها بعد. ويعد التداول على أسهم الشركة بناءً على تلك المعلومات، بصرف النظر عن مدى كبر أو صغر عملية التداول، انتهاكاً للمعايير الأخلاقية وسياسات الشركة. إضافة إلى ذلك، يحظر على المطلع مساعدة أي شخص آخر على التداول في أسهم الشركة، وذلك بالكشف له عن معلومات داخلية.

هذا، وفي ضوء قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (2) لسنة 2024 الخاص بإصدار ضوابط تداول الأشخاص المطلعين، قامت الشركة بإعداد إطار كامل لضوابط المطلعين وفقاً لقرار الهيئة المشار اليه لضمان التقيد به، ويتم مراجعته مع كافة الأطراف ذات الصلة خاصة على مستوى النواحي القانونية.

6. حقوق أصحاب المصالح

1-6 المساواة بين المساهمين في الحقوق

المساهمون لكل فئة من الأسهم متساوون ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم وفقاً لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة.

ويتضمن النظام الأساسي للشركة ولوائحها الداخلية الإجراءات والضمانات اللازمة لممارسة جميع المساهمين لحقوقهم، وبوجه خاص حق الحصول على النصيب المقرر من أرباح الأسهم، وحق حضور الجمعية العامة والاشتراك في مداولاتها والتصويت على قراراتها، وحق الوصول إلى المعلومات وطلبها بما لا يضر بمصالح الشركة.

أيضاً قامت الشركة بتعديل النظام الأساسي لها من خلال اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عقد بتاريخ 4/3/2018، بإضافة الحكم الخاص بحق المساهمين في التصرف في الأسهم، والذي يفيد بأنه في حال وصول مساهم أو مجموعة من المساهمين إلى اتفاقية بيع الأسهم في الشركة بما يساوي أو يتجاوز خمسين بالمائة (50%) من رأس المال السوقي للشركة، لا تكون هذه الاتفاقية واجبة النفاذ ما لم يتم إعطاء المساهمين الباقين الفرصة لممارسة حقوق الارتباط بالبيع.

هذا، وفي إطار توفيق الشركة لأوضاعها بما يتفق مع أحكام قانون الشركات التجارية وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021، قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 3/3/2022، بتعديل المادة رقم 13 من النظام الأساسي لها « الحقوق المرتبطة بالأسهم »، والذي مفاده أن يتساوى المساهمون من الفئة ذاتها ولهم كافة الحقوق والمميزات والقيود المترتبة على ملكية السهم، يمنح كل سهم (عدا السهم الممتاز) لمالكه حقوقاً متساوية في أصول الشركة وتوزيعات المساهمين بالإضافة إلى حق التصويت على أساس صوت واحد لكل سهم. حقوق مالكي الأسهم (عدا السهم الممتاز) تخضع لحقوق حامل السهم الممتاز المشار إليها في النظام الأساسي للشركة.

2-6 سجلات المساهمين

إدارة سجل المساهمين تتم وفقاً للقواعد والإجراءات المعمول بها في السوق المالية القطرية، حيث يتم إمساك سجلات المساهمين وتحديثها من قِبَل جهة الإيداع. وبموجب الاتفاقية المبرمة بين شركة صناعات قطر وجهة الإيداع، تتولى الأخيرة مهام وصلاحيات تسجيل وحفظ وإيداع الأوراق المالية، وإجراء التقاص والتسوية وإثبات التعامل في الأوراق المالية من عمليات شراء وبيع وانتقال الملكية والتسجيل والرهن والحجز في السجلات الخاصة بذلك.

3-6 حق المساهمين في الحصول على المعلومات

يتضمن النظام الأساسي للشركة ولوائحها الداخلية إجراءات وصول المساهم إلى المعلومات التي يمكن الإفصاح عنها وتمكنه من ممارسة حقوقه كاملة بما لا يخل بحقوق المساهمين الآخرين أو يضر بمصالح الشركة.

ويحرص مجلس إدارة الشركة وموظفيها على إقامة علاقات بناءة والتواصل المستمر مع المساهمين والمستثمرين بما يمكنهم من اتخاذ القرار الاستثماري المناسب من خلال:

أ. ضمان الإفصاح بنزاهة وشفافية عن معلومات الشركة بالكم والكيف المناسبين وفقاً للقوانين واللوائح التنظيمية المعمول بها.

ب. نشر تقرير تحليلي بشكل ربع سنوي يتضمن تفاصيل وتحليل للأداء المالي والتشغيلي للشركة.

ج. نشر عرض توضيحي وعقد مؤتمر افتراضي بشكل ربع سنوي يدعى اليه المستثمرين لمناقشة الأداء المالي والتشغيلي للشركة.

د. تخصيص فريق مختص لمقابلة المساهمين بشكل مستمر لمناقشة استفساراتهم بشأن الأداء المالي والتشغيلي للشركة.

ه. حضور الفعاليات والمؤتمرات.

و. تحديث موقعها الإلكتروني (www.iq.com.qa) بما يواكب أساليب العرض الحديثة ويخدم مساهميها وكافة الأطراف ذات العلاقة. يتضمن الموقع قسم خاص بعلاقات المستثمرين يتم من خلاله نشر كافة المعلومات التي تخضع لالتزامات الافصاحات الفورية والدورية من تقارير مالية وبيانات صحفية وتقارير الحوكمة ومتطلباتها.

ز. إقامة شراكات قوية مع الصحف والوسائل الإعلامية الأخرى والمحافظة عليها.

من ناحية أخرى، تتم موافاة البورصة وهيئة قطر للأسواق المالية ببيانات مسؤول الاتصال. كما تم تخصيص عنوان بريد إلكتروني رسمي للشركة (iq@qp.com.qa) يتلقى من خلاله أية استفسارات أو طلبات للسادة مساهمي الشركة. أيضاً تحرص الشركة على استبيان آراء ومتابعة تقييمات واقتراحات مساهميها والمستثمرين من المؤسسات المالية والمتداولين بالسوق المالية وضمان التواصل معهم بشكل دوري.

ويحرص ممثلو الشركة على أن تكون كل المعلومات المُقدمة إلى المساهمين/المستثمرين من بين المعلومات المصرح بإصدارها للعموم، ولا يسمح بتقديم معلومات سرية أو تفضيل مساهم على آخر.

هذا، وقد قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 3/3/2022، بتعديل المادة رقم 61 من النظام الأساسي لها « الاطلاع على دفاتر الحسابات «، والذي مفاده أن يتم الاحتفاظ بدفاتر حسابات الشركة في مكتبها الرئيسي. مع الالتزام بالسرية والقيود التي يوافق عليها مجلس الإدارة من وقت لآخر، يحق للمساهمين ومدققي حسابات كل منهم وأعضاء مجلس الإدارة الاطلاع على دفاتر الحسابات وكافة المعلومات التي تمكنهم من ممارسة حقوقهم كاملة بما لا يخل بحقوق سائر المساهمين أو يضر بمصالح الشركة. بشرط أنه قبل إجراء أية مراجعة لدفاتر أو سجلات الشركة، يلتزم المساهمون أولاً ببذل أقصى ما في وسعهم للحصول على المعلومات المطلوب الحصول عليها من خلال هذه المراجعة بالاستفسار عنها من مدققي حسابات الشركة.

4-6 حقوق المساهمين فيما يتعلق بالجمعية العامة

1-4-6 الحضور والدعوة

تنظر الجمعية العامة السنوية وتصادق على تقرير مجلس الإدارة على نشاط الشركة والأداء المالي خلال السنة المالية، وتقرير مدقق الحسابات، والبيانات المالية للشركة، وتقرير الحوكمة، ومقترح مجلس الإدارة بشأن توزيع الأرباح، وإبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وتحديد مكافآتهم، وتعيين مدققي الحسابات وتحديد أتعابهم.

في إطار توفيق أوضاعها بما يتفق مع أحكام قانون الشركات التجارية وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021 ومع الأخذ في الاعتبار تعليمات هيئة قطر للأسواق المالية الخاصة بتنظيم حقوق المساهمين المتعلقة باجتماع الجمعية العامة، قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 3/3/2022، بتعديل المواد التالية من النظام الأساسي للشركة:

أ. المادة رقم 47 من النظام الأساسي « الجمعية العامة السنوية»، والذي مفاده أن الجمعية العامة تُعقد بموجب دعوة من مجلس الإدارة وتعقد مرة واحدة على الأقل كل سنة (في التاريخ والمكان الذي يحدده مجلس الإدارة ويتم إبلاغه إلى وزارة التجارة والصناعة) خلال أربعة (4) أشهر من نهاية السنة المالية («الجمعية العامة السنوية»). يحدد النظام الأساسي الإجراءات التي يجب اتباعها لعقد وإدارة كل جمعية عامة سنوية.

ب. المادة رقم 49 من النظام الأساسي « مكان عقد اجتماعات الجمعية العامة»، والذي مفاده أن كافة اجتماعات الجمعية العامة تعقد في قطر. ويجوز عقد الجمعية العامة، من خلال وسائل التقنية الحديثة، وفقاً للضوابط التي تحددها وزارة التجارة والصناعة.

ج. المادة رقم 50 من النظام الأساسي « إشعار الجمعية العامة»، والذي مفاده أن الجمعية العامة تعقد بإشعار من رئيس مجلس الإدارة، ويرأس الاجتماع رئيس مجلس الإدارة أو في حالة غيابه نائب رئيس مجلس الإدارة (إن وجد) أو أي عضو مجلس إدارة آخر يتم تفويضه للقيام بذلك من قبل رئيس مجلس الإدارة. يتم توجيه الدعوة إلكترونياً إلى جميع المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة، وذلك على الموقع الإلكتروني للسوق المالي، والموقع الإلكتروني للشركة، وعن طريق الإعلان في صحيفة يومية محلية صادرة باللغة العربية أو بأي وسيلة أخرى تفيد العلم، وذلك قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة بواحد وعشرين يوماً على الأقل.

د. المادة رقم 51 من النظام الأساسي « طلب انعقاد الجمعية العامة»، والذي مفاده أنه يجوز للمساهم أو المساهمين الذين يملكون ما لا يقل عن (10%) من رأس مال الشركة، طلب دعوة الجمعية العامة العادية للانعقاد. كما يجوز للمساهمين، الذين يمثلون ما لا يقل عن (25%) من رأس مال الشركة، طلب دعوة الجمعية العامة غير العادية للانعقاد وفقاً للإجراءات التي يحددها القانون واللوائح في هذا الشأن.

ه. المادة رقم 53 من النظام الأساسي « الحق في الحضور والتصويت «، والذي مفاده أن لكل مساهم (بما في ذلك القُصر والمحجور عليهم) مقيد اسمه في سجل المساهمين عند انتهاء التداول في يوم انعقاد الجمعية العامة والحاضر بشخصه أو من ينوبه قانونياً أو الممثل حسب الأصول، الحق في حضور اجتماع الجمعية العامة والمشاركة في المداولات وتوجيه الأسئلة الى أعضاء مجلس الإدارة، والتزامهم بالإجابة عليها بالقدر الذي لا يعرض مصلحة الشركة للضرر، وحقه في الاحتكام الى الجمعية العامة إذا رأى عدم كافية الإجابة، وله الحق في التصويت على القرارات بشأن الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، وأن يكون لهذا المساهم صوتاً عن كل سهم يملكه.

هذا ووفقاً للنظام الأساسي للشركة، يجوز لأي مساهم بصفة شركة أن يفوض أي شخص لتمثيله في الجمعية العامة (بموجب الصيغة التي يوافق عليها مجلس الإدارة) ويحق للشخص المفوض بهذا الشكل أن يمارس نفس الصلاحيات بالنيابة عن المساهم الذي يمثله وكما يحق لذلك المساهم أن يمارسها بنفسه.

من ناحية أخرى، يجوز لأي مساهم أن يوكل مساهم آخر من غير أعضاء مجلس الإدارة بالتصرف (بموجب الصيغة التي يوافق عليها مجلس الإدارة) في حضور اجتماع الجمعية العامة. ويحق للشخص الموكل بهذا الشكل أن يمارس نفس الصلاحيات بالنيابة عن المساهم الذي يمثله، كما يحق لذلك المساهم أن يمارسها بنفسه. ويجوز أن يتصرف المساهم بصفته وكيلا عن مساهم واحد أو أكثر على أن لا يزيد عدد الأسهم التي يحوزها الوكيل بهذه الصفة على (5%) من أسهم رأس مال الشركة.

2-4-6 المشاركة الفعالة

تحرص الشركة على إتاحة فرصة المشاركة الفعالة للمساهمين والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة، وأن تتم إحاطتهم علماً بالقواعد وإجراءات التصويت التي تحكم اجتماعات الجمعية العامة، وفي سبيل ذلك:

- تعمل الشركة على تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية بالشكل المناسب كماً وكيفاً حول مكان وجدول أعمال اجتماعات الجمعية العامة، كذلك تزويدهم بالمعلومات الكاملة بشأن المسائل التي ستقرر خلال الاجتماع بما يمكنهم من اتخاذ القرار، وذلك من خلال نشر الدعوة ببنود جدول الأعمال بالجرائد المحلية والموقع الإلكتروني للشركة، فضلاً عن موافاة بورصة قطر للإعلان من خلال موقعها الإلكتروني.
- إتاحة الفرصة للمساهمين لطرح الأسئلة على المجلس، وإدراج مسائل معينة (إن وجدت) على جدول أعمال الاجتماع، وإبداء الاقتراحات أو الاعتراض على القرارات وفقاً للإجراءات التي يحددها القانون واللوائح المعمول بها في هذا الشأن.
- تعمل الشركة على توفير الآلية للمساهمين للحضور والتصويت شخصياً أو بالوكالة، وينبغي أن تكون الأصوات متساوية في الأثر، سواء كان الإدلاء بها قد تم شخصياً أو بالوكالة.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يحق للمساهم الاعتراض على أي قرار يرى أنه يصدر لمصلحة فئة معينة من المساهمين أو يضر بها أو يجلب نفعاً خاصاً لأعضاء المجلس أو غيرهم دون اعتبار لمصلحة الشركة وإثباته في محضر الاجتماع، وحقه في إبطال ما اعترض عليه من قرارات بما لا يتعارض مع أحكام النظام الأساسي في هذا الشأن.

فيما يتعلق بالعام المالي المنتهي في 31/12/2023، تم عقد اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة بتاريخ 06/03/2024، حيث تم مناقشة والموافقة على بنود جدول أعمال الجمعية العامة العادية.

أما فيما يتعلق بالعام المالي المنتهي في 31/12/2024، فمن المقرر النظر في بنود جدول أعمال الجمعية العامة العادية للشركة التالي بيانه:

1. كلمة سعادة/ رئيس مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024.
2. عرض تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة والأداء المالي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 واعتماده.

3. عرض تقرير مدقق حسابات الشركة عن القوائم المالية المُوحدة للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 واعتماده.
4. اعتماد القوائم المالية المُوحدة للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024.
5. اعتماد تقرير حوكمة الشركة عن عام 2024.
6. الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بشأن توزيع اجمالي أرباح نقدية على المساهمين عن عام 2024 بواقع 0.74 ريال قطري للسهم الواحد، وبما يمثل نسبة 74% من القيمة الإسمية للسهم.
7. إبراء ذمة أعضاء مجلس إدارة الشركة من المسؤولية عن أعمالهم خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 وتحديد مكافآتهم.
8. تعيين مدققي حسابات الشركة « KPMG » للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 وتحديد أتعابهم.

3-4-6 انتخاب أعضاء مجلس الإدارة

مجلس إدارة شركة صناعات قطر وفقاً للنظام الأساسي المُعَدّل، يتشكل من عدد ثمانية (8) أعضاء، يتم تعيين سبعة (7) أعضاء منهم من قِبَل المساهم الخاص من بينهم رئيس المجلس ونائب الرئيس، بينما يتم تعيين عضو واحد (1) من قِبَل الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية. وعليه، لا توجد أحكام بشأن انتخابات مجلس الإدارة وما يتبعها من إجراءات الترشيح والافصاح عن المرشحين والتصويت والتعيين.

تشكيل مجلس إدارة صناعات قطر المشار اليه جاء وفقاً لقرارات اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 13 سبتمبر 2020م، على أن يُعمل بالتشكيل الجديد لمجلس الإدارة اعتباراً من دورة المجلس التالية والتي بدأت من تاريخ انعقاد اجتماع الجمعية العامة للموافقة على البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 والذي عقد بتاريخ 1/3/2021.

تحرص قطر للطاقة على اختيار أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين والمستوفين لشروط عضوية مجلس الإدارة ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة وتحقيق أهدافها وغاياتها، ويتم الافصاح في حينه عن أي قرار بشأن تشكيل مجلس الإدارة أو أي تغيير به.

4-4-6 توزيع الأرباح

وفقا لأحكام النظام الأساسي المعدل بموجب قرار اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة بتاريخ 28/2/2017، وقرار اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة بتاريخ 4/3/2018، بما لا يخل بقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير وبموجب قرار من الجمعية العامة للشركة ، توزع على المساهمين المسجلين في نهاية تداول يوم انعقاد اجتماع الجمعية العامة أرباحاً سنوية بما لا يقل عن نسبة خمسة بالمائة (5%) من الأرباح الصافية للشركة بعد خصم الاستقطاعات القانونية، على أن لا يتجاوز أي ربح موزع المبلغ الذي يوصي به مجلس الإدارة.

الملامح الرئيسية لسياسة توزيع الأرباح تم إدراجها ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، ويتم توضيحها ضمن مرفقات بنود جدول أعمال الجمعية العامة للشركة، مفادها أنه يتعين على الشركة بشكل عام تحقيق التوازن فيما بين تطلعات مساهميها والاحتياجات التشغيلية والاستثمارية للشركة، وذلك من خلال دراسة العوامل التالية قبل عرض اقتراح توزيع الأرباح على اجتماع الجمعية العامة للشركة:

- القيود على التدفقات النقدية: ليس لزاماً على صناعات قطر أن توزع كل الأرباح على المساهمين، وينبغي على الشركة الاحتفاظ بكمية كافية من النقد لمتطلباتها التشغيلية قبل توزيع الأرباح.
- القيود الخاصة بالجهات المقرضة: يتوجب على الشركة استيفاء المتطلبات المالية للجهات المقرضة، إن وجدت.
- القيود القانونية: ما إذا كان يتعين على الشركة الاحتفاظ بأية احتياطيات قانونية قبل توزيع الأرباح.
- خطة الاستثمار المستقبلي: ينبغي مراعاة الخطط الاستثمارية للشركة والاحتفاظ بكمية كافية من النقد قبل توزيع الأرباح، هذا ما لم يتخذ قرار بتمويل الاستثمار عن طريق زيادة رأس المال أو بتمويل من المصارف.

ويخضع مقترح توزيعات الأرباح السنوية للشركة إلى الموافقة النهائية للجمعية العامة.

هذا، وبموجب أحكام ضوابط توزيع الأرباح بالشركات المساهمة المدرجة في الأسواق المالية الصادرة بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (7) لسنة 2023 الصادر بتاريخ 15/11/2023، والتعديلات اللاحقة الصادرة بقرار مجلس إدارة

هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2024 الصادر بتاريخ 04/07/2024، تتولى جهة الإيداع بالنيابة عن كافة الشركات مهام توزيع الأرباح النقدية والأسهم المجانية التي يتقرر توزيعها على المساهمين من قبل الجمعية العامة، أو مجلس الإدارة وفق هذه الضوابط على أن يكون استحقاق الأسهم المجانية أو الأرباح النقدية، التي يتقرر توزيعها للمساهم الذي يمتلك أسهماً بنهاية جلسة تداول يوم انعقاد الجمعية العامة. بينما يكون تاريخ الاستحقاق في حال صدور قرار من مجلس الإدارة بتوزيع أرباح مرحلية خلال العام المالي وفقاً لأحكام المادة (20) من هذه الضوابط هو سابع يوم عمل من تاريخ اصدار قرار المجلس.

فيما يتعلق بقرار الجمعية في عام 2024 عن العام المالي المنتهي في 31/12/2023، فقد وافقت الجمعية العامة على اقتراح مجلس الادارة بتوزيع ارباح نقدية على المساهمين عن عام 2023 بواقع (0.78) ريال قطري للسهم الواحد وبما يمثل نسبة (78%) من القيمة الاسمية للسهم.

وفي ضوء توجهات قطر للطاقة وحرصها على تعزيز الفائدة التي تعود على المُساهمين في الشركات المُدرجة في بورصة قطر بما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني، وكذلك تعزيز ثقة المستثمرين في الأداء التشغيلي للشركات المدرجة في بورصة قطر وقوة مركزها المالي وقدرتها على تحقيق تدفقات نقدية، فقد قررت قطر للطاقة بموجب إعلانها المؤرخ في 30/06/2024 دعم توجه توزيع أرباح مرحلية نصف سنوية في شركات التي تساهم فيها والمدرجة ببورصة قطر وفقاً للإجراءات والنُظم ذات الصلة لتحقيق ذلك الغرض.

من منطلق ذلك، أفصحت شركة صناعات قطر بتاريخ 12/8/2024 عن بياناتها المالية لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2024، وكذلك أفصحت على موافقة مجلس إدارة الشركة على توزيع أرباح نقدية مرحلية بواقع 0.31 ريال قطري للسهم الواحد، وبما يمثل نسبة 31% من القيمة الأسمية للسهم وذلك لمساهمي الشركة كما في نهاية جلسة تداول يوم الثلاثاء الموافق 20/8/2024، وقد تم التنويه بتولي شركة إيداع لمهام توزيع الأرباح المرحلية وفقاً للقواعد واللوائح المعمول بها.

هذا ومن المقرر عرض اقتراح مجلس الإدارة بشأن توزيع اجمالي أرباح نقدية على المساهمين عن العام المالي المنتهي في 31/12/2024 بواقع 0.74 ريال قطري للسهم الواحد، وبما يمثل نسبة 74% من القيمة الإسمية للسهم في اجتماع الجمعية العامة للشركة المزمع عقده بتاريخ 25/2/2025 بعد إجراء التسويات اللازمة ذات الصلة والخاصة بالأرباح المرحلية والتي تم توزيعها خلال العام.

5-6 إبرام الصفقات الكبرى

تلتزم الشركة بضرورة معاملة المساهمين على نحو يتسم بالعدل، فالمساهمون لكل فئة من الأسهم متساوون ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم وفقاً لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة، كما تحرص الشركة على توفير الحماية إلى صغار المساهمين من الإجراءات التعسفية إن وجدت من قِبَل أو لصالح المساهمين الذي يملكون حصة مسيطرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وفي سبيل ذلك، تحرص الشركة على تواجد المعاملة العادلة لكل المساهمين باجتماع الجمعية العامة للمساهمين فضلاً عن تيسير إجراءات عملية الإدلاء بالأصوات بما لا يتعارض مع أحكام نظامها الأساسي.

أيضاً وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يجوز للمساهمين بصفة عامة ومساهمي الأقلية بصفة خاصة عند إبرام الشركة لصفقات كبيرة قد تضر بمصالحهم أو تخل بملكية رأس مال الشركة الاعتراض على إبرام هذه الصفقات وإثبات هذا الاعتراض في محضر الاجتماع وإبطال ما اعترضوا عليه من صفقات وفقاً لأحكام القانون في هذا الشأن وبما لا يتعارض مع أحكام النظام الأساسي في هذا الشأن.

من ناحية أخرى، يتم الإفصاح عن هيكل رأس المال للشركة في البيانات المالية وضمن هذا التقرير. كما تقوم بورصة قطر بالإفصاح عن كبار مساهمي الشركة على الموقع الإلكتروني الخاص بها.

وباستثناء بعض المؤسسات المنصوص عليها بالنظام الأساسي للشركة، لا يحق لأي شخص أو طرف أن يمتلك أسهماً (أو أن يكون المالك المستفيد من أسهم) بقيمة اسمية تزيد على 2% من رأس مال الشركة سواء كان التملك بشكل مباشر أو غير مباشر. وعليه، يبلغ الحد الأقصى للتملك في رأس مال الشركة 2%، وهو ما تعمل جهة الإيداع على ضمان التقيد به، باعتبارها الجهة الموكلة بإدارة سجل مساهمين الشركة.

هذا، وقد قامت الشركة، استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 3/3/2022، بتعديل المادة رقم 20 من النظام الأساسي لها « القيود على امتلاك الأسهم»، والذي مفاده أنه يجوز بقرار من مجلس إدارة الشركة - وفقاً للقواعد واللوائح المعمول بها - تحديد ملكية المساهمين من غير القطريين بنسبة تصل إلى (100%) من الأسهم المدرجة في بورصة قطر أو أي سوق أسهم يخضع لتنظيم.

وتبعاً لذلك، فقد وافق مجلس الإدارة في اجتماعه الذي عقد في أبريل 2022 على زيادة حد التملك لغير القطريين إلى 100%، ثم تم اتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الصدد لاستكمال موافقات الجهات المعنية ذات الصلة حيث تمت الموافقة من قبل مجلس الوزراء باجتماعه المنعقد في 12 أكتوبر 2022 على زيادة نسبة تملك المستثمر غير القطري في رأس مال الشركة لنسبة تصل الى 100٪.

يتم الحصول على البيانات الخاصة بالمساهمين في رأسمال شركة صناعات قطر من سجلات المساهمين لدى جهة الإيداع، وفيما يلي كبار المساهمين كما في 31 ديسمبر 2024:

المساهم	النسبة المئوية التقريبية للأسهم %
قطر للطاقة	51.00%
صندوق المعاشات والتأمينات الاجتماعية	16.20%
صندوق المعاشات العسكرية	4.98%
مساهمون آخرون	27.82%
الإجمالي	100.00%

يتم الاعتماد على جهة الإيداع في الحصول على المعلومات المُحدثة أولاً بأول فيما يتعلق بسجلات المساهمين. وطبقاً لما ورد من بيانات من قبل جهة الإيداع حتى تاريخ 31 ديسمبر 2024، ليس هناك أي مساهم قد تجاوز بشكل مباشر حد تملك الأسهم طبقاً للنظام الأساسي للشركة إلا ما تم النص عليه صراحة كاستثناء بالنظام الأساسي لها.

6-6 حقوق أصحاب المصالح من غير المساهمين

تلتزم الشركة بأحكام النظام من حيث المحافظة على حقوق أصحاب المصالح واحترامها، ويجوز لكل صاحب مصلحة في الشركة طلب المعلومات ذات الصلة بمصلحته بعد إثبات صلته، وتلتزم الشركة بتقديم المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب وبالقدر الذي لا يهدد مصالح الآخرين أو يضر بمصالحها.

وقد تم اعتماد سياسة ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة للإبلاغ عن المخالفات/الانتهاكات والإجراءات ذات الصلة التي قد تؤثر سلباً على الشركة أو عملائها أو مساهميها أو موظفيها أو الجمهور بصفة عامة. وبموجب هذه السياسة، يتم تكليف أحد أعضاء لجنة التدقيق التابعة للمجلس بمعالجة موضوع المخالفات التي يتم الإبلاغ عنها، ويضمن عضو اللجنة المُكلف رفع المسائل التي أثارها المُبلّغ وإبلاغها إلى لجنة التدقيق بحسب أهمية المسألة. كما تم تخصيص رقم الهاتف (974+) 4013-2801 على الصفحة الرئيسية للموقع الإلكتروني للشركة (www.iq.com.qa) للتواصل في ذلك الشأن.

تشكل تلك الاجراءات دفاعاً رئيسياً ضد أي تجاوز من قبل الإدارة للنهج المتبع في الضوابط الداخلية، ما يسهم في تحسين حوكمة الشركة.

وتدرك صناعات قطر أن القرار بالإبلاغ عن أحد المخاوف هو أحد القرارات التي يصعب اتخاذها خشية الانتقام من المسؤولين عن المخالفة، وعليه فإن الشركة لا تتهاون في التصدي للمضايقات أو الإيذاء وتتخذ إجراءاتها لحماية المبلغين عن المخالفات ممن ينقلون مخاوفهم بحسن نية.

7-6 حق المجتمع

تلتزم صناعات قطر وشركات مجموعتها التزاماً راسخاً بأن تكون نموذجاً يحتذى به في دعم مجتمعنا والمشاركة في تنميته. كما تعمل الشركة باعتبارها واحدة من أكبر الكيانات الصناعية في المنطقة والمدرجة في بورصة قطر، على تحقيق التكامل الاقتصادي والتشغيلي فيما بين الشركات المنضوية تحت مظلتها، وتوظيفه بما يدعم استراتيجية الدولة في مجال تنمية الاقتصاد الوطني. فالشركة تساهم من خلال مجموعة شركاتها التابعة/ مشاريعها المشتركة مساهمة كبيرة في التنمية الاقتصادية الشاملة والرعاية الاجتماعية وحماية البيئة وخلق فرص العمل، وتبذل جهوداً نحو رفع مستوى الوعي العام بالقضايا التي ترى الشركة أنها تشكل أهمية للمستقبل المستدام للدولة وتتوافق مع قيمها من خلال مبادرات في جوانب مثل:

1. الصحة والسلامة والبيئة: إرساء ثقافة وأنظمة السلامة، إدارة وتقييم مخاطر الصحة والسلامة والبيئة، تحليل مخاطر العمليات، والتأهب لحالات الطوارئ والصحة المهنية، التقييمات الصحية قبل التوظيف، المراقبة الصحية الروتينية،

والتدريب على الأمور المتعلقة بالصحة والسلامة والبيئة والتميز التشغيلي وكفاءة استخدام الطاقة وإدارة البيئة والامتثال إلى الاشتراطات البيئية من خلال اتخاذ التدابير المعنية بخفض الانبعاثات، إدارة المياه وإعادة التدوير، إدارة النفايات وإعادة التدوير والتخلص منها، والاستثمارات المستمرة في المشاريع البيئية لترشيد وكفاءة استخدام الموارد الطبيعية والوصول الى أدنى حد ممكن للأثر البيئي.

2. الموظفين: برامج التقطير المتوافقة مع رؤية قطر الوطنية 2030 مع التركيز على جذب وتطوير المواطنين الطموحين (الشراكة مع المؤسسات التعليمية والتدريب الداخلي والمعارض الوظيفية)، تنوع القوى العاملة، واستبقاء الموظفين وبرامج التدريب والتطوير وتعزيز الصحة واللياقة البدنية والأنشطة الرياضية.

3. المجتمع: دعم المشتريات المحلية والتنمية الاقتصادية للدولة من خلال المشاركة في برنامج استراتيجية التوطين الخاص بقطر للطاقة «توطين» والذي أطلقته لخلق قيمة محلية مستدامة وصقل مهارات المواهب المحلية وتطوير الموردين والمقاولين المحليين وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار محلياً (ما يقارب من 68% من إجمالي إنفاق شركات المجموعة تم توجيهه إلى المشتريات المحلية في عام 2023). هذا بالإضافة الى الأنشطة التوعوية المجتمعية مثل حملات اللياقة البدنية، الشراكات مع الجمعيات غير الربحية والخيرية، المؤسسات التعليمية، أنشطة التشجير وغيرها.

وفي إطار حرص الشركة على المشاركة البناءة مع أصحاب المصلحة وتأكيد التزامها المستمر بالتنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية في دولة قطر، تقوم الشركة بالإفصاح عن تقاريرها للاستدامة، والذي يمكن الحصول عليها من خلال الموقع الإلكتروني للشركة (www.iq.com.qa). في عام 2024، تعاقدت الشركة مع أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة في مجال الاستدامة لدعم الشركة في تطوير تقاريرها عن الاستدامة بدءاً من عام 2024 مع تطبيق أفضل الممارسات المتعارف عليها. وفي هذا السياق يتم تحديد الموضوعات الجوهرية المتعلقة بالنواحي البيئية والاجتماعية والحوكمة للإفصاح عنها في تقرير الشركة من خلال اشراك أصحاب المصلحة والتقييم، بعد ذلك يتم جمع المعلومات والبيانات النوعية والكمية المتعلقة بالموضوعات الجوهرية التي تم تحديدها، ثم التحليل والسرد في التقرير.

يلخص التقرير جوانب الاستدامة في صناعات قطر وشركات مجموعتها ويستعرضها بشكل موحد، وتتاح من خلاله الفرصة لأصحاب المصلحة للاطلاع على مجهودات المجموعة مع الاستدامة وتزويدهم بملخصات وافية بالمعلومات حول أنشطة الأعمال من النواحي البيئية والاجتماعية والحوكمة.

وتعمل المجموعة على تلبية احتياجات أصحاب المصلحة، وتعزيز الأنظمة على النحو الذي يسهم في إضافة قيمة للموظفين والمجتمع والبيئة. ومن خلال تطبيق المجموعة للعديد من المعايير سعياً لتحقيق مستقبل مستدام، حققت المجموعة العديد من الإنجازات خلال عام 2024. أعلنت شركة صناعات قطر خلال عام 2022 أن شركة قطر للأسمدة الكيماوية «قافكو»، وهي إحدى الشركات التابعة المملوكة لها بالكامل، قد أرست عقد أعمال الهندسة والتوريد والإنشاء (EPC) لإنشاء أكبر خط لإنتاج الأمونيا الزرقاء في العالم (أمونيا7-). ويتسم خط الإنتاج الجديد، الذي سيتم تمويله من المصادر المالية لشركة قافكو، بكفاءته العالية في استهلاك الطاقة. ومن المقرر أن يبدأ تشغيله بحلول الربع الأول من عام 2026 بطاقة تصميمية تصل إلى 1.2 مليون طن سنوياً من الأمونيا الزرقاء، وباستثمار يبلغ 4.4 مليار ريال قطري ليصبح بذلك أكبر مرفق من نوعه في العالم. بالاضافة الى وحدة اضافية مملوكة من قبل قطر للطاقة لحقن وتخزين ثاني أكسيد الكربون بطاقة 1.5 مليون طن سنوياً. هذا وقد أقيم حفل وضع حجر الأساس وتنفيذ المشروع في عام 2024 ليمثل علامة فارقة في استراتيجية قطر للطاقة للتوسع في قطاع الطاقة النظيفة.

يمثل هذا الاستثمار دليلا هاما على الخطوات الملموسة التي تتخذها الادارة العليا لخفض كثافة الكربون في المنتجات، كما يشكل ركيزة أساسية في استراتيجية الاستدامة. تواصل المجموعة أيضاً التقدم في العديد من المشاريع البيئية الأخرى المخطط لها والتي تهدف إلى تحقيق الإدارة المثلى للموارد الطبيعية واستخدامها بكفاءة وتقليل توليد الانبعاثات والنفايات والتي تشمل إعادة تدوير المياه العادمة من العمليات (من خلال برنامجي منع تصريف السوائل شبه نهائياً و منع تصريف السوائل نهائياً) واستعادة ثاني أكسيد الكربون وخفض انبعاثات أكسيد النيتروجين وإعادة تدوير النفايات وما الى ذلك. وتلتزم المجموعة أيضاً بتعزيز ثقافة السلامة الشخصية لموظفيها ومقاوليها فيما تحافظ على كفاءة وموثوقية العمليات مع اعطاء الاولوية لنفس الشيء من خلال ادارة المخاطر الاستباقية والتحسين المستمر للممارسات للحفاظ على مكان عمل آمن وصحي. وعلى الجانب الاجتماعي، فإن المجموعة تدعم المجتمعات المحلية والبرامج وفقاً لبرنامجها الخاص بالمسؤولية الاجتماعية للمجموعة.

من ناحية أخرى، تحرص قطر للطاقة المؤسس والمساهم الخاص بالشركة، من خلال الدعم الفني والإداري الذي تقدمه للشركة ومجموعة شركاتها التابعة/ مشاريعها المشتركة، على تخير الفرص الاستثمارية المناسبة ذات القيمة المضافة من الناحية المالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية دعماً لمساعي الدولة نحو تحقيق التنوع الاقتصادي.

صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية:

يتم توجيه نسبة بواقع 2.5% من صافي أرباح الشركة السنوية، بموجب القانون رقم 13 لسنة 2008 والمعدل بموجب قانون رقم 8 لسنة 2011، لدعم الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية والخيرية. بلغت هذه النسبة للعام المالي المنتهي في 31/12/2023 ما يصل إلى 108.84 مليون ريال قطري (2022: 210.76 مليون ريال قطري). وقد تم سداد المبلغ المستقطع بالكامل إلى حساب الهيئة العامة للضرائب بتاريخ 28/04/2024.

فيما يتعلق بالعام المالي المنتهي في 31/12/2024، قامت الشركة بتخصيص مبلغ بواقع 102.15 مليون ريال قطري بما يعادل نسبة بواقع 2.5% من صافي أرباح الشركة المعدل للسنة المالية المشار اليها لدعم تلك الأنشطة.

ختاماً

تحرص شركة صناعات قطر من خلال مجلس الإدارة على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات والممارسات المثلى وتضمين اللوائح والإجراءات الداخلية لها بما يحقق أعلى مستويات الحوكمة ويرسخ بيئة امتثال استباقية تهدف إلى حماية الأمن المالي لأصولها ورأسمالها، وحماية مصالح عملائها ومساهميها، والمحافظة على نزاهة الشركة وسمعتها.

خلال عام 2024، فإن مجلس إدارة الشركة راضٍ عن أدائه في القيام بالمهام الموكلة إليه واتخذ القرارات المتعلقة بأعمال الشركة في إطار الصلاحيات المخول بها والمنصوص عليها في لوائح الشركة والتشريعات ذات الصلة، ويحرص على بذل العناية في إدارة الشركة بصورة فعالة لتحقيق مصلحة الشركة وجميع المساهمين وأصحاب المصالح بصورة متوازنة.

المهندس سعد بن شريده الكعبي

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

ملحـــق

السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة

سعادة المهندس

سعد بن شريده الكعبي

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

المؤهلات والخبرات:

التحق المهندس سعد بن شريده الكعبي بقطر للطاقة عام 1986 كطالب مبتعث لدراسة هندسة البترول والغاز الطبيعي بجامعة ولاية بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي حصل منها على شهادة البكالوريوس في هندسة البترول والغاز الطبيعي عام 1991.

في عام 2006 شغل المهندس الكعبي منصب مدير إدارة شؤون مشاريع النفط والغاز في قطر للطاقة، حيث كان مسؤولاً عن إدارة وتطوير الموارد النفطية والغازية في دولة قطر، واشتملت مهام عمله الإشراف على جميع أنشطة تطوير غاز حقل الشمال وتطوير حقول النفط وعمليات الاستكشاف في الدولة.

في سبتمبر 2014 تم تعيين المهندس الكعبي عضوا منتدبا ورئيسا تنفيذيا لقطر للطاقة، حيث أشرف من خلال هذا المنصب على أنشطة الغاز والنفط والبتروكيماويات في قطر وحول العالم.

في الرابع من نوفمبر 2018 تم تعيين سعادة المهندس سعد بن شريده الكعبي في منصب وزير الدولة لشؤون الطاقة عضو مجلس الوزراء في دولة قطر، ونائب رئيس مجلس الإدارة في قطر للطاقة، إضافة لمنصبه كعضو منتدب ورئيس تنفيذي.

المناصب الأخرى*:

رئيس مجلس إدارة شركة الكهرباء والماء القطرية.

عدد الأسهم في شركة صناعات قطر:

لا يوجد

السيد / عبد العزيز محمد المناعي

نائب رئيس مجلس الإدارة
رئيس لجنة التدقيق
(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

يشغل السيد/ عبد العزيز محمد المناعي منصب نائب الرئيس التنفيذي لشؤون الموارد البشرية في قطر للطاقة منذ عام 2014، كما يشغل عضوية مجلس إدارة كل من شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة وشركة قطر للطاقة للغاز الطبيعي المُسال. ويركز دوره في قطر للطاقة على كافة الجوانب المتعلقة بالموظفين، فيما يشرف أيضاً على إدارة تقنية المعلومات.

تخرج السيد/ المناعي مهندساً للطيران، وقبل انضمامه للعمل في قطر للطاقة، عمل لدى قطر للطاقة للغاز الطبيعي المُسال مديراً للموارد البشرية لمدة خمسة أعوام اضطلع خلالها بدور ريادي في المشاريع التوسعية الخاصة بالغاز الطبيعي المُسال. وخلال فترة عمله لدى قطر للطاقة للغاز الطبيعي المُسال، مثل أيضاً السيد/ المناعي القطاع ودولة قطر كعضو ونائب لرئيس لجنة تنمية الموارد البشرية التابعة للاتحاد الدولي للغاز خلال الفترة الواقعة بين عامي 2011 و2014. كما يشغل السيد/ المناعي عضوية عدد من لجان ومجموعات العمل المحلية والدولية التي يركز عملها على تنمية الموارد البشرية في قطاع النفط والغاز.

المناصب الأخرى*:

عضو مجلس إدارة شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة.

عدد الأسهم في شركة صناعات قطر:

لا يوجد

السيد/ عبد الله أحمد الحسيني

عضو لجنة التدقيق
رئيس لجنة المكافآت
(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

يشغل السيد/ عبدالله الحسيني حالياً منصب نائب الرئيس التنفيذي لشؤون التسويق في قطر للطاقة. حيث انه مسؤول عن تسويق وتجارة وشحن جميع السلع الهيدروكربونية والبتروكيماوية التي تنتجها وتصدرها قطر للطاقة ومشاريعها القائمة في قطر.

قبل انضمامه إلى قطر للطاقة في سبتمبر عام 2016، عمل السيد/ عبدالله لدى قطر للطاقة للغاز الطبيعي المسال (المعروفة سابقًا باسم قطر غاز)، حيث شغل عدة مناصب في مجال تسويق الغاز الطبيعي المُسال، وشغل كذلك منصب مدير التسويق خلال الفترة الممتدة من عام 2011 إلى عام 2016.

يشغل السيد/ الحسيني منصب رئيس مجلس إدارة قطر للطاقة للتجارة، وعضو في مجلس إدارة كل من شركة صناعات قطر المدرجة في البورصة والاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات (GPCA) ومقرها دبي.

حصل السيد/ عبدالله على شهادة البكالوريوس في دراسات الأعمال من جامعة تكساس في أرلينغتون عام 2004.

المناصب الأخرى*:

لا يوجد

عدد الأسهم في شركة صناعات قطر:

لا يوجد

الدكتور /محمد يوسف الملا

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

حصل الدكتور/ محمد يوسف الملا على بكالوريوس الهندسة الكهربائية من جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1988. كما حصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال عام 1997 وشهادة الدكتوراة في الهندسة عام 2007 من جامعة ليسيستر في المملكة المتحدة.

انضم الدكتور/ محمد يوسف الملا للعمل في شركة قطر للبتروكيماويات (قابكو) عام 1988. وتولى فيها العديد من المناصب قبل تعيينه رئيساً تنفيذياً للشركة عام 2007، وحققت الشركة تحت قيادته إنجازات كبيرة في مجالات الإنتاج وعملية التقطير والتنمية المستدامة والبحوث، الأمر الذي يعد بمثابة نقلة نوعية وضعت الشركة في مصاف الشركات الرائدة في قطاع البتروكيماويات والمعترف بها في الأسواق العالمية.

المناصب الأخرى*:

عضو مجلس إدارة شركة الخليج الدولية للخدمات

عدد الأسهم في شركة صناعات قطر:

لا يوجد

السيد/ عبد الرحمن السويدي

عضو لجنة المكافآت

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد/ عبدالرحمن السويدى على درجة البكالوريوس في الكيمياء من جامعة قطر والدبلوم الوطني العالي في الهندسة الميكانيكية من جامعة برادفورد في إنجلترا.

يشغل حالياً السيد/عبدالرحمن السويدى منصب العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة قطر للأسمدة الكيماوية (قافكو) منذ انضمامه لها في 2016. قبل التحاقه بقافكو عمل السيد/عبدالرحمن في شركة أوريكس لتحويل الغاز إلى سوائل المحدودة والتي تعتبر أكبر مصنع في العالم لتحويل الغاز إلى سوائل، وذلك في الفترة ما بين 2007 حتى 2016. وكان قد تمت إعارته من قبل قطر للطاقة لشركة أوريكس كنائب للمدير العام، ثم تم تعيينه كرئيس تنفيذي لها في 2009. بدأ السيد/ عبدالرحمن مسيرته المهنية مع قطر للطاقة في عام 1987 حيث شغل العديد من المناصب الفنية والتشغيلية في إدارة العمليات البرية في قطر للطاقة. خلال الفترة ما بين 1998 حتى 2007، شغل السيد/ عبدالرحمن منصبين إداريين تولى فيهما المسؤولية عن مرافق معالجة الغاز وتوزيعه في مسيعيد، ثم تولى المسؤولية عن مرافق إنتاج الغاز وإعادة حقنه الواقعة في المناطق البحرية ودخان. وتضمنت مسؤولياته خلال تلك الفترة عمليات الإنتاج والصيانة والتفتيش والهندسة.

حالياً يشغل السيد/ عبدالرحمن منصب رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات قطر للكيماويات المحدودة، وهو أيضاً عضو بمجلس إدارة شركة «قافكو»، عضو مجلس إدارة الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات (جيبكا) و رئيس لجنة المغذيات الزراعية في جيبكا.

المناصب الأخرى*:

لا يوجد

عدد الأسهم في شركة صناعات قطر:

لا يوجد

السيد/ أحمد عبد القادر الأحمد

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

تم تعيين السيد/ أحمد عبد القادر الأحمد مؤخراً في منصب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة شركة قطر للإضافات البترولية (QAFAC). وهو يحمل درجة البكالوريوس في هندسة البترول (مع مرتبة الشرف) من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، من المملكة العربية السعودية، ولديه أكثر من ثلاثين عاماً من الخبرة المتنوعة في صناعة النفط والغاز بما في ذلك تطوير المكامن/ الحقول وإدارة المشاريع والتخطيط الاستراتيجي والصناعات التحويلية إضافة الى الاستثمار في مشاريع النفط والغاز الدولية واستحواذها.

انضم إلى قطر للطاقة في عام ١٩٩٢م، وتقلد خلال فترة عمله مجموعة من المناصب القيادية في قطر للطاقة والشركات التابعة لها. وقد أشرف على مراقبة عمليات الآبار في الحقول البحرية التابعة لقطر للطاقة. ثم تم تعيينه نائباً للمدير العام في شركة أوكسيدنتال بتروليوم قطر المحدودة (OPQL) قبل أن يقود أنشطة النمو الدولية في مجال التنقيب والإنتاج مع قطر للبترول الدولية (QPI)، وبعد اندماج قطر للبترول الدولية (QPI) في قطر للطاقة، عاد السيد/أحمد إلى قطر للطاقة في عام ٢٠١٥ لقيادة إدارة أصول التنقيب والإنتاج الدولية التابعة لقطر للطاقة واستمر في بناء محفظة الاستكشاف والإنتاج الدولية من خلال النمو العضوي/ غير العضوي بالإضافة إلى قيادة مشاريع الاستكشاف المحلية.

المناصب الأخرى*:

لا يوجد

عدد الأسهم في شركة صناعات قطر:

89823 سهم

السيد/ عبدالرحمن علي العبدالله

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد/ عبدالرحمن علي العبدالله على درجة البكالوريوس في العلوم وإدارة الأعمال (تخصص تسويق) من جامعة دنفر كولورادو بالولايات المتحدة الأمريكية.

بدأ حياته المهنية مع قطر للطاقة في عام 1992، وقد تقلد السيد/ عبدالرحمن مناصب متعددة في عدة قطاعات وعلى مستويات مختلفة أثبتت قدرته في قيادة الأعمال.

يشغل حالياً منصب العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة قطر ستيل منذ يناير عام 2021. يتمتع السيد/ العبدالله بخبرة واسعة لأكثر من ثلاثين (30) عاماً في العمل لدى قطر للطاقة والشركات التابعة لها.

وفي إطار دوره في مجال المسؤولية الاجتماعية، يشغل السيد/ العبدالله عضوية مجلس إدارة أكاديمية قطر (الوكرة).

يسهم السيد عبدالرحمن بنشاط كعضو في الاتحاد العربي للحديد والصلب والاتحاد العالمي للصلب

المناصب الأخرى*:

لا يوجد

عدد الأسهم في شركة صناعات قطر:

لا يوجد

سعادة السيد/ أحمد بن علي الحمادي

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل، ممثلاً عن الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية)

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد/ أحمد علي الحمادي على درجة البكالوريوس في الاقتصاد والتمويل والمحاسبة من كلية وارتون للأعمال في جامعة بنسلفانيا وماجستير إدارة الأعمال من كلية هارفارد للأعمال.

ويشغل السيد/الحمادي منصب مدير عام الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية، وقد شغل عدة مناصب رفيعة المستوى، فقد عمل كرئيس الاستثمار-إقليم أوربا وروسيا وتركيا، والمشرف على الاستثمارات المباشرة في أوربا وروسيا وتركيا بجهاز قطر للاستثمار.

هذا ويتمتع سعادته بخبرة واسعة ومتنوعة في مجال الأعمال والتجارة حيث شغل منصب نائب رئيس إدارة الأصول بمجموعة هيرمس المالية « قطر». قبل التحاقه بجهاز قطر للاستثمار، وله خبرة قيمة في شركة « بوز اند كومباني» كمستشار الخدمات المالية بشأن الإستراتيجية وفرص الاستثمار في الأسهم الخاصة والهياكل التنظيمية.

ويشغل السيد / الحمادي عدة مقاعد كعضو مجلس إدارة خارج وداخل دولة قطر. فعلى الصعيد الخارجي فهو عضو في مجلس ادارة مطار هيثرو- لندن.

وعلى الصعيد المحلي، يترأس السيد/ الحمادي مجلس إدارة الشركة المتحدة للتنمية، وشركة قطر كول، بالإضافة الى منصب نائب رئيس مجلس الإدارة لشركة الكهرباء والماء القطرية. كما أنه عضو في كل من مجلس إدارة بنك الريان، بورصة قطر، أريدُ.

في عام 2019 تم اختياره كقائد عالمي شاب من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي.

المناصب الأخرى*:

رئيس مجلس إدارة شركة المتحدة للتنمية.

نائب رئيس مجلس الإدارة لشركة الكهرباء والماء القطرية

عضو مجلس إدارة بنك الريان.

عضو مجلس إدارة أريدُ «ooredoo»

عدد الأسهم في شركة صناعات قطر:

لا يوجد

*مناصب الأعضاء المشار إليها هي تلك التي تتعلق بشركات مساهمة عامة، أخذاً في الاعتبار عضويتهم في جهات/ شركات أخرى.

صنـــاعـــات قـــطر
Industries Qatar

صناعات قطر (ش.م.ع.ق.)
ص.ب. 3212، الدوحة، قطر
هاتف: 2080 4013 974 +
فاكس: 9750 4013 974 +
الموقع الإلكتروني: www.iq.com.qa
البريد الإلكتروني: iq@qatarenergy.qa